الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية الآدب العربي والفنون
قسم لغة وأدب عربي

مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

تخصص لسانيات عربية

الجمـــلة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة

من إعداد الطالبة
بكريتي عتيقة

تحت إشراف
د. بوزيد نجاة

لجنة المناقشة

.....

.....

.....

2018-2017

كلمة شكر

أحمد الله تعالى على توفيقه وتيسيره إتمام هذا البحث.

كل التقدير الاحترام أبعث بهما إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة بوزيد نجاة على دعمها للبحث العلمي الجاد.

كما أتوجه بالشكر في الختام إلى كل أساتذتي الذين أناروا لنا طريق العلم والأدب.

وإلى كل من أسدى لهذا العمل يدا ولو كانت مثقال حبة من خردل مشفوعة بالدعاء من الله أن يثيبه خير الجزاء.

والحمد لله رب العالمين.

الفهـــــــرس

مقـــــدمة 3

الفصل الأول :في مفهوم الجملة وبنيتها.....9

المبحث الأول : مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين.....10

المبحث الثاني : بنية الجملة 16

المبحث الثالث: معايير التصنيف.....34

الفصل الثاني: النحو العربي في الدّرس اللّساني الحديث.....61

المبحث الأول: نظم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني.....62

المبحث الثاني : مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني في ميزان الدرس اللساني الحديث.....65

خاتمـــــــة.....93

قائمة المصادر و المراجع.....98

قائمة المحتويات 101

مقـــــــــــــــــــدمة

تعد الجملة من أهم فروع علم اللغة، فهي المحور الأساسي الذي جعل الباحثين يعنونها قديما وحديثا فكثرت مدارسها وتعدّدت مناهجها. ومن أهم القضايا التي تثيرها الجملة هي مدى أهمية دراستها في القديم والحديث. هذا الذي أدى إلى اختلاف الباحثين قديما وحديثا حول دراسة الجملة في كل أسسها وجوانبها.

وانطلاقا من هذا الاعتقاد يمكن ان نحدّد أسباب اختيارنا لطرح موضوع الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة – عبد القاهر الجرجاني أتموذج – من أجل التأكيد على أهمية الجملة من حيث أنها محور اللغة لمحاولة الربط بين القديم والمعاصر. و نظرا للعلاقة الموجودة ببين البحث البلاغي القديم و المفاهيم التداولية المعاصرة و لا سيما الطروحات البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني و قع اختيارنا على طرح هذا الأخير كأنموذج هادفين من خلاله إلى القيام بحصر مفهوم الجملة من خلال كتاب دلائل الاعجاز و نظرية النزم بغية تحليلها و تفسيرها في ضوء الاتجاه التداولي المعاصر ، و يتحقق ذلك بالنظر إلى طريقة معالجة الجرجاني للأساليب البلاغية ، و تحليلها و كيفية ربطها بالمقام، مع محاولة إيجاد خيوط التلاقي و التشابه بين عبد القاهر الجرجاني و المحدثين ، و ذلك بالنّظر إلى العناصر الأساسية في تشكيل الخطاب الدائر بين المتخاطبين و فقا للمعطيات التداولية ، مع محاولة استنباط تحليلات عبد القاهر الجرجاني للنماذج الخطابية المتقاربة مع الوجهة التداولية في تشكيل المحاور الكلامية المتتبعة ضمن السياق، و التي تدخل في صلب عملية التواصل و التخاطب .

ومن هنا تظهر قيمة البحث أو نقل قيمة الجملة في الدراسات اللغوية وجدة المنهج الوظيفي المطبق فيها. بحث نهدف من خلاله إلى بلورة مفهوم الجملة كمفهوم تركيبي صرف، وذلك بالبحث في الجملة بين الطرح القديم والطرح الحديث لعقد صلة حوارية مع علم من أعلام التراث العربي هو عبد القاهر الجرجاني، وهذه الصلة تكون بالبحث في كتابه دلائل الاعجاز، مما يمكّننا من دون شك من إحداث نقلة في مسار الدراسات التي انجزت عند عبد القاهر الجرجاني وكتابه، وخاصة من باب الأسلوبية واللسانيات وربطها بالتراث.

هذا ما كان الدافع لولوج الدرس اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني ضمن كتابه دلائل الاعجاز ونقول الغوي بالنظر إلى طبيعة الطرح المزدوج الذي عهدناه عنده في الدلائل فهو طرح نحوي بلاغي ضمن ما ارتضيناه أن يكون نظرية في النظم تبحث في المعنى وكيفية تجسيده. هده الأهداف قادتنا بالضرورة إلى طرح إشكالية عامة محورها: هل يمكن التمييز في مفهوم الجملة بين النحو العربي والدراسات اللسانية المعاصرة؟

هذه الإشكالية بدورها تحيل الباحث إلى أسئلة فرعية أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

ما مفهوم الجملة لدى النحويين العرب؟ وما هي الأسس التي اعتمدتها في الدراسة؟

ما الأسس المعتمدة في بنية الجملة الاسمية والفعلية لدى القدامى؟

ما مفهوم الجملة عند المحدثين؟ وما أهمية اللسانيات على النحو العربي؟

ما أهمية المعايير المستعملة في أسس الجملة؟

ما مدى أثر نظرية النظم في مساهمة الجملة في النحو العربي ومقارنتها بالمنهج الحديث؟

هل يمكن ان نعتبر عبد القاهر الجرجاني نموذج للعلاقة بين البحث البلاغي القديم والمفاهيم التداولية المعاصرة؟

وبالتالي فالفكرة الجوهرية التي سنحاول الدفاع عنها هي بيان مدى التلاقح بين القديم والحديث في طرح مسألة الجملة على الرغم من تباعد المرجعيات التي يقوم عليها كل طرح وخصوصياته. تلاقح يظهر بشكل جلي من خلال كتاب دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال عرض موجز لمفهوم الجملة وبنيتها عند القدامى والمحدثين، ثم تطرقنا لمعايير التصنيف، ومن بعد ذلك الولوج في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، فضلا على بلاغة الجملة في كتابعه دلائل الإعجاز، من اجل المساهمة ولو بالقليل في إبراء البحث اللغوي وعقد صلة حوارية مع علم من أعلام التراث العربي. في ظل الصعوبات التي اعترضتنا والمتمثلة في قلة الدراسات في هدا الموضوع وندرة المؤلفات التطبيقية وصعوبة الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

تتكون المذكرة من مقدمة وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات المتناولة، يتخللها فصلين، ينقسم واحد منها إلى ثلاثة مباحث على الشكل التالي:

الفصل الأول: في مفهوم الجملة وبنيتها.
المبحث الأول: مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين.
المبحث الثاني: بنية الجملة عند القدامى والمحدثين.
المبحث الثالث: معايير التصنيف.

الفصل الثاني: النحو العربي في الدّرس اللّساني الحديث.

المبحث الأول: نظم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني.

المبحث الثاني: مفهوم الجملة عند الجرجاني في ميزان الدّرس اللساني الحديث.

تناولنا في صلب الفصل الأول مفهوم الجملة وعناصر بنائها من وجهتي نظر الدارسين القدامى والمحدثين فمعايير التصنيف من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا مفهوم الجملة عند القدامى، وفي المبحث الثاني أشرنا إلى مفهوم الجملة عند المحدثين، أما المبحث الثالث فكان نهاية لهذا الفصل حيث عمدنا إلى الحديث عن معايير التصنيف. أما في الفصل الثاني و بهدف عقد الصلة بين القديم و الحديث و الارتباط بعلم من أعلام التراث اللغوي العربي تناولنا النحو العربي في ميزان الدرس الحديث ضمن ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الأول تحدثنا عن نظم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني بشكل عام، أما المبحث الثاني فكان مساحة واسعة للولوج في مفهوم الجملة عند الجرجاني في ميزان الدرس اللساني الحديث بتحليل موسع لنظرية النظم كما جاءت في كتابه دلائل الاعجاز. وكخاتمة للمذكرة عمدنا الى استخراج نتائج عامة للدراسة والتأكيد على خصوصية الطرح البلاغي والنحوي عند عبد القاهر الجرجاني ومدى الارتباط الوثيق بين مفهوم الجملة في النحو العربي، وذلك المفهوم الذي يشهده في الدراسات اللسانية المعاصرة، وتبقى هذه القضية من المسائل التي تحتاج إلى بحث مستمر لأنها تعبر بشكل أو بأخر على قابلية الحوار اللغوي والتلاقح الكبير بين القديم والمعاصر.

لكن قبل التعمق في الموضوع رأينا انه من المهم اظهار قيمة الدراسات البلاغية للنحو العربي في الدرس اللساني الحديث المعنى النحوي للجملة من خلال كتاب دلائل الاعجاز للجرجاني.

قيمة الدراسات البلاغية للنحو العربي في الدّرس اللساني الحديث

إن قيمة ما قدمته الدراسات البلاغية للنحو العربي نجد أن ما جاءت به الدراسات البلاغية عامة وما جاء به الجرجاني خاصة هو ما يمثل قمة الدراسات النحوية وان النحو العربي لم يكن مجديا ولا مرضيا إلا بمجيء هده الدراسة البلاغية التي أضفت عليها طابعا خاصا بما يعرف – بعلم المعاني وإن الجملة لم تنل العناية الكاملة مع هذا العلم.

يرى إبراهيم مصطفى صاحب – إحياء النحو–أن الجرجاني " رسم في كتابه دلائل الاعجاز طريقا جيدا للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب وبيّن أن للكلام نظما وان رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الانابة والافهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهوما

معناه ولا دالا على ما يراه منه.[1]كما يقول منتقدا النحاة والبلاغيين في عدم أخدهم بما جاء به الجرجاني في نظرية النظم والاستعانة به في إثراء الدراسات النحوية التي هي في حاجة إلى ذلك: جمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا ولا امتنوا منه بشيء وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمنهجه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه: علم المعاني–وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها[2]. وقد أطلق في النهاية صيحة وجدت صداها لدى عدد من الدارسين بعده قائلا فيها " لقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وان يكون هو سبيل البحث النحوي[3] وقد نوه – إبراهيم أنس–بما قدمه الجرجاني في دراسته للجملة ويرى أنها لم تنل العناية الكاملة إلا معه من خلال كتابه دلائل الاعجاز حيث يقول " حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشارات سريعة تكاد تنظم معظمهم أبواب النحو والبعض في فصول البلاغيين وينذر أن نرى بينهم من قصر على مثل هذا البحث كتابا مستقلا او فصولا من كتاب حتى جاء عبد القاهر الجرجاني فعني بهذا الامر كل العناية في كتابه دلائل الاعجاز"[4] و لعل أجرأ محاولة في العصر الحديث هبي التي قام بها – تمام حسان– من خلال كتابه – اللغة العربية معناها– و مبناها مستفيدا من نظرية – التعليق– عند عبد القاهر الجرجاني و ما يتبعها من حيث المعنى و المبنى مقدما المعنى على المبنى لأنه يحتل المكانة الأولى في دراسة وعنوان كتابه يوحي بذلك و هو ما صار يعرف عنده بنظرية – تضافر القرائن– التي جعلها بديلا لنظرية – العامل– في النحو العربي و هو لا يخفي إعجابه و استفادته من آراء الجرجاني و بخاصة في الجزء الذي يتناوله فيه– المعنى النحوي الدلالي– حيث يقول: و ذا كان النحو هو تقعيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجمل و لما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الاعجاز و أسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي اعترف بآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفصل على الجزء الخاص يتناول المعنى النحوي الدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة و أحيانا أخرى بإشاراته.

---

[1]–إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]– المرجع نفسه، ص 19.

[3]–المرجع نفسه، ص31.

[4]–إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره، ص 302.

و بعد أن تحدث عن مفهوم نظرية العامل في النحو العربي و عن بعض الجهود التي سبقته في نقدها و لم تقدم بديلا لها كجهد – ابن مضاء–قديما في نقده لنظرية العامل من خلال كتابه الرد على النحاة، وجهد – إبراهيم مصطفى –قديما في حديثا من خلال كتابه –ّإحياء النحو–تحدث عن تلك الجهود ناقدا لها وواصفا إياها بالقصور و الاتهام و يرى أن البديل عن ذلك هو ما قدمه الجرجاني من خلال نظرية – النظم و بخاصة الذي يقابل عند الدكتور تمام حسان ما صار يعرف بنظرية – تضافر القرائن– وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني على الاطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق وقد قصد به في زعمنا إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما سمي بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[1]. وما أكثر الذين تحدثوا عن جهود عبد القاهر الجرجاني وعن قيمتها العلمية من منظور الدراسات اللغوية والنقدية الحديثة . و بشكل عام فإن البلاغيين و على رأسهم – عبد القاهر الجرجاني – قد أولوا لدراسة الجملة أهمية كبيرة و كانت دراستهم لها تقوم على المعاني النحوية ووفق مستويين مستوى المعاني و مستوى الالفاظ و كان المستوى الأول في رأيهم هو المحرك للعملية الكلامية و هو ما ينبغي أن نبحث عنه وراء الاشكال او التراكيب اللغوية و قد كانت لهم نقاظ التقاء مع ما جاءت به الدراسات الحديثة و هو ما سبق أن أكدناه و ما أكده عدد من الدارسين المحدثين أثناء دراسة عناصر الجملة لاحظ النحاة العرب ان الالفاظ التي يمكن أن تكون مسندا ليست من جنس واحد و هذا ما دعا إلى تقسيم الجمل إلى إسمية و فعلية و مبدأ التقسيم هذا هام جدا يدل على حرص النحاة على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الإمكانات ، إلا أن هؤلاء لم يراعوا تقسيمهم إلا مرتبة المسند إليه فقد أهملوا نوع المسند و اعتبروا أن الجملة الاسمية هي التي بدأت باسم و إن تضمنت فعلا و الفعلية هي التي بدأت بفعل و تعريف نوع الجملة هذا لا يعبر عن العلاقة التي يمكن أن توجد بين المسند و المسند إليه بل انه لا يعتبرها مقياسا لتميز بين النوعين و هذا يتضح خاصة في عدم الاكتراث للوظيفة التي يقوم بها المبتدأ المشفوع بفعل في أداء المعنى و معلوم أن له دائما قيمة الفاعل أو قيمة المفعول مما يؤهل الجملة التي تبدأ باسم متبوع بفعل أن تعتبر فعلية و لا تخفي أن اعتبارها اسمية يضطر النحوي إلى تكليف في التأويل و الالتجاء إلى التقدير و افتراض استتار عناصر لو أبرزها إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة لا يمكن أن توجد في الواقع بأي حال من الأحوال.[2]

[1] – تمام حسان، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2] –المرجع نفسه، ص 188-189.

الفصـــــــــــــل الاول

فـــــي مفهـــــــــوم الجملـــة وبنيتهـــــــا

المبحث الأول

مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين

أولا/ مفهوم الجملة عند القدامى.

لكلّ نظرية أو علم من العلوم مصطلحات التي تعدّ بمثابة مفاتيح تسهّل على الباحث الدّخول في مضامينها، وكشف أسرارها ليصل إلى ما يريد تحقيقه ويتوسّع فيه.

والحديث عن مفهوم الجملة العربية قديما، يستدعي الحديث عن مصطلح الجملة، وكيف تطوّر تحديدا ومفهوما، وعلى السبّل التي اتبعتها في ترابطها وكذلك الوسائل التي جسدت ذلك الترابط من خلال أنماطها.

إن المتتبّع لنشأة مصطلح الجملة أو ما يقوم مقامه يجد أنّ النّحاة لم يكن لديهم استخدام موحّد له، وهذا من خلال تعدّد مفاهيمه.

1/ المفهوم الدّلالي:

لقد استخدم **سيبويه (ت 180 هـ)** المفهوم الدّلالي في عدّة مواضع يقول "هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة فمنه مستقيم حسن و محال مستقيم كذب، و مستقيم قبيح، و ما هو محال كذب و أما المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس و سآتيك غدا ...إلخ " [1]. وكما يقول أيضا:" ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبد الله حسن السّكوت، وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله "[2]

يقول **ابن جني (ت 392 هـ)** " إن الكلام جنس للمجمل التوأم مفردها ومثناها، ومجموعها كما أنّ القيام جنس للمقوّمات مفردها ومثناها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام ". وكما قال أيضا: " إنّ الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل ".[3] وكما يقول: " أمّا الكلام فهو كل

[1] – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة–مصر، د ط، 1975، ص25

2–نفس المصدر، ص88.

[3]–نفس المصدر، ص32.

لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النّحويون الجمل: زيد أخوك –قام محمد–فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو الكلام "[1]

أما **ابن يعيش (ت 634 هـ)** فقد اعتبر: أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له بصدق إطلاقه عليها ".[2] أما **ابن هاشم (ت761 هـ)** فقد اعتبر " الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى بحسن السكوت عليه "[3]

لقد حاولت **أولزكة موزل** أن تتبين هي مفهوم الجملة عند **سيبويه** فانتهت إلى أن، الجملة عنده جزء من الكلام مستغن بنفسه، وأن الجملة عنده تنتهي بالسكوت أو انقطاع الكلام. ولكن موزل ترى أن هاتين السمتين: الاستغناء والسكوت لا تكفيان لتعريف الجملة عنده لسببين: **أولهما:** أنه يسمى جملة الشرط في الجملة الشرطية كلاما، ويقول مع ذلك أن الجواب لا غنى للشرط عنه. والكلام هنا ليس جملة مستغنية بنفسها عما كان في يا عبد الله وهذا عبد الله. **والثّاني:** أنهّ قال في **أيّها الرجل** لا يجوز أن ينقطع الكلام عند **أيّها** والآن الكلام في هذا المثال عبارة لا جملة في رأي موزل. فلا بد أن نفترض أنه ليست الجملة وحدها هي التي تنتهي بالسكوت، وإنّما الأجزاء الصغيرة أيضا. ثم نقول: إن جزء الكلام الذي يعقبه السكوت يتّفق تقريبا مع المفهوم اللّغوي للكلام عند علماء اللغة المحدثين "[4].

من خلال المفاهيم السابقة نجد النحاة اعتبروا أنّ الكلام هو الدّال على الإفادة، وبالتالّي فإن ّكل لفظ دلّ على معناه وحسن السكوت عليه اعتبر كلام، وكما نجد مفهوم **ابن جني** أن كل لفظ مستغني عن غيره يسمى جمل، وهذا معناه أن الكلام هو نفسه الجملة وهو جنس لها ولا يوجد أي فارق بينهما، وقد جرى على هذا النّحو **سيبويه وابن يعيش،** لكن **موزل** تنتقد بشدّة هذه الأقوال، وخاصة قول **سيبويه،** حيث اعتبرت أنّ الكلام ليس نفسه الجملة، وذلك من خلال أدلّة جملة الشّرط وعبارة أيّها.

2/ المفهوم التركيبي:

يقول **سيبويه** " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد من ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك: **عبد الله أخوك وهذا أخوك،** ومثل قولك

---

[1]– نفس المصدر، ص 17.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق محمد حسين شرف، عالم الكتب–بيروت–لبنان، 1973، ص 18.

[3]– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب–تحقيق مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر–بيروت–لبنان، 1972، ص 490.

[4]– محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر–القاهرة–مصر، د ط، 1983، ص 18–19

يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول من الآخر في الابتداء "[1] أما **الزمخشري (ت538هـ)** يقول " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما، وذلك لا يتأتى في إسميين كقوله " **زيد أخوك وبشر صاحبك،** أو في فعل واسم نحو ذلك وقولك: **ضرب زيد وانطلق بكر** ويسمى الجملة "[2] أما **ابن يعيش** يقول " اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام عن الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه." أما **ابن هشام** فيقول: الجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك: **قام زيد** والمبتدأ أو خبره ك: **زيد قائم** وما كان بمنزلة أحدهما نحو: **ضرب اللص أقائم الزيدان** ".[3]

من خلال المفاهيم السابقة نجد أن الجملة تتركب من مسند ومسند إليه، وتكون مركبة على ضربين إما إسمية أو فعلية من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وما عداها فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها. ولكن يمكن ان يحمل هذا الكلام على كل فضلة يمكن الاستغناء عنها انطلاقا من أنها لا تضيف شيئا للمعنى لأن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، وإنما ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن المقصود بالعمد العناصر الأساسية التي لا يمكن أن تنعقد الجملة بدونها والحدّ الأدنى من العناصر التي تتألف منها الجملة والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

ثانيا/ مفهوم الجملة عند المحدثين.

اجتهد الباحثون مند **أفلاطون (ت347ق.م)** حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح، فقدموا لنا عددا ضخما من التعريفات وقد جمع **ريز** سنة 1931 من هذه التعريفات مائة وأربعون تعريفا فبلغت عدتها في ذلك الحين مائتان وثلاثة وعشرين تعريفا ومن ثم قال **فريز** سنة 1952 ما ترجمته " أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلفة بعضها عن بعض تواجه الباحث الذي يتصدى لبحث تركيب الكلام الإنجليزي ثم ذكر **يونج** من بعد سنة 1950 أن عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف.[4]

---

[1]- سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص23.

[2]-المصدر نفسه، ص 21.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 490.

[4]- محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

1/المفهوم البنيوي:

إذا انتقلنا إلى **ديسوسير** مؤسّس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدّم تعريفا محدّدا للجملة، وإنّما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام، والتضام عنده يتألّف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضا، و هي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركّبة – المشتقات–أجزاء الجملة – الجملة كلها) و هو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي. وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة **بدوسوسير** وبخاصة مدرسة جنيف ببحث ما هو سبب التضام بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة.[1] أما **بلوم فيلد** فقد تمسك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة وأسقط فكرة التّمام لاتّصالها بالمعنى، و كان ذلك رائدا، و لمحاولة حقيقية للتحرر من معيار المعنى في تعريف الجملة يقول: " الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه"[2] وقد أكّد **فريز** من بعد " أن معيار المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر ومناسب للجملة واقترح متفقا مع **بلومفيلد** تعريفا شكليا يبحث مفهوم للجملة "[3]. وحاول **ليونز**: أن يختصر تعريف **بلوم فيلد** بقوله في تعريفه فيما يأتي: الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي.

يرى اللغويون بأن الجملة تتم عن طريق البناء أي انها تكون شكليا ولا حاجة لمعنى لها حتى تقبل، وقد برهن على هذه النظرية التوليدية **تشومسكي**، حيث أقر بوجود جملة مقبولة نحويا ولكنها مرفوضة دلاليا، ومن ذلك قوله: " الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام خانقة "[4]

2/المفهوم الدّلالي:

يعرف **يسبرسن** " الجملة بأنها قول بشري ومستقل، والمراد بالتام والاستقلال عنده، أن تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك ".[5] أما **هرينجر** فقد أشار إلى التعريفات المؤسسة على التفسير الثنائي إلى موضوع أو مسند إليه ومحمول أو مسند لا بد أن نستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: النار وأن ننظر إليها على أن فيها حذفا، ولكننا لا نستطيع أن نقرأ أي حذف فيها لأننا لا نعرف على وجه

[1]–صالح القرمادي، دروس في الألسنية العامة لدى دوسوسير، الدار العربية للكتاب–تونس، د ط، 1975، ص 108.

[2]– محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3]–المرجع نفسه، ص 14.

[4]–ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية و قواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشرو التوزيع–بيروت–لبنان،1986،ص142.

[5]–محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

التحديد ما حذف منها. يرى **هرينجر** هنا أن الجمل يجب أن تتكون من العناصر الأساسية لأن هذه العناصر هي عمدة الجملة وبها يتم معنى الجملة.

3/المفهوم التركيبي الدّلالي:

هناك من اللغويين المحدثين يفرقون بين الجملة نمطا والجملة حدثا كلاميا. أما **هرينجر** " يفرق بين الجملة الواقعة حدث والجملة بما هي نمط، فالجملة بوصفها كلاما واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي، وبوصف نمط يمكن أن يستخدم بنفس التركيب في سياق آخر من المتكلم الآخر إلى النظام اللغوي ".[1] أي أننا لا نفرق بين الجملة في النظام اللغوي وقول الجملة، فالجملة هي موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته هو الكلام أي أن الجمل لا يمكن أن نستدل عليها إلا من خلال الحدث الكلامي وقد أوضح **الدكتور عبد الرحمن أيوب** هذا الفرق بقوله:" و لكن هؤلاء الآخرين يقصد علماء اللغة المحدثين قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا وبيّنها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية مثل عبارة: المبتدأ والخبر جملة إسمية مثالا واقعيا لنموذج مشار إليه **محمد قائم**. فالكلام إذا يمثل التحقق الفعلي للغة من خلال وحدات دنيا تمثلها الجمل إذا أردنا أن نصل إلى معرفة ذلك النظام اللغوي الكامن في ذهن أصحاب اللغة فإنه ينبغي أن ندرس الحدث الكلامي الذي يتحقق من خلاله ذلك النظام.

ودراستنا للحدث الكلامي تكون من خلال الوحدات الدنيا تتحقق من خلالها ذلك الحدث والتي تمثلها الجمل ، ولذلك ينبغي أن نفرّق بين اللغة بوصفها نظاما والكلام بوصفه أداء فعليا يعبّر عن ذلك النظام."[2]. **يقول الدكتور عبد اللطيف حماسة** " هناك فرق بين النظام النحوي والحدث اللّغوي "إن أقلّ قدر من الكلام المفيد يتمّ بعنصري الإسناد و ما سواهما قد تكون ضرورة و قد يستغني عنها و لكنها تتبنى جملة من الأسس من حيث هي ، فإذا كان الكلام مفيدا فإنّ العنصرين الأساسيين لا بد أن يكون لفظا و تقديرا ، و أما الحدث اللغوي و هو المجال الذي ينطق منه النّظام النّحوي فإنّه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية و القصد "[3]. يقصد **حماسة** بأنّ طرفي الاسناد لا يكونا إلاّ في الجملة أما الفضلات فهي من شأن الحدث اللّغوي ، أي أنّ الكلام هو الذي يحدّد معناها.

---

[1]-المرجع نفسه، ص 163.

[2]-فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر-عمان-الأردن، ط1، 2002، ص35.

[3]-محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الأرقم للطباعة والنشر-الكويت، ط1، 1982، ص 47.

لكنّنا نجد أن كل من زيادة في مبنى الجملة تقابلها زيادة في معنى الجملة وبالتالي لا يمكن أخذ الفضلات إلا على الحدث اللّغوي فقط.

يقول **إبراهيم أنيس** " إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر مثلا: فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا من معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد فقط نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره"[1]، يرى **إبراهيم أنيس** أن أقصر صورة في الجملة تستطيع أن تحدد المعنى و ليس شرط طرفي الاسناد و هذا القول الذي أقره **الدكتور** : **عمايرة** بأن الحد الأدنى الذي يحسن السكوت عليه فهو يعتبر جملة تؤدي معنى .

خليل أحمد عمايرة " ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه. و تفيد " **ما** " التي جاءت في أول هذا التعريف فتقول: هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه و نسميه الجملة المنتجة أو التوليدية .[2]

[1]–إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية–القاهرة–مصر، ط6، 1978، ص276

[2]–خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها–منهج وتطبيق–دار الفكر للطباعة والنشر–عمان–الأردن، 1984، ص77.

المبحث الثاني

بنيـــــــــــة الجملـــــــــــــــة

أولا/بنيتها عند القدامى:

1/الجملة الإسمية:

تعتبر الجملة الإسمية من أهم القضايا شيوعا من ناحية بنيتها شأنها شأن الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل أي (مسند إليه ومسند)، لأنّ الجملة الإسمية تتميّز بالثّبوت، وهذا الثّبوت تحوّل إلى تعبير وجدل النحاة من حيث التقديم والتأخير في بنيتها.

تعريف الجملة الاسمية البسيطة: هي ما تضمنّت عملية إسنادية واحدة [1]،وتتكون من ركنيين أساسيين هما: المبتدأ والخبر تربط بينهما علاقة الإسناد ، حيث يكون اتصاف المسند إليه (المبتدأ) بالمسند (الخبر) ثابتا في غالب الأحيان [2]إلا في حالة كون المسند اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرهما فإنهما تحمل معنى التجديد عند **ابن يعيش:**

النّمط الأول: المبتدأ معرفة+ الخبر معرفة.

مثل: زيد صديقي، ولكل في هذا المثال أو النّمط أقوال منها:

سيبويه " إن الأعم الخبر إذا أصدقاء غيره، وقول آخر أنه يكون بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علم أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه زيد فالمجهول الخبر". [3] وقد ورد هذا النمط في ثلاث صور يرجع سبب اختلافها إلى نوع المعرفة.

الصورة الأولى: المبتدأ علم + الخبر مضاف إلى معرفة.

---

[1]–حورية سرداني، الجملة بنيتها أسلوبها ودلالتها في سورة أل عمران–رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة –الجزائر، 2001، ص76

[2]–علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية للجملة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع –عمان–الأردن، ط1، 2002، ص218

[3]–صبري إبراهيم السيد، لغة القرآن الكريم في سورة النور، دار النهضة العربية للطباعة والنشر–الإسكندرية–مصر، 1981، ص 18،

قال تعالى " **الله نور السنوات والأرض**" النور الآية 35. فالمبتدأ هنا لفظ جلالة(الله) والخبر مضاف إلى معرفة نور السنوات. قال **الجرجاني:** " من فروق الخبر الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبيانه أن موضع الاسم على أن يثبت به المعنى الشيء من غير أن يقتضي تجدده "[1] وذلك عندما نقول: الشيخ هرم فهرم خبر للشيخ. والهرم لا يمكن تجدده في الشيخ ، فهو لا يمكنه الانتقال من مرحلة الهرم إلى مرحلة الشباب لكن عندما نقول: الصبي قصير فهنا الخبر يمكن تجدده وذلك بانتقاله من الصبا إلى الشباب فيطول.

الصورة الثانية: المبتدأ اسم إشارة + الخبر معرف " **بأل**"

قال تعالى: **(أولئك هم الفاسقون)** [2]. **سورة النور الآية 4.** فالضمير (هم) بدل من إسم الإشارة **أولئك** والفاسقون خبر للمبتدأ **أولئك.** وبيّن **الجرجاني** وجه الفرق بين الخبر حين يكون فكرة وحين يكون معرفة فيقول " اعلم أنّك إذا قلت: **زيد منطلق** " كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده. ذلك ابتداء إذا قلت " **زيد المنطلق**" كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان " [3] ، أي عندما يكون الخبر فكرة فإنه يخبر عن الشخص الذي لم يعرف انطلاقه أما الخبر المعرفة فإنه يخبرنا عن المبتدأ المعروف (الانطلاق معروف ممّن).

الصورة الثالثة: المبتدأ اسم إشارة + الخبر اسم موصول قال تعالى: " **إن الّذين يستأذنونك أولئك يؤمنون بالله ورسوله**" سورة النور الآية 62. وقد جعل **الجرجاني** هذا على معنى الوهم والتفسير، وأن يصوّر في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم: قال " وليس شيء أغلب من هذا الضرب الموهوم من (الذي).[4] وهو أن تقدّر شيئا في ذهنك ب (الذي) كأن تقدّر إنسان في ذهنك بصفة ما ثم تقدّره ب (الذي) دون أن يعرف شخص ما هذه الصفة.

الصورة الرابعة: المبتدأ مضاف إلى معرفة + الخبر معرّف بأل

قال تعالى " **لا تحسبنّ الذين كفروا معجزين في الأرض ومأواهم النار ولبئس المصير**" سورة النور الآية 57. فهنا المبتدأ معرف بالإضافة (مأواهم) مع الخبر معرف ب (أل) وهو النّار.

---

[1]-المرجع نفسه، ص 19.

[2]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت-لبنان، دط، 1982، ص 177.

[4]-صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص20.

الصورة الخامسة: المبتدأ مضاف إلى معرفة + الخبر مضاف إلى فكرة.

قال تعالى (و**الذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين**" سورة النور الآية 6. فالمبتدأ هنا مضاف إلى معرفة.[1]

النمط الثاني: المبتدأ معرفة + الخبر فكرة.

قال **سيبويه:** إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر" [2]. وجاء هذا النمط على ثلاثة صور:

الصورة الأولى: المبتدأ ضمير + الخبر فكرة (وصف)

قال تعالى: **(و إن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم)** النور 28 . المبتدأ ضمير منفصل والخبر عبارة عن فكرة وصف والمتمثّل في اسم التفضيل (أزكى).

الصورة الثانية: المبتدأ علم + الخبر فكرة (وصف).

قال تعالى (و**يضرب الله الأمثال للناس والله بكل ّشيء عليم)**. النور الآية 35.

الصورة الثالثة: المبتدأ إشارة + الخبر فكرة (وصف).

قال تعالى **(هذا بهتان عظيم)** [3]سورة النور 16. فخبر المبتدأ هنا هو **عظيم وبهتان بدل** من **هذا.**

2/الجملة الفعلية البسيطة:

إنّ البنية الأساسية للجملة الفعلية هي: مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل)، أي تتكون من عنصرين أساسيين يمثّلان الحّد الأدنى لهما رتبة أصلية يحتلّ فيها الفعل في نظر النّحاة مرتبة الصّدارة، ويحتلّ فيها الفاعل المرتبة التالية. و الرتبة هنا مقيدة محفوظة بين الفعل و الفاعل ، ليس كما في الجملة الاسمية التي تجيز ذلك بين عنصرين هما الإسنادين.

[1]-المرجع نفسه، ص20

[2]- سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص47.

[3]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص22.

أ-تعريف الجملة الفعلية البسيطة:

هي الجملة الفعلية التي تضمّنت عملية اسنادية واحدة، سواء أكانت عناصر مفردة مثل: ظهر الحق، أو أحد عناصرها مركّب تركيبا غير اسنادي مثل: نجح التلميذ المجتهد.

ب-أنماط الجملة الفعلية البسيطة:

النّمط الأول: فعل + فاعل:

قال تعالى: " **تتقلب فيه القلوب والأبصار**" سورة النور 19.

وهي الجملة الفعلية التي يكتفي الفعل فيها بفاعله. قال **سيبويه:** فأمّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو[1].وقال **الجرجاني:** " إذا أريد الإخبار بوقوع الضّرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك: فالعبارة فيه أن يقال: (كان ضرب) أو (وقع ضرب) وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجدّد في الشيء.[2]

الصورة الثانية: الفعل + الفاعل الضمير مستتر.

قال تعالى :(يكاد زيتها يضيء) سورة النور 35. الفاعل مقدم وجوبا وهو (زيتها)[3]

3/ الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

فعل + فاعل+ مفعول به. قال **سيبويه**" وذلك قولك وضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت ضرب به، كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل " [4]ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء: الأول همزة النقل، والثاني تضعيف العين والثالث المفاعلة، والرابع استفعل للطلب أو النسبية للشيء، والخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم، والسادس التّضمين، والسابع إسقاط الجار توسعا".[5] ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعول أو أكثر بنفسه ومنها ما يتعدى بحرف الجر.

---

[1]- سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص33

[2]- عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 154.

[3]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[4]- سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص34.

[5]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص74

النمط الأول: فعل + فاعل+ مفعول به (اسم ظاهر)

قال تعالى: (والذين يرمون أزواجهم) سورة النور الآية 6

فأزواجهم في الآية الكريمة اسم ظاهر وهو مفعول به منصوب.

الصورة الثانية: الفعل + الفاعل + المفعول (ضمير)

قال تعالى: (سورة أنزلنها) سورة النور الآية 1

فالضمير (الهاء) المتّصل في محل نصب مفعول به.[1]

النمط الثّاني: الفعل+ الفاعل+ المفعول مصدر مؤول.

قال تعالى " يحبون أن تشيع الفاحشة" سورة النور الآية 19. تتكوّن الجملة الفعلية من فعل وفاعل ومفعول مصدر مؤول المكون من أن والفعل المضارع، وتأويل هذا المصدر المؤول إلى مصدر صريح وذلك بقولك يحبون شيوع الفاحشة.

النمط الثالث: الفعل + الفاعل+ المفعول مقول القول.

قال تعالى: (ويقولون أمنا) سورة النور 47

النمط الرابع: الفعل + الفاعل+ حرف جر زائد + المفعول.

قال تعالى: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم)[2] سورة النور الآية 43.

4/الفعل المتعدي لمفعولين:

قال **سيبويه** " وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما."[3]

النمط الأول: الفاعل + الفاعل مستتر + المفعول الأول ومفرد + الثاني مفرد وهذه الصورة متمثلة في:

الفعل + الفاعل مستتر+ المفعول الأول (ضمير) + الثاني اسم ظاهر.

---

[1]-المرجع نفسه، ص 76.

[2]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 78

[3]- سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص37.

قال تعالى " فوفّاه حسابه " سورة النور الآية 39.

5/الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول:

أ-بنية الفعل المبني للمجهول: إن الفعل حين بناءه للمجهول تحدث فيه عدة تغيراتّ، وهي تدرس من خلال منظوري الأصوات والصّرف وخاصة الدّلالة، لا يعرف القائم بالحدث.

ب-علّة تغير بناء الفعل:

-إن المفعول يصحّ أن يكون فاعلا للفعل، فلو لم يغيّر الفعل لم يعلم إن هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب تغييره.

-وقد وجب البناء على ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، لأنّ الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمى فاعلوها خوف الإشكال وقيل إنّما ضم أوله لأنّ من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله[1].

الصورة الأولى: الفعل + نائب الفاعل (اسم ظاهر).

قال تعالى (ويذكر فيها اسمه) سورة النور الآية 3.

فاسمه نائب فاعل للفعل المبني للمجهول يذكر.

الصورة الثانية: الفعل + نائب الفاعل(ضمير)

فالضمير المتصل بالفعل لعنوا نائب فاعل للفعل المبني للمجهول.

قال تعالى (لعنوا في الدنيا والآخرة) سورة النور الآية 23.

الصورة الثالثة: الفعل + نائب الفاعل (اسم إشارة)

قال تعالى: (وحرّم ذلك على المؤمنين)[2] سورة النور الآية 3

فاسم الإشارة ذلك نائب فاعل للفعل حرّم.

---

[1]-محمود سليمان ياقوت، المبني للمجهول في الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-مصر، ط1، 189، ص 15-45

[2] - صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

6/الجملة الاسمية المركبة:

أ-مفهوم الجملة الاسمية المركبة: هي الجملة التي تعدّدت فيها العلاقات الإسنادية فتركّبت من عدة جمل أو عبارات واحدة منها رئيسية انبنى عليها الكلام والأخريات ملحقات بها يؤدين وظائف إعرابية مختلفة، والجمل الملحقات هي ما تسمى بالجمل الصغرى في تراثنا النحوي وهي منصوبة بنيويا ودلاليا إلى الجملة ومتمّمة لها. وتنتقل الجملة الإسمية من البساطة إلى التركيب إذا كان أحد متعلقات المسند أو المسند إليه تركيبا إسناديا كالحال والصفة والمضاف إليه...الخ[1]

ب-بنية الجملة الاسمية المركّبة:

النمط الأول: مبتدأ+ خبر (جملة)

يتكون هذا النّمط من مبتدأ مفرد خبره تركيب إسنادي وتتفرّع إلى الأشكال التالية:

قال تعالى: (والله عنده حسن التواب) سورة آل عمران الآية 195.

تكونت بنية الجملة الإسمية من مبتدأ يحتل مركز الصدارة وهو لفظ لجلالة الذي يشكل اللبنة الأولى والأساسية في التركيب الإسنادي وخبره مركّب اسمي تقدم الخبر فيه وهو شبه جملة مكونة من ظرف مكان.

الشكل الثاني: مبتدأ (اسم إشارة) + خبر (جملة اسمية)

قال تعالى (أولئك لهم عذاب أليم) سورة آل عمران الآية 91.

تتكّون هذه الجملة من اسم إشارة حل المبتدأ ويستدعي المبتدأ خبرا والخبر هذا جملة اسمية متكونة من الجار والمجرور.

الشكل الثالث: مبتدأ (ضمير منفصل + خبر (جملة موصولية).

قال تعالى: (هو الذي أنزل عليك الكتاب) آل عمران الآية 07.

اتسمت هذه الجملة من مبتدأ ضمير منفصل وهذا المبتدأ يستدعي خبرا وهذا الخبر جملة موصولية متكونة من فعل ماض متعد إلى مفعوله.

[1]- حورية سرداني، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

الشكل الرابع: جار ومجرور + مبتدأ + خبر (جملة فعلية مركبة).

وينضوي تحته قوله تعالى **(قل كذلك الله يخلق ما يشاء) سورة آل عمران الآية 47.**

المبتدأ هنا هو لفظ الجلالة وخبره جملة فعلية مركبة.[1]

7/الجملة الفعلية المركبة:

هي المكونة من مركبين إسنادين أحدهما مرتبط بالآخر متوقف عليه يؤدي المركب الأول فكرة مستقلة أما الثاني ففكرته مرتبطة بالأول ويشترط في التركيبين احتواءهما على فعل ويعتمد اتساق الجملتين في مبناهما على طريقتين.

أ-الربط برابط ظاهر: ووظيفته حمل معنى التركيب الثاني وإلحاقه بالتركيب الأول لبيان العلاقة التي تربط التركيبين وأهم هذه العلاقات الشرطية السببية...الخ.

ب-الارتباط: ويكون بتجاوز التركيبين دون رابط لفظي بينهما وإنما ندرك العلاقة بينهما ضمن تصور ذهني يحدد تبعية الثاني للأول ومن مظاهره الارتباط بين الأمر وجوابه.[2]

النمط الأول: التركيب بالربط.

جملة فعلية بسيطة + حتى + جملة فعلية بسيطة.

نموذجها: يقول الله تعالى (إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) سورة الرعد الآية 11، هنا جملة فعلية بسيطة اقتضت رابط يربطها بجملة بسيطة أخرى وكان الرابط متمثلا في " حتى".

النمط الثاني: جملة فعلية بسيطة + فاء السببية + جملة فعلية بسيطة.

نموذجها: يقول الله تعالى (لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا) سورة يوسف الآية 5، هنا في الآية جملة فعلية بسيطة تستدعي الربط بجملة بسيطة أخرى وكانت فاء السببية هي التي ربطت بينهما لأن النهي عن حكاية القصة هو سببه الكيد. إن هذا الرابط هو الذي وضّح لنا بأن الفعل الأول لا يقوم إلا باقترانه مع الفعل الثاني وهذا لا يتم التعبير من عند الله حتى يغير القوم ما بأنفسهم وأن بحذفه لا

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة-مصر، ط2، 1979، ص 109.

[2]-المرجع نفسه، ص 151.

يصبح للآية معنى دلالي. ونفس الشيء بالنسبة لقصة يوسف فالفاء كانت رابطا دلاليا قبل أن تكون رابطا صوتيا أو تركيبا فهي بينت لنا سبب النهي عن القصة.[1]

النمط الثالث: جملة فعلية بسيطة + لام التعليل + جملة فعلية بسيطة.

قال تعالى (هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا) ففي الآية الكريمة جملة فعلية بسيطة وهي جعل الليل وكانت لام التعليل سبب مجيء الليل وهو السكينة أي لتسكنوا فيه.

النمط الرابع: جملة فعلية بسيطة+ لعل + جملة فعلية بسيطة

قال تعالى: (ويضرب الله الأمثال للناس لعلّهم يتذكرون) سورة إبراهيم الآية 25، ففي الآية الكريمة جملة فعلية بسيطة يضرب الله الامثال ليرجى منهم التذكر وكانت الجملة الفعلية البسيطة يتذكرون.[2]

ت–التركيب بالارتباط:

النمط الأول: جملة أمر + حرف أمر

قال تعالى: (قاتلوهم يعذبهم الله) التوبة 14. أي أن جملة الأمر البسيطة تستدعي فعلا آخر لتنفيذ هذا الأمر أي بقتلهم يعذبهم الله.

النمط الثاني: جملة أمر+ جملة فعلية بسيطة.

قال تعالى (أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم) سورة التوبة الآية 53. أي أن جملة فعل الأمر اتقوا الله تستدعي جملة بسيطة لتمام الجملة الفعلية الأمرية وكانت الجملة الفعلية البسيطة يتقبل منكم جوابا لجملة الأمر.[3]

طبيعة الجملة الأمرية لا تستدعي رابط لفظي يوضحها لأن فعل الامر هنا يستدعي جوابه.

[1]– محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2]، محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[3]–المرجع نفسه، ص 241.

ثانيا/ بنيتها عند المحدثين:

لقد تعددت مناهج تحليل الجملة و ظهرت اتجاهات عدة في علم التراكيب و سأحاول في هذا البحث تطبيق إحدى مناهج الجملة العربية و ذلك بالتركيز على بنية الجملة و التي تعد بنية الدرس اللغوي و النواة الأساسية للغة و في هذا المبحث سأعرف مبادئ و مصطلحات نظرية تركيبية جاء بها لغوي فرنسي هو كرستيان توراتي استفاد من نتائج البحث اللساني في مدارس مختلفة محاولا الجمع بينهما للوصول إلى نظرية عامة في علم التراكيب لأخذ من المدرسة البنيوية الأمريكية و النظرية التوليدية التحويلية و غيرها و قد اعتمد في طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة مجمل الوظائف التركيبية للجملة و لفهم هذه الطريقة يجدر بنا أن نعرف التركيبة و طريقة التحليل للمؤلفات المباشرة و ذلك لمعرفة جوانب هذه النظرية .

1/تعريف التركيبية: التركيبية أو علم التراكيب هو أحد فروع اللسانيات يتخذ من الجملة موضوعا له والجملة وحدة تركيبية إبلاغيه في آن واحد، أي أن الجملة لها شكل لغوي يمثل الملفوظ الذي يتألف من مجموع العناصر المترابطة داخلها ولها محتوى دلالي وإخباري

يمثل الرسالة التي تنظم الخبر المنتقل من المتكلم أو المرسل إلى المخاطب أو المتلقي [1]. ومعنى هذا أن للجملة بنيتين، بنية شكلية تتمثل في مجموع الوحدات اللغوية التي ينظم بعضها إلى بعض وتترابط وفق نظام معين، وبنية دلالية إخبارية تتمثل في المعنى الذي تفيده هذه الجملة أي المحتوى الدلالي الذي يحمله شكل الجملة فأما البنية الأولى فهي الملفوظ، وأما البنية الثانية فهي الرسالة، ويعتبر الملفوظ الجانب الشكلي للرسالة. ومنه فالجملة إدا تداخل بنيتين شكلية تمثل الملفوظ وبنية إخبارية تمثل الرسالة بحيث يكون الملفوظ هو القالب الذي تصاغ فيه الرسالة.[2]

كما يقول: **عبد الحميد دباش** مبينا ذلك: يكون من الدقة التمييز بين مستويات التحليل المختلفة لأنه وكما جاء جون بيرو للجملة بنيتان تركيبية وإخبارية أو دلالية لا ينبغي الخلط بينهما بل معاملة كل من هذين الحدثين في بنيته الخاصة.[3]

[1]–عبد الحميد دباش، دور التركيبية في فهم و إفهام القرآن الكريم، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية–جمعة قسنطينة–الجزائر، 2003،ص97.

[2]–المرجع نفسه، ص 98.

[3]–عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعدّيه، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة بسكرة–الجزائر، 2004، ص 202

ومن خلال هذا نخلص إلى أن الجملة عبارة عن بنيتين متداخلتين غير أنهما لا تتطابقان وهذا هو جوهر الفرق بين التراكيب وعلم الدلالة.

2/المصطلحات الأساسية لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة:

تعتمد هذه الطريقة على جملة من المفاهيم و المصطلحات الأساسية هي :

أ-البناء : هو ضم من الوحدات أو مجموعة من الصياغ أو الكلمات (وحدات مدلالة) تشكل على مستوى من مستويات التحليل وحدة تركيبية ، فبناء وحدة تركيبية يمكن تجزئتها إلى وحدات مدلالة أصغر منها فالوحدة " الولد " يناء لأنها ضم من الصيغتين " أل" و " ولد" و " الوحدة" " يشاهد التلفاز" [1]بناء لأنها مشكلة من وحدتين تركيبيتين هما " يشاهد " و " التلفاز" و "الجملة الولد يشاهد التلفاز" أيضا بناء لأنها تشكل من وحدتين في حين لا تكون الوحدة " تلفاز" بناء لأنها صيغ فهي وحدة دنيا لا يمكن تجزئتها إلى وحدات أصغر ، و بالتالي فهي ليست ضما من الوحدات المدلالة و قد حدد : **عبد الحميد دباش** الخصائص التي يتميز بها البناء و هي كالتالي :

-هو مجموعة من العناصر من حيث أنه يحتوي بالضرورة على أكثر من صيغم.

-يشكل وحدة تركيبية بحيث تنضم عناصره إلى بعضها البعض مرتبطة وفق علاقات ملائمة ومقبولة.

-ينتمي إلى مستوى معين، أي مستوى واحد من مستويات التجزئة لا إلى مستويات متعددة [2]

ب-المؤلف: المؤلف وحدة تدخل في بناء أكبر منها سواء كانت هذه الوحدة صيغما أم بناء هي الأخرى فالصيغم " ولد" مؤلف لأنه ينتمي إلى البناء " ولد" و البناء " غلف كتابه" مؤلف في البناء " كتابه" و هو في الوقت ذاته مؤلف من مؤلفات البناء " غلف كتابه" كما أنه مؤلف من مؤلفات الجملة " الولد" غلف كتابه" فشرط المؤلف هو الانتماء إلى بناء دون تحديد المستوى الذي يوجد فيه أو الحجم الذي يأخذه.

من هنا يمكن أن نقول إن كل الوحدات في الجملة سواء كانت صياغم أم أبنية هي مؤلفات ما عدا الجملة لأنها لا تنتمي إلى بناء أكبر منها. كما يمكن أن نقول: إن كل المؤلفات داخل الجملة هي أبنية ما عدا الدنيا منها لأنها لا تحتوي إلا على صيغم واحد أي ليست مجموعة من الوحدات المدلالة.[1]

---

[1]-المرجع نفسه، ص02.

[2]- المرجع نفسه، ص02.

ت-المؤلف المباشر:

المؤلف المباشر هو أحد المؤلفين أو المؤلفات التي تشكل مباشرة بناء بمعنى أن المؤلف المباشر هو مؤلف يدخل في البناء الذي يعلوه مباشرة و الذي يوجد في المستوى السابق مباشرة و عليه فإذا كان المؤلف المباشر ينتمي إلى البناء الذي يعلوه مباشرة فإن البناء يتشكل من مؤلفات مؤلفات مباشرة على المستوى الموالي مباشرة فمثلا الصيغمان " كتاب" و " ه" فإن البناء يتشكل من مؤلفان مباشران للبناء " كتابه" الذي يعلوهما مباشرة أي على المستوى الثالث، و كذا الامر بالنسبة للصيغيمين " ال" و " ولد" الذين يشكلان البناء " ولد" الموجود أعلاهما مباشرة أي في المستوى الثاني ، أما البناء " غلف كتابه " الموجود في المستوى الثاني فيضم مؤلفين مباشرين يأتيان في المستوى الموالي مباشرة أي المستوى الثالث و هو الصيغم " غلف" و البناء " كتابه" أما البناء الكبير أي الجملة " الولد غلف كتابه" الموجود على المستوى الأول فيتشكل من مؤلفين مباشران على المستوى الثاني كلاهما بناء و هما " الولد" و " غلف كتابه ".

مما سبق نخلص إلى أن التحليل التركيبي يتمثل أساسا في البحث عن الطبقات المتوالية من المؤلفات المباشرة المشكلة للجملة وبتعبير آخر تحليل جملة ما يعني وصفها بنيويا بأن نعين مختلف الوحدات المتدرجة التي تشكل منها أي نجزئها إلى مؤلفاتها المباشرة وهذه التجزئة تتم على مستويات متعددة.

ث-تحليل المؤلفات المباشرة:

يتم تحديد المؤلفات المباشرة لأي بناء بالاعتماد على جملة من المبادئ أهمها:

أ-يجب تقسيم كل جملة أو بناء إلى أقل عدد ممكن من المؤلفات فعلى لمحلل التمسك الشديد بالتقسيم الثنائي ، بمعنى التمسك بافتراض أن التقسيم يكون ما أمكن في خطوات كل منها ذات تعيينين.[2]

فجملة مثل " أكل التفاحة تحت الشجرة الولد الصغير" تجزأ إلى عدد من المؤلفات المباشرة فيكون لها مؤلفان هما " أكل التفاحة تحت الشجرة" و " الولد الصغير" لأن هذا التقسيم هو الذي يجعل من الممكن تحديد مؤلفين فقط للجملة و البناء " أكل تفاحة تحت الشجرة" يمكن أن نقسمه إلى ثلاثة مولفات هي " أكل " " تفاحة " " تحت الشجرة" غير أنه من الممكن أيضا تقسيمه إلى مؤلفين " أكل تفاحة " "

[1]-عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر-جامعة ورقلة-الجزائر، 2003، ص78.

[2]- محمود أحمد نحلة، وظيفة المسند إليه، دار النهضة للطباعة والنشر-القاهرة-مصر، د ط، 1986، ص 27.

تحت الشجرة" و في هذه الحال نختار التقسيم الذي يعطينا أقل عدد من المؤلفات أما المؤلف الثالث فيأتي على المستوى الموالي .

ب–يجب أن تكون هذه المؤلفات مستقلة قدر الإمكان إذ لا نقسم البناء تقسيما عشوائيا فيجب أن يمثل المؤلف المباشر بناء متناسقا داخليا فالجملة " أكل تفاحة تحت الشجرة الولد الصغير " لا تتجزأ إلى المؤلفين " أكل " " تفاحة تحت الشجرة الولد الصغير " لأن هذا الأخير ليس بناء متناسقا مستقلا. ومنه فتحديد المؤلفات المباشرة يجب أن يراعى فيه التركيب الداخلي للجملة.[1]

ج–الاستبدال: هو المعيار الأساسي في تحديد المؤلفات المباشر للأبنية وهو معيار ظهر عند التوزيعيين ويتم عن طريقه تعويض كل وحدة تركيبية بوحدة أخرى بحيث يمكن استبدال كل بناء عدا الجملة بصيغم واحد، ويستخدم هذا المعيار للتأكد من سلامة التقطيع " بحيث" نقوم باستبدال الأجزاء التي تحصلنا عليها بوحدات أبسط منها أو على الأقل مساوية لها، فإذا تمت العملية بنجاح بحيث نحصل على بناء جديد له بنية مماثلة لبنية البناء الأول، كان التقطيع مقبولا.

أي أن سلامته تؤكد على حصول بنيتين متكافئتين تركيبيا بحيث يكون لهما نفس العدد من المؤلفات المباشرة التي تترابط بنفس الكيفية [2]، فلو أخدنا جملة مثل " الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة " إذ يمكن أن نستبدل كل وحدة من هتين الوحدتين كالتالي :الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة

ابنك

الطفل =

زيد =

والامر نفسه بالنسبة للبناء الثاني إذ يمكن تعويضه بوحدة تركيبية أخرى.

الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة

= كسر القلم

= رسم الزهرة

[1]– عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة، مصر، ط2، 1995، ص 129.

[2]– محمود أحمد نحلة، وظيفة المسند إليه، مرجع سبق ذكره، ص44

= نام

فلما أمكن استبدال كل من هتين البنائين بصيغم واحد، حيث أنه يمكن استبدال البناء " الطفل الصغير" بصيغم " زيد" و امكن استبدال البناء " كسر قلم أخيه البارحة" بالصيغم " نام" في حين لو قسمنا تقسيما آخر مخالفا لهذا التقسيم لما استطعنا استبدال البناء بالصيغم مثل : لو جعلنا لهذه الجملة المؤلفين " الطفل الصغير كسر" " قلم أخيه البارحة " لاستحال وجود وحدة تركيبية أو صيغم مكافئ للبناء " الطفل الصغير كسر" يمكن أن نعوضه و ينضم إلى البناء الثاني لتشكيل جملة .

الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة.

زيد =

ضاع =

و لما تعذر استبدال هذا البناء بصيغم واحد بات من المستحيل اعتبار هذا العنصر مؤلفا مباشرا للجملة و كذلك في جميع مستويات التحليل الموالية نستعمل الاستبدال للكشف عن المؤلفات المباشرة للأبنية [1].

نقول إن الوحدة تركيبية، " الطفل الصغير" لها نفس توزيع الوحدات " ابنك" " الولد" " زيد" ذلك أنها تظهر في نفس الموقع الذي يظهر فيه هذا البناء حيث يمكن استبدالها بإحدى هذه الوحدات وتشكل هذه الوحدات ما يسمى بالجدول الاستبدالي.

ث –تعريف البناء الدخولي :

يسمى البناء دخولي إذا كان له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة[2] أي أن البناء الدخولي هو الذي يمكن ان يستبدل بأحد مؤلفاته المباشرة ففي جملة مثل " هذا مؤمن قوي " نجد أن البناء " مؤمن قوي" تشكل من مؤلفين مباشرين هما : " مؤمن" و " قوي" و هذا البناء يمكن تعويضه بالمؤلف " مؤمن" إذ نقول " هذا مؤمن" و بالتالي فإن البناء " مؤمن قوي" له نفس الصيغم " مؤمن" و منه فهذا البناء دخولي لأنه يمكن استبداله بأحد مؤلفاته المباشرة و هو " مؤمن" نسمي المؤلف الآخر " قوي" توسعه و يعرفها **مارتيني :** "

[1] –فخر الدين قباوة، إعراب الحمل و أشباه الجمل، مكتبة لبنان–بيروت–لبنان، د ط، 1983، ص 62.

[2] –المرجع نفسه، ص 86.

التوسعة كل ما هو ثانوي أو غير ضروري ، أو بعبارة أخرى هي مجموع العناصر التي تضاف إلى ملفوظ ما و لا تغير الروابط المتبادلة و لا وظيفة العناصر الموجودة من قبل [1] ، أي هي أحد المؤلفين المباشرين للبناء الدخولي الذي يكون له نفس توزيع المؤلف الآخر فلا يمثل البناء " الطفل يحب" و لا " الطفل اللعب" جملة تامة و بالتالي ليس لهذا البناء نفس توزيع أحد مؤلفيه المباشرين إذن فهو بناء خروجي إذن نسمي كلا من المؤلفين الضرورين ، (يحب) و (القراءة) ضميما

الضميم: هو كل مؤلف ينضم ضرورة إلى مؤلف آخر ليشكل بناء خروجي فإن كانت التوسعة مؤلفا غير ضروري للبناء الدخولي فإن الضميم ضروري للبناء الخروجي.

الولد/ غلف كتابه في القسم المستور الأول

بناء دخولي

ال/ولد غلف كتابه/ في القسم المستوى الثاني

ب خروجي ب دخولي

الولد غلف كتابه في القسم

ب خروجي ب خروجي المستوى الثالث

غلف كتاب/ه في القسم

ب خروجي ب خروجي المستوى الرابع[2]

خ-التمثيل البياني للجملة:

إن الشكل الخطي للجملة و ما يفرزه من صعوبات أثناء عملية التحليل لا يساعدنا على كشف كل المعلومات التركيبية التي تحملها الجملة ، الامر الذي يستدعي اللجوء إلى التمثيل البياني لها بتقديمها في صورة مخطط تجريدي يبرز مختلف العناصر المشكلة لها و طبيعة هذه العناصر و الأقسام التي تنتمي إليها ثم العلاقات التي تترابط وفقها و التي تمثل الوظائف التركيبية هذا يعني أن التمثيل البياني للجملة

[1]-كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة-مصر، د ط، 1979، ص 126.

[2]- عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص06.

يهدف إلى توضيح البنية المجردة للملفوظ و العلاقات التي توجد بين عناصرها ، إذ أن هذه البنية و هذه العلاقات لا تظهر مباشرة على مستوى الخطاب المكتوب أو المنطوق الذي هو خطي تعريف من حيث تسلسل عناصره في شكل أفقي و قد استعملت أشكال بيانية تورد أهمها طريقة الأحواض ، طريقة العوارض ، طريقة المشجر ، و تعتبر طريقة المشجر هي المفصلة للجملة و الميسرة أكثر من الطرائق الأخرى.[1]

إن المخطط الذي اقترحه **تشومسكي** ، و ما يعرف ب المشجر قد لاقى قبولا و بخاصة لدى التحويليين لما يمتاز به من دقة في التعبير ، فهو أكثر إيحاء و أقوى دلالة من غيره كما أشار إلى ذلك ، **تشومسكي** ، يقول **ن ريفي** : إنها أفضل وسيلة تمثل بها تجزئة الجملة إلى مؤلفات (مباشرة).[2]

3/الوظيفة التركيبية:

أ-تعريف البنية التركيبية:

هي التي ترتبط فيها الوحدات ووظيفيا داخل منظومة الجملة، العلاقات التي تربط الوحدات بعضها ببعض داخل البنية الأخيرة تمثل الوظائف التركيبي التي تشغلها الوحدات في جين أن الارتباطات داخل البنية المركبة تمثل التتابع الخطي للوحدات قد عرّف **توراتي** الوظيفة التركيبية بأنها العلاقة التي تربط عنصرا من عناصر الملفوظ بباقي عناصر هذا الملفوظ [3].

وعلى مستوى تحليل الملفوظ إلى مؤلفاته المباشرة فإنه يبحث في وظائف هذه المؤلفات. إذن فالوظيفة التركيبية هي العلاقة بن العناصر التي تتألف منها الجملة.

ب-العلاقات المركبة والعلاقات التركيبية:

جاء **ديسوسير** بمفاهيم عديدة في اللّسانيات منها العلاقات المركبية والذي يقابل العلاقات الجدولية والعلاقات المركبية تعني العلاقة التي تربط عنصر بعنصر آخر يجاوره أي السلسلة الأفقية للجملة وقد عرف صاحب اللسانيات الحديثة " العلاقات المتتابعة بين الوحدات اللغوية والكلمات والعبارات والوحدات

[1]-المرجع نفسه، ص 09.

[2]-المرجع نفسه، ص11.

[3]-ميشال زكريا، قضايا الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان، ط1، 1988، ص214.

اللغوية الأخرى نتيجة وجودها معا في تعاقب معين.[1] و كما يقول: **تينيز** : الترتيب الذي تتوالى وفقه الكلمات داخل السلسلة الكلامية هو العلاقات المركبية[2].

ويرى توراتي أن هدف الدراسة التركيبية ليس البحث عن هذا النوع من العلاقات فيقول " والشيء الذي يعد مهما بالنسبة للتحليل التركيبي ليس وضع المؤلفين جنبا إلى جنب ضمن السلسلة و إنما معرفة ما إذا كان المؤلفان المتجاوران ضمن السلسلة مرتبطين بفضل علاقة تركيبية و يشكلان وحدة بنيوية للجملة و ينبغي أن نميز بين التركيبين الخطي الذي ينطلق على البنية السطحية للقواعد التوليدية و بين ما يسميه تينيز التركيب البنيوي[3] أي العلاقات التركيبية.

ت-استقلال التركيب عن لدلالة :

السؤال المطروح هنا: هل الترتيب الخطي يوافق البنى السطحية فقط دون غيرها؟ هل الدلالة تمثل البنية السطحية دون العميقة؟ هذا السؤال يطرح نفسه. إن إعادة النظر في كون مستوى البنية التركيبية غير المستوى السطحي من لدن **ليكوف و روس و بوسطل** صاحبها افتراض يجعل من التنفيذ الدلالي و التركيب العميق مستوى واحدا سمي بالتركيب الدلالي أو **السيمانتاكس**. يكتب **ليكوف 1971** في هذا الصدد: موقف الدلالة وأن نور التحويلات ودور القيود الاشتقاقية بصفة عامة إنما يتمثل في الربط بين التمثيل الدلالي والبنى السطحية.[4] و يورد **ديسوسير** كلاما في نفس الاتجاه أن التركيب الدلالي يقر بأن ليس هناك مكون دلالي و لا بنية تركيبية. إن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي و القواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالي إلى بنية سطحية .[5]أما **تشومسكي** فيدافع عن أطروحة استقلال التركيب التي تصل العناصر التركيبية وفقها في استقلال عن عناصر مكونات النحو الأخرى ، هذه المكونات لا تلعب إلا أدوار تأويلية [6]. لكننا من خلال دراستنا التركيبية نجدها تحدد القيمة الدلالية للجملة

[1]-سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديث، مكتبة لبنان-بيروت-لبنان، د ط، 1997، ص

[2]-عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]-محمد علي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص119.

[4]-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات-بيروت-لبنان، د ط، 1984، ص72

[5]- المرجع نفسه، ص72

[6]-المرجع نفسه، ص 72

ومعناه أن معنى الجملة هو محصلة بنيتها التركيبية يقول **مصطفى حميدة:** بعض الظواهر النحوية تستمد بعض الوظائف النحوية تحققها من الجانب الدلالي [1]المعنى لا يعرف إلا من خلال البنية التركيبية.

و تختلف التركيبية عن الدلالة في حين أن التركيبية تمثل وظائف الوحدات اللغوية الموجودة شكلا في الملفوظ بينما الدلالة لا يمكن أن تكون موجودة على الظاهر بل هي خفية و مستترة و ظاهرة في نفس الوقت فمثلا عندما نقول "اقطع الجبل" تعني التركيبة بإعطاء وظيفة للفعل " قطع" و المركب الاسمي " الجبل" و لا تعني بالعناصر غير الظاهرة ، أما البنية الدلالية فتقوم على الوحدات الظاهرة و الخفية كالضمير الدال على شخص المخاطب في هذا المثال و منه أن علم التراكيب لا يبحث في العناصر الخفية و إنما يبحث في العناصر الظاهرة في بنية الجملة[2] .

هذا ما يقوله: **عبد الحميد دباش** " والوظيفة التركيبية تكون لوحدات بارزة موجودة شكلا لا تقديرا هذا يعني أن التقدير يهدف إلى إيجاد العناصر الخفية للبنية الدلالية للجملة. هذه البنية المتمثلة بكافة العناصر المشاركة في المعنى بارزة كانت أم مستترة في حين أن المؤلفات التركيبية تنتمي إلى المستوى الشكلي الظاهري للجملة حيث يتواجد تواجدا صريحا و من هنا يصبح الحذف و الاستتار و التقدير مسالك دلالية " تستعمل للوصول إلى إلى عناصر البنية الدلالية للجملة و منه نجد أن التركيبة تهتم بالعلاقات الموجودة بين الوحدات الظاهرة في الملفوظ و هو جوهر الفرق بين التركيبية و الدلالة[3] .

لكن من المؤكد أن البنية التركيبية هي التي تحدد معنى الجملة وأن الشكل التركيبي هو القالب الذي يصاغ فيه المعنى أي لمعرفة المعنى لا بد من معرفة الشكل الذي يصيغه قبلا.

---

[1]–مصطفى حميدة، نظام الربط و الارتباط، دار القلم –الكويت، ط2، 1979، ص 57.

[2]–محمد حماسة، النحو والدلالة، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة–مصر، ط1، 1983، ص 113.

[3]–عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعديته، مرجع سبق ذكره، ص202.

المبحث الثالث

معـــــــــــــــايير التصنيـــــــــــــــف

ثمة معايير و ضوابط تصنف الجمل على أساس منها في أنماط هذه المعايير و الضوابط بعضها تقليدي غربي أو عربي و بعضها ما جاء به علم اللغة الحديث و لا نريد أن نعرض لهذه المعايير كما وردت في مضامينها المختلفة لتداخلها و تكرار بعضها و اختلاف الرأي فيها فضلا عن أن بعضها قليل الجدوى في دراسة الجملة في نص مكتوب كالمعيار السلوكي مثلا الذي تصنف يه الجمل على نوع الاستجابة و من ثم سوف نذكر من هذه المعايير ما نراه صالحا للاستفادة منه في دراسة الجملة العربية في نص من النصوص و ان نعرض للخلاف فيما يندرج تحت هذه المعايير بل نذكر ما هو مقبول عندنا .[1]

أوّلا: البساطة والتركيب: ويدخل فيه:

1-البساطة: وتدرس فيها الجملة البسيطة وهي نوعان:

أ-مجردة أو أساسية وهي التي لا يضاف إلى ركني الاسناد فيها عنصر لغوي آخر.[2]

يعرف النحاة الاسناد بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو "زيد قائم" أو طلب بمطلوب منه كالضرب، وهذا ما يسمى عند النّحاة الاسناد الأصلي. و الاسناد الأصلي هو ما تألف منه الكلام أي إسناد فعل إلى الفاعل أو إسناد الخبر إلى المبتدأ مما سبق إيضاحه [3].

ب-موسعة وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع في أحد عناصرها، ومن بينها الاسناد اللفظي. والاسناد اللفظي هو ان ينسب الحكم إلى اللفظ كقوله زعموا مطية

[1] - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 32-24

[2] -المرجع نفسه، ص 24.

[3] -فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الكذب أي هذا اللفظ مطية الكذب ف: زعموا: تتألف من ركني الاسناد الفعل والفاعل الضمير مطية الكذب مفعول به ومضاف إليه، أي أن نسبة الحكم إلى اللفظ وسعت في ركني الاسناد[1].

2-الجملة المركبة: هي الجملة التي تعددت فيها العلاقات الاسنادية و تركبت من عدة جمل أو عبارة واحدة منها رئيسية انبنى عليها الكلام و الاخريات ملحقات بها يؤدين و ظائف إعرابية مختلفة و الجمل الملحقات هي ما تسمى بالجمل الصغرى في تراثنا النحوي و هي متممة للجملة الكبرى بنيويا و دلاليا [2].

3-الجملة الصغرى: و هي جزء متمم للجملة الكبرى و هي التي لا تختلف عن الجملة البسيطة في تكوينها و بناءه ، بل هي جملة و لكنها مقيدة و تابعة لغيرها و ليست مستقلة كالجملة البسيطة [3].

وهناك من الدارسين من قسّم الجملة إلى بسيطة ومركبة، ولكنه نظر إلى البساطة والتركيب من زاوية أخرى، حيث قسّم الجملة البسيطة إل جملة إسمية أساسية وعلى جملة فعلية أساسية وجملة جمليه أما الجملة المركبة فقسمها إلى تركيب مفرد – تركيب متعدد فالجملة الاسمية والفعلية لا يخرج في مفهومه عن آراء الدارسين الحدثين أما الجملة فهي ما يقابل مصطلح الجملة الكبرى عند النحاة العرب. وقد قدم ثلاثة أسباب لاختباره مصطلح الجملة الجملية بديلا عن مصطلح الجملة الكبرى هي

أ-إن الجملة الكبرى هي في النحو العربي كانت خاصة بالجملة الاسمية دون الفعلية ويرى أنهما تشملهما معا.

ب-إن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقلة بالنسبة **لابن هشام لفهمه** للجملة ويراها هو مستقلة في إطار الجملة البسيطة.

ج-إن الجملة الجملية عنده ينبغي أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند و هو يخرج بتلك جملة مثل: زيد قام جملة بسيطة قدم فيها الفاعل عن الفعل و لا تدخل ضمن الجملة الجملية وفقا لمفهومه و إنما يدخل ضمنها جمل زيد أبوه قائم [4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 30.

[2]-محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]-فخر الدين قباوة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4]-محمود أحمد نحلة مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

اما الجملة المركبة بتقسيمها إلى المفرد والمتعدد فيقصد منها أنواع التراكيب الأخرى التي يخرج عن إطار ما سماه الجملة الجملية التي هي الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة.

4-: الجملة ذات التركيب المفرد:

التركيب المفرد يكون بإحدى الطريقتين أولهما، أن توضع جملتان بينهما علاقة دلالية متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي، أو غير مرتبطتين، و الثانية أن تدمج إحدى الجملتين في الأخرى او تدخل فيها و تتفرغ عنها [1].

فالطريقة الأولى تكون عن طريق الربط والثانية داخلة فيها يطلقون عليها مصطلحات أشهرها التفريع. أما طريقة الربط فتكون عن طريق رابط لفظي يربط جملة بجملة أخرى على هذا الشكل جملة أصلية + رابط+ جملة مرتبطة و الرابط هنا هو حروف العطف – الفاء –أم–حتى ..الخ و اما ان تكون عن طريق الارتباط المعنوي و هو جملة أصلية + جملة مرتبطة و يندرج ضمن هذا النوع الجملة الاعتراضية ، التفسيرية و البدلية ...الخ.

5-الجملة ذات التركيب المتعدد:

كما يقول الشريف ميهوبي " و هو لا يختلف عن الأول إلا في كونه متعددة التراكيب و هي بهذا الشكل تكاد تخرج عن مجال النحو إل مجال الأسلوب و الجملة المركبة هي المركبة تركيبا متعددا تتكون من مجال النحو إلى مجال الأسلوب و الجملة المركبة هي المركبة تركيبا متعددا تتكون من أكثر من جملتين و تتلقاها الأذن مسموعة و العين مقروءة .. و التعدد في الجملة المركبة إما يكون بتكرار الرابط أو بتكرار التفريع و إما يكون بهما معا يقول تعالى: **(لقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ...فتبارك الله أحسن الخالقين).** المؤمنون 14/12.[2]

ثانيا: التمام الدّلالي والنقص من حيث أصل المسند والاسناد:

وإذا رجعنا إلى النّحو العربي وتأملنا الاسنادية التي تتكون منها الجملة في العربية وهي العناصر التي لا يمكن أن تقوم الجملة بدونها وجدناها تتعدد بتعدد العوامل الداخلة مما يجعل الدارس العربي يواجه تعدد

[1]-المرجع نفسه، ص 145.

[2]- الشريف ميهوبي، نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته، رسالة دكتورة-جامعة قسنطينة-الجزائر، 2003-2004، ص70-71.

المصطلحات في العنصر الواحد ويجعله يهتم بربط كل مصطلح بعامله قبل أن يجتهد في ربط كل عنصر بوظيفته ودلالته. فالجملة الاسمية مثلا تتكون من عنصرين إسناديين هما المسند إليه والمسند وهذان العنصران يضلان دالين على العملية الإسنادية سواء دحلت العوامل عليهما ام لم تدخل فالمسند إليه هو والمسند هو في كل الأحوال وإذا لاحظنا الجمل الآتية نجد في التسمية لركني الجملة.

التلميذ نجيب: التلميذ مبتدأ ونجيب خبر.

إن التلميذ نجيب: التلميذ اسم أن ونجيب خبر أنه.

كان التلميذ نجيبا: التلميذ اسم كان و نجيبا خبر كان .[1]

وهكذا فلو تتبعنا العوامل الداخلة على الجمل الاسمية لوجدنا العديد من التسميات نسبة لكل عامل داخل عليها ولكننا نحن في غنى عن ذلك لأن المسند إيه يبقى هو في كل الأحوال، وكذلك نجد أن المسند ينتسب إلى العامل وليس إلى المسند إليه من الناحية الاعرابية لهذا نجد المسند يتعدد نسبة لفكرة العامل. ومن هذا المنطلق يمكن استخدام المسند أ المسند إليه سواء أكانت العوامل داخلة أو غير داخلة على الجملة الاسمية بدلا من أن تتعدد الأسماء تحت وطأة العوامل، وتلك التسميات يمكن أن يصدق عليها مصطلح واحد هو المسند إليه وما قيل عن المسند إليه يقال عن المسند وهذان المصطلحان ليسا جديدين فقد استخدمهما النحاة والبلاغيون والعرب وعلى رأسهم **سيبويه** حيث يقول: هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغنى أحدهما عن الآخر.[2].يقول **القزويني** : و الخبر لا بد له من مسند إليه و مسند و اسناد و المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه من مصدر أو اسم مفعول و ما اشبه ذلك .[3]ان الالتزام بهذين المصطلحين يغنينا عن المصطلحات السابقة فصارت عرفا سائدا في النحو العربي بالرغم من أنها لا تعبر عن الحقيقة.

إن الحديث عن المسند ينبغي ان يكون عاملا لا يفرق بين مسند خاص بالجملة الاسمية و آخر خاص بالجملة الفعلية، كما كان الامر بالنسبة للمسند إليه و إن تجد دراسته من خلال الجملة العربية البسطة ضمن باب واحد دون تفريق بين الخبر و الفعل سواء في الربط يحتاج إليه الفعل كذلك و ان أي وصف تتصف به الجملة إنما يكون مأخوذ من المسند فطبيعة المسند و تنوعه هو ما أدى إلى ذلك فهو

[1]–الشريف ميهوبي، المسند و المسند إليه في العربية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية–جامعة باتنة–الجزائر، 2003، ص 60–61.

[2]–سيبويه، المصدر السابق، ص 23.

[3]– القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ترجمة محمد هاشم دويدري، مكتبة لبنانن–بيروت–لبنان، د ط، 1998، ص 17..

محل أي تغيير أو إضافة تتطلبها الجملة أما المسند إليه و ان كان هو المحور أو الأساس الذي تقوم عليه الجملة فإنها لا تأخذ صدقها منه بل تأخذ مما يترتب أو يبنى عليه ، و لا يختلف الربّط في ذلك عن غيره فالرابط أو العائد إنما يدخل على المسند أو يقدر من خلاله يربط بالمسند إليه و المسند في الجملة البسيطة أو المركبة نفسها .[1]

1-أقسام الاسناد:

سبق وان اوردنا أن النحاة يعرفون الاسناد بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الافادة التامة أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو زيد قائم أو طلب بمطلوب منه كالضرب وهذا ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي وبتوسع أكثر نشير أن النحاة يقسمون الاسناد إلى ما يلي:

أ-الاسناد الأصلي: وهو ما تألف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل واسناد الخبر إلى المبتدأ كما سبق إيضاحه، مثل:

-جاء عمر والجو معتدل.

ب-الاسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة واما نحو: أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل بمعناه وجاء في شرح، ابن عقيل ان الفعل مع فاعله واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة مثل قوله تعالى **(خشعا أبصارهم) سورة القمر الآية 7**، أن خشعا التي هي حال مسندة إلى الابصار والابصار مسندا إليها[2].

ج-الاسناد التام: وهو ما اشتمل على طرفي الاسناد مذكورين أو مقدرين أو مذكورا أحدهما والآخر مقدر وذلك نحو الحق واضح ونحو: **(فقالوا سلاما قوم منكرون) الذاريات 25**-فسلاما مفعول لإسناد تام حذف طرفاه وتقديره سلم أو نحو " وسلام" إسناد تام حذف منه المسند والتقدير سلام عليكم " " وقوم" إسناد تام حذف منه المسند إليه والتقدير: أنتم قوم وهو ما عليه النحاة.

[1]-الشريف ميهوبي، المصطلح، مجلة علمية أكاديمية- جامعة أبو بكر بالقايد- تلمسان- الجزائر، 2005، ص 44.

[2] - فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.ا

د-الاسناد الناقص: وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر الطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا وذلك نحو إعمال الوصف الرفع لكونه وصفا وذلك نحو: (رأيت المنطلق أخوه، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند فإن المنطلق) فضله هو مفعول به فهذا إسناد ناقص إذا ذكر المسند إليه وليس له مسند [1]

إن الكلام لا يتألف إلا من الاسناد التام فاسم الفاعل وغيره من الصفات تكون جملة مع مرفوعها إلا إذا تجرد لأن يكون مسندا لهذا المرفوع ليس إلا وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو أمسافر الرجلان؟ وما حضر الطلاب فهذا تجرد الوصف لكونه مسند إلى المرفوع بعده فهذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، وإن لم يتجرد لأن يكون مسندا لمرفوعه فليس ذلك بجملة والاسناد ناقص وذلك نحو: (رأيت الفائز أخواه) فالفائز لم يتجرد للإسناد إلى فاعله وإنما هو حال لما قبله ونحو (جاء خالد مسرعا أخواه) فمسرعا لم يتجرد للإسناد إلى فاعله وإنما هو حال لما قبله فاسم الفاعل مع مرفوعه لهذا ليس بجملة.

2-الاسناد المعنوي والاسناد اللفظي:

أ-الإسناد المعنوي: هو أن تنسب الكلمة ما لمعناه نحو: حضر أخوك وخالد مسافر. ومعنى ذلك أن تنسب الحضور الولي للشخص الذي هو أخوه لا للفظ وتنسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للفظ. و هذا الاسناد الشائع في اللغة و إذا أطلق فإنما يراد هذا النوع من الإسناد.

ب-الاسناد اللفظي: كأن ينسب الحكم إلى اللفظ كقوله: (لا زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب ف (زعموا) في المجلة الأولى مبتدأ ومطية خبر.[2]

ثالثا-استقلال وعدم استقلال الجملة الكبرى والجملة الصغرى:

إن مفهوم الجملة من البساطة والتركيب قد جاء في النحو العربي وإن اختلفت التسميات وأغلب ما دار حول البساطة والتركيب هو دراسة الجملة الاسمية، وذلك باعتبار الخبر جملة. ومن الدارسين القدامى نجد **ابن هشام**. وقد تناول هذا الصنف من الجمل حيث قسمها إلى جملة صغرى وجملة كبرى حيث يرى أن الجملة الكبرى هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة ولا فرق إن كان الخبر جملة فعلية أو اسمية كما يقسم **ابن هشام** الجملة الكبرى إلى ذات وجهين وذات وجه واحد، فذات الوجهين هي ما كانت اسمية الصدر والعجز.

[1]- فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2] - المرجع نفسه، ص 30.

-**الكبرى:** هي الاسمية التي خبرها جملة نحو " زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم"

-**الصغرى:** هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر لها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو (زيد أبوه غلامة منطلق) فمجموعة هذا الكلام جملة كبرى لا غير و غلامة منطلق صغرى لا غير لأنها خبر .[1] وقد تبنى الدارسون المحدثون في تقسيمهم للجملة إلى بسيطة ومركبة، ومن هذا الجانب قسم النحاة إلى جملة بسيطة ومركبة في مقال الصغرى و الكبرى.[2]

وإذا تأملنا مفهوم الجملة وتقسيمها، فإننا نجد الكثير منها لا يدخل في خبر الجملة المركبة بل يدخل في إطار الجملة الفعلية البسيطة وذلك من خلال التقديم والتأخير مثل " الولد أكل التفاحة " فجملة كهذه يمكن أن تخرج من حيّز الجملة المركبة إلى حيز الجملة البسيطة. وذلك بتقديم الفعل على الفاعل في الجملة (أكل الولد التفاحة) فهذه الجملة تتكون من فعل وفاعل ومفعول به لكن جملة (الولد أكل التفاحة) تتكون من مسند إليه ومسند جملة فعلية.

و هناك نوع آخر عد من قبيل الجملة الإسمية المركبة و هو ما تقدم فيه عنصر إسنادي متمم (غير الفاعل، إلى موقع الابتداء، و أخد علامة الإسناد الرفع و ترك في موقعه عائدا يعود عليه ليشير إلى رتبة و محله الاعرابي و هذا العنصر المتقدّم لا يمثل عنصرا أساسيا في الجملة كالمسند إليه و قد قدم للاهتمام به و أخد به و أخد علامة الإسناد لوقوعه موقع المسند إليه مثل: (التفاحة أكلها الولد)[3].فالتفاحة متمم إسنادي و قدم للاهتمام و قد اشير إليه بعائد يعود عليه .

رابعا-التركيب الداخلي للجملة (جملة إسمية – فعلية-وصفية- جملة جمليه).

قسم النحاة العرب الجملة إلى إسمية وفعلية ووصفية، والتمييز بين هذه الأصناف ليس مقصورا على النحو العربي بل على الدراسات اللغوية الحديثة، فهي تعتمد وتعتبره مقيدا من الناحية المنهجية كما ان وجود الأصناف ليس من خصائص اللغة العربية وحدها بل إنه طاهرة تتجلى في عدد كبير من اللغات.

[1]-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، منشورات عويدات-بيروت-لبنان، د ط، 1983، ص 56.

[2]- الشريف ميهوبي ، بناء الجملة العربية في شعر أبي فراس الحمداني-جامعة عين شمس- القاهرة-مصر، 1988، ص 41-42

[3]-ا الشريف ميهوبي ، بناء الجملة العربية في شعر أبي فراس الحمداني ، مرجع سبق ذكره، ص 328-229..

الجملة الاسمية ظاهرة شائعة في اللغات الهندية الأوروبية وفي اللغات السامية جميعا، والجمل في الفصيلة الأولى يرتبط المسند فيها بالمسند إليه برابطة إسنادية لفظية وفي الفصلية الثانية تخلو تلك الجمل من الفعل والرابطة الاسنادية. [1]على أن نحاة العربية القدماء قد اعتادوا في تحديد الجملة بصدرها و مرادهم بصدر الجملة المسند أو المسند إليه و لا عبرة بما تقدم عليهما [2].

وإن الاضطراب يكون في تحديد الجملة مثل: (أعندك زيد) أو (أفي الدار زيد؟) أهي ظرفية أم فعلية أم إسمية و نقل عنهم ذلك بعض المستشرقين و اعتاد بعض المستشرقين و منهم الدكتزر فيشر و بعض المحدثين من العرب و منهم إبراهيم أنيس و مهدي المخزومي بالمسند مقياسا لتحديد نوع الجملة و قد انتهى هذا بالدكتور (فيشر) و بعض تلاميذه إلى أن جعل في العربية ثلاثة أنواع:

-**فعلية:** وهي التي يكون المسند فيها فعلا.

-**إسمية:** وهي التي يكون المسند فيها اسما أو ضميرا.

-**ذات رابطة:** وهي التي يكون المسند فيهاجملة اسمية او فعلية مرتبط بالمسند إليه بضمير رابط والمسند إليه فيها يقع في أول الجملة ذلك في الجملة التي يكون فيها المسند جملة اسمية (الفتاة أخلاقها حسنة). والتي يكون فيها المسند جملة فعلية (الولد يأكل التفاحة).

على حسب ما اقترحته (فيشر) أنه يخرج في الجملة التي يكون فيها المسند ظرف أو جار أو مجرور أو استفهام من الجملة الاسمية ويكاد يجعلها نوعا قائما برأسه مثل (القلم فوق المكتب) أو (الماء في الدلو)، وذلك بأنه ارتضى المسند مقياسا ثم حدد المسند في الجملة بالاسم والضمير ولم يدخل فيه الظرف ولا الجار والمجرور ولا بعض أسماء الاستفهام ونرى أن الجملة الاسمية ينبغي أن يوسع المسند فيها ليشمل هذه الأنواع. وأننا نصطلح عليها ب (الجملة الجملية) لان المسند فيها جملة وهناك جملة وصفية وهي التي يكون الوصف أي اسم الفاعل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة وأفعال التفصيل مسندا فيها.

1-التركيب الداخلي للجملة (الجملة الاسمية):

وهي الجملة البسيطة التي تحتوي على ركني الاسناد وحدهما دون عناصر إضافية تكون قيدا على الاسناد أو موسعة لأحد العناصر لها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركني الاسناد:

[1] - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] -المرجع نفسه، ص 90.

أ–اسم+ اسم مثل: **زيد رجل.**

ب–اسم+ وصف مثل: **زيد قائم.**

ج–اسم+ جار و مجرور أو ظرف مثل: **زيد في البيت –زيد أمام البيت**[1].

لقد ذهب النحاة إلى ان الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة أو ما قاربها من النكرات يقول المبرد: " و أما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات) "[2] .المسند إليه سابق في الترتيب على المسند و هذا هو الأصل فيما يرى النحاة يقول سيبويه " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول و المبني ما بعده عليه[3].إذن يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات و ان يكون المسند إليه في المرتبة من حيث الرتبة . لكننا نجد التقديم و التأخير في الجملة الاسمية و ذلك بتقديم المسند على المسند إليه و ذلك لغرض بلاغي او الاهتمام بالمتقدم و يرى : إبراهيم أنيس " ان الترتيب بين المسند و المسند إليه حين يكون كل منهما معرفة لا يعدو ان يكون أمر أسلوب إذا لا يكاد المعنى يختلف أحدهما أو تقديمه.[4]

2–التركيب الداخلي للجملة (الجملة الفعلية):

إن البنية الأساسية للجملة الفعلية هي: مسند (فعل) + مسند إليه(فاعل) أي تتكون من عنصرين إسناديين يمثلان الحد الأدنى لهما رتبة أصلية يحتل فيها الفعل مرتبة الصدارة ويحتل فيها الفاعل المرتبة الثانية والرتبة هنا مقيدة بين الفعل والفاعل أي لا يجوز ان يتقدم الفاعل عن الفعل وهذا عكس الرتبة في الجملة الاسمية التي يجيز تبديلها بين عنصريها الاسناديين. وقد جسد هذا المبدأ والتقسيم ابن هشام: فالاسمية هي التي صدرها اسم والفعلية التي صدرها فعل، ثم يقول مرادنا بصدر الجملة بالمسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف.[5] لكن ما يمكن ملاحظته هو ان هذا التصنيف قد اعتمد على شكلي دون النظر إلى تصنيف أخرى وذلك باعتباره مبدأ الصدارة هو الأساس في الجملة، مما جعلهم يعدون الجملة الفعلية التي تقدم فاعلها ضمن الجمل الاسمية، ومما جعلهم يقدرون فاعلا مستترا مع ان

[1] – فخر الدين قباوة، مرجع سبق ذكره، ص 180–181.

[2] – الشريف ميهوبي، دراسة في التطور والتأصيل، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين–دار هومة–الجزائر، ط2، 2002، ص 211.

[3] – سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، ص 126.

[4] – إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره، ص 307.

[5] – المرجع نفسه، ص 321.

الفاعل موجود وهو مقدم ولا يمكن أن نتصور أو نجد فاعلين لفعل واحد لأن هذا لا يتصوره المنطق و لا يؤديه الواقع اللغوي. لكن نجد معظم الدارسين النحويين يعيدون النظر في مبدأ التصنيف ومن بينهم من تبنى النظرية التوليدية التحويلية منهجا لدراسة اللغة العربية وذلك بافتراضهم أن اللغات الإنسانية تعود إلى رتبة واحدة في البنية العميقة وهي (فاعل+ فعل+ مفعول)

وإذا كنا نلتقي مع الرأي السائد في النحو العربي وذلك بالتوقف عند مسألة الصدارة ف،لأن هذا الرأي أكثر واقعية لكننا لا نتوقف عند مسألة الجواز في تقدم الفاعل عن الفعل لكننا يجب أن نبحث في المسألة الأصلية لهذه الرتبة. يقول الشريف ميهوبي : إن الرتبتين موجودتان في العربية و يكادان يقتربان من بعضهما البعض في الاستخدام اللغوي إلا أن النحاة تبنوا :

الصورة الأولى: انطلاقا من مبدأ التصنيف المذكور وا من نظريه العامل التي تفرض أسبقية العمل النحوي لا العامل المنطقي على المعمول ، وانطلاقا من أمور شكلية أخرى ناقشوا الجملة الفعلية في إطارها فصار ذلك عرفا نحويا سائدا و اقتصرت الجملة الفعلية على الجمل التي تصدرها فعل فترتب على ذلك كثير من التعقيدات التي أثقلت كاهل النحو العربي و زادت من صعوبته.

الصورة الثانية: (فاعل + فعل+..) و هي صورة أخرى للجملة الفعلية و قد عدت من قبيل الجملة الاسمية حسب منطلقات النحاة السابقة[1] .

ما يلاحظ على الصورتين أن العملية الاسنادية محققة بينما يظهر الاختلاف بينهما من ناحية الرتبة، حيث نجد الرتبة محولة في الأولى عن الثانية من حيث العلاقة الاسنادية، ويمكن أن نستدل على أصالة الرتبة في الصورة الثانية وعدم أصالتها في الرتبة الأولى وذلك انطلاقا من الأمور التالية: إن الأصل في الجملة الاسمية في العربية هو: مسند إليه + مسند ويمكن اعتبار هذه الرتبة هي الرتبة الاصلية وذلك لأنه لا فرق بين المسند إليه في الجملة الاسمية وبين المسند إليه في الجملة الفعلية وإنما الفرق في دلالة معينة على الجملة. ولكن قد يحدث أن يتقدم المسند على المسند إليه في الجملة لضرورة بلاغية فيدرس في إطار التقديم و التأخير و إذا كانت الجملة الاسمية درست وفق هذا التصور فإن الجملة الفعلية هذا التصور نفسه ذلك من باب أن الفاعل هو المسند إليه و ان الفعل هو المسند و لكن قد يتقدم المسند على المسند إليه بغرض الاهتمام به.

[1] – الشريف ميهوبي، الرتبة والتطابق العددي في الجملة الفعلية، مجلة الدراسات اللغوية–جامعة قسنطينة–الجزائر، 2002، ص123

و تقسيم النحاة الجملة إلى مثل هذه التصنيفات ماهو إلا تأثير العامل عليهم الذي صور لهم أن الفعل لا يعمل مع فاعل متقدم و أن تقديم الفاعل يعود لعامل آخر و هو الابتداء. فرغم اختلاف الرتبة من ناحية التقديم و التأخير و دخول العوامل إلا ان المسند إليه هو و المسند لا يختلفان و لعل الوحيد الذي صرح لترتيب الأصلي للجملة هو إبن يعيش يقول : " اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل ان يكون بعد الفاعل لّان وجوده قبل وجود فعله.[1]لكن ابن يعيش تراجع قليلا و تأثر بفكرة العامل و اعتبر مرتبة العامل قبل المعمول فقدم عليهما على الفعل.

إن العلامات الإعرابية التي تلحق الأفعال لا تظهر إلا إذا تقدم الفاعل على الفعل أي ان الفاعل عندما يكون في مرتبته الاصلية أي متقدما على الفعل تظهر معه علامة المطابقة لكن عندما يتأخر الفاعل نزول تلك العلامة (مسند + مسند إليه) مثل: ذهب الأولاد. لكن عندما يكون المسند إليه في المرتبة الاصلية يكون كالتالي: الأولاد ذهبوا ومنه نجد مطابقة الفاعل للفعل.

3-التركيب الداخلي للجملة (الجملة الوصفية).

يعرفها **براجشتر اسر** : "الجملة الوصفية إما صفة أو صلة و قد فرقت العربية بين الجنسين فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكرة ، و تقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرفة" نحو جاءني رجل لا اعرفه [2]و **(اعبدوا ربكم الذي خلقكم)** البقرة 21

أي ان الصفة تختص بوصف الأسماء المنكرة أما الصلة فتختص بوصف الأسماء المعرفة. و يعرفها **كريستيان توارتي** : الصفة ليس لها صلة بالجملة الاسمية لكن لها صلة مع الاسم، وظيفة الصفة مثل وظيفة التحليل إلى المؤلفات المباشرة في الاسم [3]و لها نفس زمن الصلة في الاسم و ذلك أن الصفة مثل الاسم في التحليل إلى المؤلفات المباشرة .أي ان الصفة لا يمكن أن يكون موصوفها جملة إسمية و إنما موصوفها اسم ، و أن الصفة لها نفس تحليل المؤلفات المباشرة بالنسبة للاسم و لها نفس معطيات الاسم في التحليل .

[1]-ابن يعيش، مصدر سبق ذكره، ص75.

[2] - ابن هشام الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 409.

[3] - إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره، ص364.

-**قيام الجملة مقام الموصوف:** فهي على نوعين: فالقائم مقام الاسم هو إما لفظها و هذا ما سماه النحويين الحاكية او مضمونها فالأول (**و إنه بسم الله)** النمل 30 ، أي ان الكتاب الملقى على ملكة سبأ هو : بسم الله ...إلى آخره ، يعني الكتاب (أي المكتوب) متكون من هذه الكلمات و نحو ذلك (**قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض حليفة)** البقرة 50 ، فالبنية فالبنية المنطقية بين (قال) و بين الكلام المحكي هي أنه مفعول (قال) و ليس بينهما أداة دالة على ذلك.[1]و إلحاق الكلام المحكي بفعل من أفعال القول مباشرة هو المألوف في أكثر اللغات عموما و يجوز فيها الاخبار عن الكلام بدل حكايته . وأما قيام مضمون الجملة مقام اسم موصوف فمثال ذلك: أني كنت مسرورا وأردت أن أتكلم عن تلك الحالة وأفيد مثلا ما سببها قلت: (سبب كوني مسرورا) إلى آخره فقبلت الجملة التي هي (أكون مسرورا) مصدرا فأمكنني بذلك إظافة كلمة (سبب) إليها.

وهذه الوسيلة التي تصير الجملة اسما ناقصة من جهات منهما تغيير بنا الجملة تغييرا تاما فيصير المسند إليه مضافا في أكثر الحالات إلى غير ذلك من ومنها إحالة التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل وغير ذلك فإن المصدر هو: كوني مسرورا سواء أكنت مسرورا في الماضي أم سأكون مسرورا في المستقبل فلهذا السبب ابتدعت اللغة وسائل أخرى تصير الجملة إسما وأقدمها في اللغات السامية إدخال اسم موصول عليها والعربية تستعمل (ما) في هذا المعنى. و يسميها النحويون (ما المصدرية) لأنها مع الجملة التالية لها تتوب عن المصدر كما شرحنا ذلك فإذا أدخلنا (ما) صار مثالنا(سبب ما أكون مسرورا هو ..الخ).و هذه العبارة غير مألوفة و إذا كانت جائزو فإن أصلها استفهام و هي : ما سبب كونك مسرورا؟.كما اشترط النحاة أن تكون جملة النعت خبرية كما اشترطوا ان تشتمل على ضمير رابط يربطها بالمنعوت في الجملة الاصلية و النحاة على ان الجملة تتعين للنعت إذا كان المنعوت نكرة.

لا يعد النحاة النعت بالوصف العامل من قبيل النعت بالجملة بل يعدونه من قبيل النعت بالمفرد و يطلقون عليه مصطلح (النعت السبب) يقول ابن هشام " و إن رفع يقصد الوصف الظاهر أو الضمير أو الضمير البارز أعطى حكم الفعل و لم يعتبر حال الموصوف نقول : مررت برجل قائمة أمه و بامرأة قائم أبوها و نرى أن الوصف العامل داخل في عدد الجمل و نطلق عليه مصطلح الجملة الوصفية [2].

[1]-براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي-القاهرة -مصر، د ط، 1929، ص184-185.

[2]- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

4-التركيب الداخلي للجملة (الجملة الجملية)

نريد أن نصطلح بالجملة الجملية ، على كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية بالمعنى لذي حددناه للجملتين الاسمية و الفعلية و قد سبق بعض النحاة العربية إلى مصطلح الجملة الكبرى يريدون به الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها جملة اسمية او فعلية .قول ابن هشام " الكبرى الاسمية هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه و زيد قائم أبوه و الصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر عنها في المثالين و قد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين نحو : زيد أبوه غلامة فمجموعة هذا الكلام جملة كبرى لا غير و غلامه منطلق صغرى لا غير لأنه خبر و ابوه غلامه منطلق كبرى باعتباره جملة الكلام [1]. ولكننا نجد احمد محمود نحلة قد رغب عن مصطلح الجملة الكبرى وذلك لأسباب منها:

أ: أنهم يجعلون الجملة الكبرى قسما من الجملة الاسمية ونراها نحن قسما لها وللجملة الفعلية.

ب: أن الجملة الكبرى فيما ذكر ابن هشام قد تكون غير مستقلة جربا على فهمه بمصطلح الجملة ونراها نحن مستقلة في إطار بساطة الجملة.

ج: أنه مثل للجملة الكبرى بمثالين اختلف المسند إليه في جملة الخبر عن المسند إليه في الجملة الكبرى: و هذا حسن لو اقتصروا عليه و لكنهم يدخلون في الجملة الكبرى نحو :(زيد قام) و هم يعتدون(قام) جملة فعلية الفاعل فيها ضمير مستتر و معنى ذلك ان الجملة (زيد قام) عندهم جملة مزدوجة[2] .فريد هنا مسند إليه و قام مسند و فاعل قام ضمير مستتر تقديره هو مسند إليه و بالتالي أصبحت الجملة تتكون من مسند إليه و مسند و مسند و مسند إليه .

يرى محمود أحمد نحلة أن الجملة الكبرى تنقسم إلى جملة اسمية وإلى جملة فعلية وان الجملة الكبرى مستقلة في إطار البساطة لأنها الجملة الاسمية او الفعلية المخبر عنها هي عبارة عن جملة بسيطة. إنهم يدخلون الجملة الفعلية التي تضمن الجملة الكبرى، مع ان الفاعل المسند إليه قد تقدم في صدر الجملة وأصبح الفاعل في الجملة الفعلية ضميرا مستترا وهنا أصبح لدينا فاعلين لفعل واحد وهذا يناقض الواقع

[1] – ابن هشام الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص497.

[2] –محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 138-141.

اللغوي ولا يؤيده المنطق. ولكننا نجد بعض أنماط الجملة المركبة + التي رصدها بعض الباحثين لهذا النوع من الجمل:

-مسند إليه+ جملة فعلية.

-مسند إليه +جملة أسمية

-مسند إليه+ جملة وصفية

-إن (او إحدى أخواتها) + مسند إليه + جملة اسمية او فعلية

-رب+ مسن إليه+ جملة فعلية أو اسمية

-أما + مسند إليه+ الفاء+ جملة اسمية أو فعلية

- اسم استفهام+ جملة اسمية

-اسم إشارة + جملة اسمية .

خامسا-الترتيب وإعادة الترتيب (الجملة ذات الترتيب المعتاد. الجملة التي أعيد ترتيبها).

أما فيما يتعلق بتصنيف الجملة العربية و تقسيمها إلى نوعين أساسيين من حيث مبدأ صدارة المسند إلى قسمين : هما الجملة الاسمية و الجملة الفعلية و أن الالفاظ التي تحتل مبدأ الصدارة تمثل أحد أركانها الأساسية ليست دائما من نوع واحد و هذا ما جعلهم يقسمون الجملة ألى اسمية و فعلية و إذا كان هذا التقسيم يدل على حرص النحاة على وصف الواقع اللغوي فإنهم اعتمدوا فيه على أساس شكلي لا يراعي إلا ما تبدأ به الجملة فإدا بدأت باسم فهي إسمية و إن تضمنت فعلا و إن بدأت بفعل فهي فعلية و هم في ذلك اعتمدوا مبدأ الصدارة و أهملوا نوع المسند في تحديد ذلك.[1]

1-الجملة ذات الترتيب المعتاد: وهي التي يتقدم المسند فيها الجملة الفعلية والوصفية ويتقدم المسند إليه فها الجملة الاسمية و الجملية مثل عمر في المسند و في المسند إليه الجو بارد.[2]

[1] - الشريف ميهوبي، نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أ-الجملة الفعلية:

وهي التي ينكون المسند فيها فعلا لا جملة مثل: جاء عمر [1]و من خلال هذا التعريف نلاحظ ان الجملة التي تبدأ بفعل تكون فعلية و ان الفعل هو احد أركانها الأساسية أي الاسنادية. لكننا نجد ان الوقع اللغوي و المنطق يناقضان ذلك لان الفعل يكون نتيجة الفاعل و لا يمكن ان يتقدم الفعل على الفاعل و هذا ما يسند قول بن هشام هو قول الزجاجي في اثناء حديثه عن الاسم و الفعل و الحروف و ايهما أسبق في المرتبة و التقدم حيث يقول : الاسم قبل الفعل لان الفعل منه و الفاعل سابق لفعله"[2]

ب-الجملة الوصفية:

اشترط النحاة في جملة النعت ان تكون خبرية كما اشترطوا ان تشتمل على ضمير رابط يربطها بالمنعوت في الجملة الاصلية و النحاة على ان الجملة تتعين للنعت إذا كان المنعوت نكرة إما لفظا نحو قوله تعالىّ تقوا يوما ترجعون فيه إلى الله، و إما معنى كقوله " و لقد أمر على اللئيم يسبني"[3].لا يعد النحاة النعت بالوصف العامل من قبيل النعت بالجملة يل يعدونه من قبيل النعت بالمفرد و يطلقون عليه مصطلح النعت السببي مع انهم يعطونه حكم الفعل.

ج-الجملة الاسمية :

وهي الجملة البسيطة القائمة على ركني اسناد وحدهما دون عناصر إضافة تكون قيدا على الاسناد او موسعة لاحد عنصريه ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركني الاسناد

-اسم+اسم، مثل : زيد رجل

-اسم+وصف مثل: زيد قائم

-اسم+جار ومجرور او ظرف، مثل: زيد في البيت – زيد امام البيت.[4]

إذن الجملة الاسمية تتضمن فعلا مثال: محمد قام فهذا احتل الاسم موقع الصدارة. وبالتالي اعتبرت هذه الجملة جملة اسمية رغم وجود الفعل فيها.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 26.

[2]- الشريف ميهوبي، الرتبة والتطابق العددي في الجملة الفعلية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3]-المرجع نفسه، ص 176.

[4] - ابن هشام الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 247.

د-الجملة الجملية :

و هي التي يكون المسند فيها جملة اسمية او فعلية او وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط [1]مادام المسند هو عبارة عن جملة و السؤال :

هل هذه الجملة محولة عن جملة أخرى أم هي أصل بذاتها؟

يرى بعض الباحثين ان هده الجملة محولة عن جملة أخرى أبسط منه وذلك بانتزاع أحد عناصرها وتقديمه ليشغل موقع المسند إليه فجملة مثلا: زيد قائم ابوه او زيد ابوه قائم محولة عن قام ابوه زيد او أبو زيد قائم ثم قدم زيد ليشغل موقع المسند إليه ووضع ضميره في الموقع الذي كان يشغله فهي في الأصل جملة بسيطة اعيد ترتيبها [2]وهذه الجملة البسيطة هي قام أبو زيد. على ان بعض اللغويون العرب يرى هذا النوع من الجمل محول عن جملتين فعليتين فيرى ان البنية العميقة لجملة (زيد ابوه قائم) تتكون من شقين:

-زيد+أب حيث ترجمت الملكية التي دلت عليه (له) إلى مكون فعلي.

-أبو زيد قائم والرأي هو هذا النوع من الجمل يتركب من ضميمه اسمية + جملة ومن بين هذه الأنماط لهذا النوع من الجمل:

-مسند إليه+ جملة فعلية زيد قائم ابوه

-مسند إليه+ جملة اسمية زيد ابوه قائم لان الخبر عبارة عن جملة اسمية وهو ابوه قائم

-مسند إليه+جملة وصفية أبو زيد قائم لأنه هنا يصف لنا أبو زيد بأنه قائم

-إن (او إحدى اخواتها) + مسند إليه + جملة اسمية أو فعلية

-رب + مسند إليه + جملة فعلية أو اسمية

-أما+ مسند اليه + الفاء+ جملة اسمية او فعلية

-اسم استفهام+ جملة

[1] - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2]- إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره، ص304.

-اسم إشارة + جملة اسمية[1]

2-الجملة التي اعيد ترتيبها: وهي الجملة التي قدم فيها بعض العناصر عن موقعه المعتاد أو آخر مثل الولد يأكل التفاحة أصلها يأكل الولد التفاحة.

إن تحديد العناصر الاسنادية في الجملة لا يتم بمراعاة الشكل فقط بل تحديدها بمراعاة المعنى و الشكل ، لان الشكل وحده لا يسعفنا على تحديد العناصر الاسنادية في بعض الأنواع من الجمل و المقصود هنا بالشكل الموقع و الحركة الاعرابية فالاسم الذي يقع في صدر الجملة و يكون مرفوعا لا يمكن ان نعتبره دائما مسند إليه قد يكون مفعولا به و مضاف إليه او اسما مجرورا كما لا يمكن أن يكون الفاعل دائما مرفوعا و المفعول به قد يتصدر الجملة مثلا و يرفع قياسا على الكلمات التي تحتل الصدارة بحكم موقعها او وظيفتها كالمبتدأ او الفاعل عند من يجيزون تقدمه و يترك المفعول إذا تقدم في مكانه أثرا صوتيا او عائدا يحمل كل سماته التركيبية كالنوع والعدد والرتبة والموقع والحركة الاعرابية، ويظل ذلك الأثر الصوتي مشيرا إلى الاسم المتقدم محافظا على كل سماته دلا على الاسم المتقدم هو في الأصل مفعول به[2]

ومن جانب آخر نجد أن نسبة كبيرة من الجملة الفعلية ورد فيها تقدم الفاعل عن الفعل وقد يكون هذا التقدم نتيجة أسباب عديدة هي التقديم والتأخير ويمكن تفسير التركيب في الجملة الفعلية كالتفسير الذي فسرت به الجملة الاسمية وذلك من باب ان الفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه والأصل هو ان تقدم الفاعل عن الفعل وقد يتقدم الفعل لأغراض بلاغية كالاهتمام. ولقد اقر شريف ميهوبي ان النحاة باستثناء الكوفيين عدوا نسبة كبيرة من الجمل الفعلية التي جاء فيها الفاعل متقدما عن الفعل من قبيل الجمل الاسمية لا لشيء إلا لوجود الفاعل قبل الفعل في الترتيب. في رأيهم ان الفاعل خرج من إطار الفاعلية إلى إطار الابتداء. ان ترتيب الجملة الفعلية بحسب رأيهم يكون في فعل+ فاعل. تصوروا ان الفعل هو العامل على الرغم من اقتناعهم ان الفعل ناتج عن حركة الفاعل لكن فكرة العامل اضطرتهم إلى الاعتقاد بأحقية الترتيب (فعل + فاعل) وانه إذا تقدم الفاعل عن الفعل صار مبتدأ وليس فاعلا [3]و ما هذا التقديم سوى لغرض بلاغي هو التقديم، و ما هدا التأويل إلا نتيجة فكرة العامل الذي صور لهم ان الفعل لا بد له

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مكتبة الأجلو المصرية- القاهرة-مصر، د ط، 1937، ص 307.

[2]- الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبو فراس الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3]- المرجع نفسه، ص 172.

من من فاعل يأتي بعده سواء ظاهرا او مستترا و ان تقدم الفاعل يسلم إلى عامل آخر و هو عامل الابتداء.

النمط الأول: مسند إليه معرفة + مسند فكرة

كان هدا النمط أكثر أنماط الجملة الاسمية شيوعا في الديوان حيث بلغ عدد وروده 278 مرة وقد مثله في الديوان الصورة التالية:

الصورة: مسند إليه معرفة+ مسند فكرة

وقد بلغ عدد ورودها 104 مرة في الديوان ويمكن التمثيل لها لما وجاء في قول ابي فراس الحمداني:
مصابي جليل والعزاء جميل ...وظني بأن الله سوف ينيل

في هدا البيت يقر الشاعر بان العزاء جميل في المصاب الجلل و قد أخبر هنا عن كيفية العزاء و جاءت هده الجملة في التركيب المستتر كالتالي: (أل + عزاء لا تساوي زمن + جمل) ثم يتم تحويلها إلى ركن وصفي مشتق يتناسب مع صيغة (فعيل) و ذلك عن طريق القواعد المورفولوجية (ال+ عزاء لا تساوي جميل +إعراب) و بالتالي تصل إلى شكلها النهائي و هو العزاء جميل.

النمط الثاني: مسند شبه جملة + مسند إليه معرفة.

و قد بلغ عدد ورود هذا النمط في الديوان 100 مرة و قد مثله الصورة التالية:

الصورة: مسند شبه جملة + مسند إليه معرفة

تبدو التلاوة من ابياتهم أسدا وفي بيوتكم الاوتار و النغم.[1]

هذا الشاعر يسخر من هؤلاء القوم ويقول لهم يبدو ان بيوتكم بيوت قرآن إلا أنها هي بيوت أوتار ونغم وترف، وقد جاء المسند هنا شبه جملة (في بيوتكم) والمسند إليه معرف بأل (الاوتار).

النمط الثالث: مسند إليه معرفة+ مسند فكرة منسوبة (متعلقة)

قد بلغ عدد ورود هذا النمط في الديوان 93 مرة و قد مثله فيها الصورة التالية:

[1] – فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

الصورة: مسند إليه مضاف + مسند فكرة منسوبة.

فكان ثباته القلب قلبا و هيبته جناحا للجناح

هنا الشاعر قدم دلالة لبيته و هي دلالة صيغة المدح و كان المسند إليه فيها مضاف و هو إسم (كان) و المسند فكرة منسوبة (و هي ثباته للقلب قلبا) فالمسند هنا هو قلبا و هو خبر (كان) حيث نسب ثباته للقلب .

سادسا: الدلالة العامة للجملة : جملة خبرية ، جملة إنشائية

أ-تعريف الجملة الخبرية :

هي المحتملة للتصديق او التكديب في ذاتها بغض النظر عن قائلها [1] أي ان كل كلام يتصف بالصدق او الكذب فهو خبر كقولك السماء فوقنا و شريت البحر قسمين

ب-الانشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والاستفهام.

ج-الانشاء غير الطلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود والفاظ القسم والرجاء و نحوها [2]و يقصد هنا بالقسم ما يقسم به و ليس الجواب و الفاظ العقود: بعت و اشتريت و نحوها.

بعد ان تطرقنا إلى تعريف كلا من الجملة الخبرية والانشائية نتطرق الآن إلى توضيح الدلالة العامة للجملة الخبرية ونأخذ بناء الجملة الخبرية في شعر ابي فراس الحمداني – رسالة ماجيستر –للشريف ميهوبي كمدونة خاصة للعنوان:

1-الجملة الاسمية المثبتة:

قد قسمت إلى بسيطة و مركبة و قد بلغ ورود البسيطة 1000 مرة أما المركبة فقد بلغ عدد ورودها 37 مرة، و نأخذ بعض أنماط الجملة البسيط للدلالة على الجملة الخبرية [3].

-**الجملة الاسمية البسيطة:** وقد وردت وفق الأنماط التالية:

---

[1]- فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 170

[2]- المرجع نفسه، ص 171.

[3] - الشريف ميهوبي ، بناء الجملة الخبرية في شعر أبو فراس الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص282.

النمط الأول: مسند إليه معرفة+ مسند فكرة

النمط الثاني: مسند إليه معرفة+ مسند معرفة

النمط الثالث: مسند شبه جملة+ مسند إليه معرفة.

النمط الرابع: مسند إليه معرفة+ مسند فكرة منسوبة.

2-الجملة الخبرية المؤكدة:

تمثل الجملة الخبرية المؤكدة القسم الثاني من أقسام الجملة الخبرية ولهذا يجب ان تشير إلى مفهوم التوكيد وطرقه: **فالتوكيد** هو نسبة المسند إلى المسند إليه في نفس المخاطب وتقويتها وذلك لغرض إزالة ما قد علق في نفس المخاطب من ارتياب او شك في نسبة ذلك الخبر [1]ويكون تقبل المخاطب للخبر حسب الحالة التي يكون عليها فإدا كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه فلا يحتاج إلى مؤكدات الحكم اما إذا كان مترددا فيه فإنه يمكن تقوية الحكم بمؤكدة. وأما إدا كان المخاطب مذكرا لذلك فينبغي توكيد الحكم له على قدر الانكار وانطلاقا من درجات قبول المخاطب لنسبة او التردد فيه او إنكاره وقد قسّم البلاغيون الخبر إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول ابتدائي: وهو ما خلا من أي مؤكد مثل: محمد قادم، محمد ليس قادما

القسم الثاني وهو طلبي: وهو ما احتوى على مؤكد واحد مثل: إن محمدا قادم

القسم الثالث: إنكاري و هو ما تضمن اكثر من مؤكد و من ذلك قولنا: إن محمد لقادم [2].

3-: الجملة الاسمية الخبرية المؤكدة:

وقد بلغ ورودها 239 مرة وقد مثلها في الديوان الأنماط وهي مرتبة حسب نسبة شيوعها.

النمط الأول: إن+ جمالة اسمية

النمط الثاني: إن + لام التوكيد+ جملة اسمية

النمط الثالث: كأن + جملة اسمية

---

[1]- المرجع نفسه ، ص234.

[2]-المرجع نفسه، ص 386.

النمط الرابع: التوكيد عن طريق القصر+ جملة اسمية

و في ما يلي يمكن دراسة كل نمط على حدى:

النمط الأول: إن + جملة اسمية

وقد كان هذا النمط أكثر شيوعا حيث بلغ عدد وروده 81 مرة.

إذا لم أجد في كل فج عشيرة فإن الكرام للكرام عشائر.[1]

هنا الشاعر لم يجد في كل فج عشيرة فأكد لنا بأن الكرام للكرام عبارة عن عشائر وكان هذا المؤكد هو إن حيث دخلت على الجملة الاسمية فأفادت التأكيد.

النمط الثاني: إن + لام التوكيد + الجملة اسمية

يأتي هذا النمط بعد النمط الأول مباشرة وقد بلغ عدد وورود في الديوان 42 مرة

ولا ذنب لي إن الفوائد لصارم وإن الحسام المشرفي لفاصل.

هنا الشاعر يؤكد بمؤكدين هما: إن و لام التوكيد، بأن الحسام او السيف فاصل[2] .

النمط الثالث: كأن + جملة اسمية.

وقد بلغ عد ورود هذا النمط في الديوان 40 مرة وما جاءت عليه هذه الصورة ما جاء في البيت التالي:

و ما كنت أخشى ان أرى الدهر حاسدي كأن لياليه لدى الأقارب[3] .

في هذا البيت جاء توكيد طلبي مع جملة اسمية لان الشاعر هنا يطلب من ليالي الدهر بأن تكون أقارب له.

النمط الرابع: التوكيد عن طريق القصر + جملة اسمية، وقد بلغ عدد ورود هذا النمط 31 مرة في الديوان ويمكن التمثيل لهذا الشكل بما ورد في قول ابي فراس:

فما فضائلنا إلا فضائله ولا مفاخرنا إلا مفاخره.[1]

---

[1]- الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبو فراس الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 403.

[2]- المرجع نفسه، ص415.

[3]-المرجع نفسه، 427.

هذا البيت يتضمن توكيد مركب مع جملة اسمية مركب من والا وهنا الشاعر يمدح فضائله وخصاله الحميدة.

4-الجملة الخبرية المنفية: الجملة الخبرية المنفية هي النوع الثالث و الأخير من أنواع الجملة الخبرية بصورة عامة و قد تمت دراسة النوعين الأخيرين و هما: الخبرية المثبتة و النفي في الجملة ينصب في حقيقته على المسند لأنه محل الثبوت انما المسند إلى فلا يتصف بالثبوت او الانتقاء حتى و ان تصدر النفي الجملة [2].

5: الجملة الاسمية المنفية:

قد تم ورود الجملة الاسمية المنفية بنوعيها 147 مرة نذكر منها بعض الأنماط

الأكثر شيوعا وهي كالتالي:

النمط الأول: لا + جملة اسمية

النمط الثاني: ما+ جملة اسمية

النمط الثالث: ليس + جملة اسمية

النمط الرابع: لم+ جملة اسمية

فيما يلي دراسة كل نمط من هده الأنماط وبيان عدد وروده:

النمط الأول: لا + جملة اسمية

بلغ عدد ورود هدا النمط 66 مرة وقد مثله في الديوان الصور التالية:

شربتك من دهري بذي الناس كلهم فلا أنا مبخوس ولا الدّهر باخس [3]

في هذا البيت نفي مع جملة اسمية حيث الشاعر نفى بخسة ونفي بخسه للدهر.

النمط الثاني: ما + جملة اسمية

---

[1] -المرجع نفسه، ص 437.

[2] -المرجع نفسه، ص 537.

[3] - الشريف ميهوبي، بناء الجملة الخبرية في شعر أبو فراس الحمداني، مرجع سبق ذكره، 554.

بلغ عدد ورود هذا النمط 43 مرة وقد مثله ما يلي:

كفى حزنا ان غالني الدهر فيهم برغمي وما هذا الزمان براغم

في هذا البيت نفى للجملة الاسمية حيث نفى الشاعر إرغام هدا الزمان

النمط الثالث: ليس + جملة اسمية

ويمكن التمثيل في البيت الآتي:

والمرء ليس ببالغ في أرضه كالصقر ليس بصائد في وكره

في هذ البيت نفى الشاعر بلوغ المرء مقاصده في أرضه.

النمط الرابع: لم + جملة اسمية

ورد هذا النمط في 6 مواضع من الديوان هدا النمط

لم + فعل الكينونة + مسند إليه معرفة + مسند شبه جملة

فقد خلص الله المهلب جهر ولم يكن الحجاج عنه براقد

في هذا البيت نفي جملة خبرية اسمية وهو نفي رقاد الحجاج.

6-الجملة الانشائية: وهي كل كلام يحتمل الصدق او الكذب، وهي تتضمن الجملة الافصاحية والجملة الطلبية والجملة الشرطية وكل من هؤولا يتفرع إلى أساليب أخرى.

أ-الجملة الافصاحية : وهي التي تكشف عن موقف انفعالي وتفصح عنه [1]وتشمل الجملة الافصاحية على معاني المدح والذم والتعجب." و ذلك انك قلت: نعم الرجل زيد فإنما تنشئ المدح و تمدحه بهذا اللفظ و ليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هدا الكلام إياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا) [2]. **قال سيبويه** "و أصل نعم و بئس و هما

[1]- تمام حسان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]-صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

أصلان اللذان و ضعا في الرداءة و الصلاح"[1]، اما التعجب فله صيغتان قياسيتان هما ما أفعله و أفعل به و هناك صيغ أخرى سماعية .

-**جملة الذّم:** لام القسم + بئس + الفاعل

قال تعالى " **ولبئس المصير** "النور 57. إذن بئس وردت في صيغة الفعل الماضي الجامد الخالي من الدلالة الزمنية.

-**جملة التعجّب:** التعجب انفعال يعرض النفس عند الشعور بأمر [2]وذلك في قوله تعالى (سبحانك **هذا بهتان عظيم)** سورة النور الآية 16

ب-الجملة الطلبية: وهي ما تستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.

- **جملة الامر:** أل هو طلب حصول ما لم يحصل او دوام ما يحصل [3]و هو ما يشير إليه تحليل سيبويه الذي جعل صيغة الامر دالة على الدي (لم يقع .....قولك آمرا اذهب)

وقد وردت جملة الامر في النمط التالي: الفعل + الفاعل. قال تعالى: **(وإن قيل لكم ارجعوا)** النور 28. في الآية طلب امر الرجوع.

- **جملة التخصيص:** تستخدم أدوات بعينها في جملة التخصيص، قال سيبويه " ومثل ذلك هلا ولولا وإلا ألزموهن لا، وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التخصيص "[4]

-**جملة النهي:** النهي هو طلب الكف عن فعل شيء وتستخدم فيه الأداة لا وهي تقع على فعل الشاهد والغائب وقد وردت هذه الجملة في النمط الآتي: لا+الفعل+الفاعل. قال تعالى:**(قل لا تقسموا) النور 53**

- **جملة الترجي:** الترجي هو ارتقاب شيء محبوب او مكروه لا وثوق بحصوله و يستخدم فيه عسى و لعل [5].و هذا النمط الآتي يمثل لنا جملة الترجي : قال تعالى **(لعلكم تفلحون)النور 31**

---

[1] - سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص 179.

[2]-صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3]- المرجع نفسه، ص 199.

[4]- المرجع نفسه، ص 210.

[5]-صبري إبراهيم اسيد، مرجع سبق ذكره، ص 332.

- **جملة النداء:** والنداء تنبيه المخاطب وجملة على الالتفات و الاستجابة[1] و قد صيغ النداء تارة باستخدام الأداة و الأخرى بغير استخدامها و هذا النمط الآتي يمثل جملة النداء . قال تعالى:(**وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون) النور 31**

- **جملة الاستفهام:** الاستفهام هو طلب الفهم

النمط: الهمزة + الخبر شبه + مبتدأ نكرة . قال تعالى **(أفي قلوبهم مرض)** [2]**النور 50**

سابعا: نوع العلاقة بين الحدث والمحدث إليه (الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول)

1-الفعل المبني للمعلوم:

يقول: تمام حسان الجملة المشبه تحتفظ بصيغتي (فعل) و (يفعل) وبزمنهما الذي أعطاه إياهما النظام الصرفي فيظل (فعل) ماضيا ويظل (يفعل) حالا أو استقبال بحسب ما يضمنه من الأدوات كالسين وسوف ثم حسب ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجملة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتماء والاستمرار والعادة والبساطة أي الخلو من معنى الجهة. [3]

أ-الجملة الفعلية البسيطة:

-الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم:

وهي التي يكتفي فيها الفعل بفاعله قال سيبويه "فأما الفاعل الذي لا يتعدى فعله فقولك: ذهب يد و جلس[4] عمرو و هناك عدة أنماط لا تعبر عن هده الصورة ذكر منها أمثلة: الفعل + الفاعل. قال تعالى (يحبون **أن تشيع الفاحشة) النور 19**

قال تعالى (تتقلّب **فيه القلوب والأبصار) النور 37**

-الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

---

[1]-بن يعيش، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[2]- صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[3] - تمام حسان، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[4]- سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص 33.

قال **سيبويه:** وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت ضرب به كما شعلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل "

-الفعل المتعدي لفعل واحد:

تعدي الفعل إلى مفعول واحد وذلك في الأمثلة الآتية

قال تعالى (**أن تدخلوا بيوتا)النور 29.** ففي الآية الكريمة الفعل (تدخلوا) فعل لم يكتف بفاعله وتعدى إلى مفعوله وهو بيوتا.

قال تعالى: **(والذين يبتغون الكتاب) النور 33.** الفعل يبتغي لم يكتف يفاعله وتعدى إلى مفعوله وهو الكتاب [1]

-الفعل المتعدي إلى مفعولين:

قال **سيبويه:** "وذلك قولك أعطى الله عبد الله زيدا درهما ..."

ومن بين الأفعال التي تعدت إلى مفعولين هبي: (جعل، صرف، هدى، نبأ، أتى، أمر، جزى) و نذكر هنا نمطين من هذا الشكل:

النمط الأول: (الفعل + الفعل مستتر+ المفعول الأول مفرد+ المفعول الثاني مفرد)

قال تعالى: **(ثم يجعله ركاما)** النور 43

فهذا الفاعل تعدى إلى مفعولين وهما الضمير هم وتعديه بحرف الجر

2: الفعل المبني للمجهول:

إن مصطلح المبني للمجهول قد أتى متأخرا وذلك عند أخد المصطلحات النحوية شكلها المستقر فقد نظر النحاة إلى أقسام الفعل فإذا فيها المعلوم المعروف وهو ذكر فاعله وبني له، فسموه مسمى فاعله وفيها لم يذكر فاعله فبني للجهول فينمو غير مسمى فاعله وهدوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح المجهول [2]

[1] – صبري إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] –محمود سليمان ياقوت، مرجع سبق ذكره، ص13.

نأتي بعد ذلك إلى مصطلح نائب فاعل وهو من أسس التعبير في باب مبني للمجهول ومن العبارات الدالة عليه ما يلي: قال **سيبويه 180 هـ** " وهذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كسي عبد الله الثواب أعطي عبد الله المال [1]

أ-ما يصلح أن يكون نائب الفاعل:

الأصل في الجملة العربية أن يكون نائب الفاعل محولا عن المفعول به و لكن إن لم يكن من بين عناصر الجملة فإن نائب الفاعل يصلح لان يكون محولا عنه " الظرف " بنوعيه او " المصدر" أو " الجار و المجرور" [2]. ومن هذا نذكر بعض الأنماط التي تمثل المبني للمجهول.

النمط الأول: قال تعالى: **(ولا يلقّاها إلا الصابرون)** 80

إذن الفعل يلقّاها فعل مبني للمجهول مسبوق بحرف نفي والصابرون هنا نائب فاعل يلقّاها

النمط الثاني: قال تعالى :**(أم حسبتم أن تتركوا)** التوبة 16 الأساس وما تحول عنه ويشمل:

-الجملة الإسمية:

النمط: الفعل + الفاعل مستتر + المفعول الأول+ مفرد+ الثاني شبه جملة. ويشترط فيها أن تكون بسيطة –تامة – خبرية فعلها مبني للمعلوم إن كانت فعلية مثبتة.

-الجملة المحوّلة: و هي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر من الشروط السابقة كأن تكون مركبة او ناقصة او انشائية او فعلها مبني للمجهول او منفية [3]. هذه إذن معايير التصنيف التي تصنّف بها الجملة، وعلى الباحث أن يختار المعيار الذي يصنف به الجمل بما يدخل تحته ليكون أساسا للتقسيم العام، ثم يكوّن تقسيم آخر بمعيار آخر يتناسب مع المعيار السّابق، فلا يمكن بأي حال من الأحوال ان نخلط بين المثبتة والانفعالية والبساطة والتمام، بل يجب ان نأخذ كل معيار وتصنيفه. فمثلا نأخذ معيار البساطة والتركيب ثم معيار التمام والنقص ثم معيار الترتيب وإعادة الترتيب ...الخ حتى ندرس الجملة دراسة مرضية.

[1]-المرجع نفسه، 21.

[2]-المرجع نفسه، ص28.

[3]-محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 365.

الفصـــــــــــــل الثاني

النحـــــو العـــــربي في الدّرس اللّساني الحـــــــــديث

المبحث الأول

نظم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني

إنّ الحديث عن النّظام هو حديث في البداية والنّهاية عن الجملة التي أولى لها البلاغيون العرب أهمية كبرى فدرسوها دراسة مرضية تقوم على المعاني النّحوية، فتحدثوا عن أشكال العلاقات بين مكوناتها وعن تآلفها ونظامها، وذلك عندما تحدثوا عن الفصاحة في الكلام وعن أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه، وبخاصة مبحث التقديم والتأخير وعن أحوال معلّقات الفعل وعن القصر والانشاء وعن الفصل والوصل وعن الإيجاز والإطناب والمساواة، وكل ما يدخل ضمن المعاني وذلك في مواضيع مختلفة من كتبهم. و يأتي على رأس هؤلاء البلاغيين – **عبد القاهر الجرجاني** –[1] ثم من جاؤوا بعده أمثال **السكاكي** ، **القزويني** ، و غيرهم [2].و هنا نجده يضعنا أمام مقدمته دلائل الإعجاز بالحديث عن النّظم و تعلّق الكلم بعضها ببعض ، أين يضعنا أمام رؤية منهجية بدايتها التعليق و نهايتها النظم حيث يقول : " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها سببا من بعض و الكلم ثلاث اسم و فعل و حرف و للتعليق فيما بينها طرق معلومة و هو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، و تعلق اسم بفعل و تعلق حرف بهما[3]. ثم يتحدث بعد ذلك عن هذه الأقسام الثلاثة مبيّنا أوجه التعليق في كل قسم منها ويمكن استعراضها بطرح عام على النحو التالي:

اولا: تعلّق الاسم بالاسم: كأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له كالصفة والتوكيد وعطف البيان والبدل أو المضاف إليه أو معطوفا عليه بحرف أو عاملا فيه عمل الفعل إذا كان وصفا مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر.

1–عبد القاهر الجرجاني هو العالم اللغوي وشيخ النحويين أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الإمام النحوي المتكلم على مذهب الأشاعرة الفقيه الشافعي، ولد سنة 400هـ، الموافق ل 1010م، وتوفي سنة 471هـ الموافق ل 1078م، ينحدر من أسرة فارسية رقيقة الحال، وقد ظل في جرجان ولم يبرحها طوال حياته. قضى عبد القاهر حياته في البحث والاطلاع والتأليف، خاض في مسائل عدة أبرزها مسائل البلاغة والبلاغة التي ربطها بالدراسات القرآنية. ويظهر كتاب دلائل الاعجاز حاملا لقضايا لغوية بلاغية نقدية ونحوية، قام من خلاله عبد القاهر الجرجاني بالمزاوجة بين التنظير والتطبيق، وهذا الأخير هو الذي ظفر بحصة الأسد من الكتاب، فقد صاغه بأسلوب تحليلي تطبيقي على نصوص من ديوان العرب (الشعر) وكلام الله (القرآن الكريم) والكلام اليومي العادي، وذلك كله في إطار حديثه عن نظرية المعنى والتي جعل مدار حديثه عنها هو قضية النظم.

2– إبراهيم أنيس، مرجع سبق ذكره، ص 304.

3 – عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 181.

ثانيا: تعلق الاسم بالفعل: كأن يكون فاعلا له أو مفعولا به أو مفعولا مطلقا أو مفعولا فيه أو ما هو منزلة المفعول من الفعل كخبر كان وأخواتها.

ثالثا: تعلق الحرف بهما: ويرى أنه على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يتوسّط الحرف بين الفعل والاسم كحروف الجر التي تعدي الأفعال اللازمة إلى ما بعدها من أسماء، واو المعية وأداة الاستثناء.

الضرب الثاني: من الحروف التي تشرك الثاني في عمل العامل في الأول كحروف العطف.

الضرب الثالث: منها يكون تعلقه بمجموع الجملة كحروف النفي والاستفهام والشّرط والجزاء.

و ينهي كلامه عن أوجه التعليق في مقدمته دلائل الاعجاز بقوله " و مختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد و أنه لا بد من مسند و مسند إليه ...فهذه هي الطرق و الوجوه في تعلق الكلم ببعضها البعض و هي كما تراها معاني النحو و أحكامه و كذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلّق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو و معنى من معانيه" [1].

وكما يرى في موضع أخر أنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب فيما بينها حتى يتعلق بعضها ببعض وأن يجعل كل بناء منها بسبب من الآخر حيث يقول: " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه سببا من تلك هذا ما لا يجهله عاقلا ولا يخفى على أحد من الناس"[2].

يقول في توضيحه لعلاقة النظم بعلم النحو وتأكيده لتلك العلاقة ما يلي: " إعلم أن ليس النظم إلا أن تضيع كلامك الوضع الذي يقتضي علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[3].

و يرى الجرجاني أن غاية ما يبتغيه الناظم بنظمه هو أن ينظر في وجوه كل باب نحوي، و فروقه كأن ينظر مثلا إلى الوجوه التي عليها الخبر و ينظر إلى الفروق التي تأتي عليها تلك الوجوه، كأن يقول

[1]-عبد القاهر الجرجاني: مصدر سبق ذكره: ص 186.
[2]-المصدر نفسه، ص 193.
[3]-المصدر نفسه، ص 197

مثلا: زيد منطلق، و ينطلق زيد، و منطلق زيد، و زيد المنطلق ..إلخ، و الوجوه التي يأتي عليها **الشرط و الجزاء** في مثل : إن تخرج أخرج، و إن خرجت فأخرج ، و إن تخرج فأنا خارج... إلخ، و الوجوه التي يأتي عليها الحال في مثل : جاءني زيد مسرعا ، و جاءني يسرع ، و جاءني و هو مسرع...إلخ[1].

وكذلك الوجوه التي تأتي عليها الحروف المشتركة في معنى عام، كالنفي مثلا ثم تخصص في تأدية دلالتها على أنواع النفي كما جيء النفي الحال ولا لنفي الاستقبال وهكذا. ووجوه الفصل والوصل في الجملة كمعرفة مواضع الفصل من مواضع الوصل ومعرفة المواضع التي تستخدم فيها حروف الوصل كالواو والفاء وثم. ومعرفة التّصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وفي الحذف والتكرار والإضمار والاظهار...إلخ[2]

من خلال ما سبق نجد أن عبد القاهر الجرجاني قد فطن إلى أن الأبنية الصرفية او الكلمات المفردة لا تؤدي أي معنى و أنها تحتاج إلى شيء هام لتكون قادرة على جعل المتكلم يفي بمقصوده، و يستعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلحي النّظم و التعليق ليشير إلى الخيط الذي يربط بين الكلمات المفردة أو أجزاء التراكيب فيقول :" فليس من عاقل يفتح عن قلبه إلا و هو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض و تعليق بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض لا أن ينطق بعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينهما بعض تعلّق"[3].و يقول في موضع آخر " ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها سبب من بعض"[4].

مما سبق نجد نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني تعتمد على معاني النّحو، حيث يرى عبد القاهر أن أمر النّظم يتوقف على معاني النّحو وعلى الوجوه وعلى الفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا نجد لها ازدياد بعد.

---

[1]-المصدر نفسه، ص 204.

[2]-إبراهيم أنيس، مرجع سبيق ذكره، ص 211.

[3]-كريم زكي حسام الدين، مرجع سبق ذكره، 253.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 207.

المبحث الثاني

مفهوم الجملة عند الجرجاني في ميزان الدرس اللساني الحديث

من خلال استخلاص المفاهيم التي تحدث عنها الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز، وهي لا تختلف كثيرا عن دراسة الجملة بالمفهوم الحديث وتلك المفاهيم ما زالت إلى اليوم تشغل اهتمام الدارسين المحدثين.

أولا/ عبد القاهر الجرجاني ودلائل الاعجاز.

إن دراسة عبد القاهر الجرجاني للنّظم هو أن ينظر إلى اللغة من خلال مستويين (مستوى نفسي، ومستوى عقلي) فالمستوى الأوّل هو المحرك للعملية الكلامية، وهو المحدّد لأنماطها وأشكالها وفروعها، ولا يشكّل المستوى الثاني إلا بإدراك المستوى الأول حيث يقول " وأمر النّظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنك ترتّب المعاني أولا في نفسك تحذو على ترتيبها الالفاظ في نطقك، وأن لو فرضنا أن تخلو الالفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيما نظم وترتيب في غاية القوة والظهور".[1]

فالألفاظ لا تكون مفيدة في التركيب إلا من خلال صلاح معناها المرتب في النفس و قوانين النّحو حيث يقول: "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربا خاصا من التأليف و يعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب و الترتيب ..و هذا الحكم –أعني الاختصاص – في الترتيب يقع في الالفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النّفس المنتظمة فيها على قضية العقل و لن يتصور في الالفاظ وجوب و تقديم و تأخير و تخصيص في ترتيب و تنزيل . و على ذلك وضعت المراتب و المنازل في الجمل المركبة و أقسام الكلام المدونة" .[2]

وعندما نتحدّث عن اتحاد أجزاء الكلام وتداخل بعضها في بعض وشدة ارتباطها هذا كله راجع إلى توخي معاني النّحو التي هي النظم حيث يقول " وأعلم أن ما هو أصل في أن يدقّق النّظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان

[1]–عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص349.

[2]– فاضل صالح السامرائي، مرجع سبق ذكره، 42.

منها بأول وان يحتاج في الجملة إلى أن نضعها في النفس وضعا واحدا وأن يكون حالك حال الباني، يضع بيمينه هذا في حال ما يضع بيساره هناك.[1] ونظن أن معالجة الجرجاني لنصوص اللغة وفق هتين المستويين (مستوى عقلي باطني و مستوى نطقي محسوس) يوافق معالجة الدراسة اللّسانية لدوسوسير (لثنائية اللغة و الكلام) و تشو مسكي (الكفاءة اللغوية – الأداء الكلامي) .

هذه الثنائية قسّمها دوسوسير للكلام البشري يتمثل عنده في مستويين، مستوى تمثله اللغة التي هي نظام قار في ذهن الجماعة اللغوية وهي كنز مودع عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المنتمين إلى جماعة واحدة وهي نظام نحوي بالقوة في كل دماغ على نحو أدق في مجموعة من الافراد وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده ولا وجود لها على الوجه الاكمل إلا عند الجمهور.[2]

من خلال هذا المفهوم نجد في رأي دوسوسير أنها تصلح للدراسة العلمية التي تمثل الجاني الجوهري للكلام البشري وهو عبارة عن جهد نفسي بحث يمثله الكلام وموضوعه الجانب الفردي الذي يخص كل فرد بذاته وهو عبارة عن جانب فيزيائي وهو في رأيه يستحق الدراسة . ونجد هذه الثنائية قد طورها تشو مسكي إلى ما صار يعرف ب (الكفاءة اللغوية) وهي المعرفة الضمنية للمتكلم بقواعد لغته وهي معرفة حدسية تتيح للمتكلم إنتاج جمل اللغة وفهمها وتدرس الكفاءة من خلال البنية العميقة لتقدم التفسير الدلالي للغة والأداء الكلامي او الإنجاز اللغوي وهو ما يمثل التحقيق الفعلي لتلك الكفاءة. ويدرس الأداء من خلال البنية السطحية لتقديم التفسير الصوتي للغة.[3]

إن الكفاءة اللغوية تهدف إلى دراسة النظرية التوليدية التحويلية لأنها هي الأساس على ما يجري في البنية السطحية ولذلك نجد تشو مسكي يدعو إلى العودة إلى تصورات الفيلسوف الألماني همبولد للغة فيقول " ينبغي الرجوع إلى التصور الهمبلودي الذي يعد الكفاءة اللغوية نظاما من التطور التوليدي وقواعد اللغة تهدف إلى وصف هذه الكفاءة اللغوية الضمنية للتكلم أو المستمع المثالي"[4]

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، 73.

[2] – صالح القرمادي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3]–الشريف ميهوبي، نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4]–المرجع نفسه، ص 35.

هذه النظرية التي استلهمها تشو مسكي من نظرية الفيلسوف همبولد للغة والذي يميز فيها شيئين هما الشكل (الآلي) والشكل الداخلي(العضوي)، وأن اللغة عبارة عن عمل العقل. وبالتالي فهنا جوانب خفية عن السطح وهذا ما وضعه تحت اسم (شكل اللغة) الذي قسمه إلى شكل خارجي وشكل داخلي عضوي، والشكل الأخير هو الأهم الذي يتطور من الداخل إلى الخارج أي من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

كما يرى همبولد أن الحقيقة الوحيدة والنهائية للغة هي اللانهائي والمتجدد فيما ينجزه العقل في استخدام الصوت المنطوق للتعبير عن الفكر وهذه الخاصية المستمرة المنظمة وهي عمل العقل هي ما يدعوه – همبولد–دائما ب (شكل اللغة) الذي يعد البنية التنظيمية لها كما يرى أن اللغة هي استخدام لا نهائي لوسائل نهائية وقواعد هذه اللغة ينبغي أن تصف التطورات التي ترجع لهده القدرة في اللغة.[1]

إذا رجعنا للنصوص السابقة –للجرجاني نجد أن المعاني تكون في النفس أولا ثم تحذوا الالفاظ على ترتيبها في النطق وأن الجملة تحتاج ان توضع في النفس أولا ثم يليها النطق وذلك في قوله " وجملة الامر أتم الخبر وجميع الكلم معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكر هو يناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض.[2] إذن مفهوم اللغة عند دوسوسير (اللغة والكلام) والذي يمثله الجانب النفسي والمتمثل في اللغوي وهو الجوهر ثم يليه الكلام والذي يمثل الجانب الفردي الثانوي وعند تشو مسكي يمثله (الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي) كما وضحنا وما يقابلها عند – همبولد–الشكل الخارجي (الآلي) للغة والشكل الداخلي العضوي لها فإننا لا نجد أي اختلاف بينها رغم الفارق الزمني ورغم دقة المنهج الحديث وضبطه بل نجد توافق كبيرا بين الجرجاني واعلام الدراسات اللسانية الحديثة في مفهوم علم النظام للغة الذي مصدره العقل البشري.

ويمكن توضيح التقارب في الجدول التالي:

1–شكل اللغة عند همبولد.....النظام عند الجرجاني

2–الشكل الداخلي (العضوي).....البناء العقلي الباطني

3–الشكل الخارجي الآلي.....البناء اللفظي المحسوس

[1]–المرجع نفسه، ص38.

[2] – عبده الراجحي، مرجع سبق ذكره، ص122–124.

و هناك نجد (همبولد) يرى أن اللغة عبارة عن سلسلة منفصلة من الظواهر كالأصوات و الكلمات و الكلمات، و ذلك بوصفها نظاما عضويا تترابط من خلاله كل الأجزاء بحيث يؤدي كل جزء منها دورا وفقا لنظام توليدي من خلال البناء المضمر و هو ما دعا إليه الجرجاني في كثير من نصوصه، حيث يؤكد أن (ليس النظام سوى تعليق الكلم ببعضها البعض) و أنه لا يكون كلام من جزء واحد، و أنه لا بد من مسند و مسند إليه) و أنه (لا نظام في الكلم و لا ترتيب حتى يعلق بعضهما ببعض) و أن الالفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض و ان الالفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف و ما أكثر تأكيدات الجرجاني على تعلق الكلم بعضها ببعض و لا وجود لها خارج هذا التعليق و هذا ما يراه همبولد بأنها نظاما عضويا تترابط من خلاله أجزاء الكلام. وإذا كان النحاة القدامى اعتبروا السماع أصلا من أصول التقعيد وبالتالي فإنهم اعتبروا حال السامع ولم يعتبروا حال المتكلم فبينت قواعدهم على ما هو مسموع دون اللجوء إلى حال المتكلم وعملية الكلام والمراحل التي تسبق الكلام وعوضوا ذلك بتأويل المسموع من نصوص اللغة.

ولكن البلاغيين اعتبروا حال المخاطب والمتكلم معا واعتبروا المقامات والأحوال ومقتضيات الكلام وانطلقوا في دراستهم من المتكلم إلى السامع ونصوص الجرجاني السابقة تؤكد ذلك. و بالتالي فهو ينتقد الذين اعتمدوا على الجانب الشكلي للغة" تم ترى الذين لهجوا بأمر اللفظ قد أبوا إلا أن يجعلوا النّظام في الألفاظ فترى الرجل منهم يرى و يعلم أن الانسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني و يرتبها في نفسه على ما أعلمناك ثم تقتشه فتراه لا يعرف الامر بحقيقته و تراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه الامن بعد أن تقع الالفاظ مرتبة في سمعه نسي حال نفسه و اعتبر حال من يسمع منه و سبب ذلك قصر الهمة و ضعف العناية و ترك النظر و الإنس بالتقليد.[1]

و الجرجاني يلتقي مع التوليديين و على رأسهم ومسكي حيث كانت هده النقطة تمثل أهم نقاط الخلاف بينهم و بين البنيويين السلوكيين و هو خلاف في موضوع الدراسة و هدفها فكان إتباع المدرسة السلوكية يعتمدون (المدونة اللغوية) موضوعا لدراستهم و يهدفون لتصنيف عناصرها و تخليلها إلى مؤلفاتها النهائية دون الاهتمام بتكلم اللغة بينما كان التوليدين يرون أن موضوع الدراسة و هدفها هو معرفة المتكلم اللغوية أو الكفاءة اللغوية فيّ إصدار عدد غير محدود من جمل اللغة و فهمها دون

[1]-عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص349.

الاكتفاء بتحليل تراكيب اللغة و تفسيرها بل اعتمدوا متكلم اللغة موضوعا لدراستهم و ذلك لأجل معرفة القواعد النحوية التي تتحكم في بناء تلك الجمل. والدارس في رأيهم ينبغي أن تسقى مادة بحثه من خلال مساءلة متكلم اللغة ولا يعتمد المدونة في أخده لمادة بحثه كما هو الشأن عند البنيويين لأن الجمل التي تتكون منها اللغة غير محدودة لكن الجمل التي تتكون منها المدونة محدودة.[1] كما نجد النحاة البلاغيين وعلى رأسهم – سيبويه–والجرجاني قد تحدثوا عن الاحراف الدلالي في الجملة قبل أن يتحدث عنها التوليديين في العصر الحديث وهو ما يعرف بالتتابع المفردات ضد قانون الاختيار الدلالي بكل وضوح ودون لبس وإن اختلفت التسميات.[2] ونجد من هؤلاء سيبويه الذي خصص في كتابه بابا لهذه المسألة أطلق عليه باب الاستقامة من الكلام والإحالة يتحدث فيه عن مدى صحة الدلالة النحوية في الكلام وقد سمي المنحرف دلاليا.

و ابن يعيش يتحدث عن التتابع ضد قانون اختيار الدلالي في الجملة حيث يقول " فإذا أخبرت عن فاعل يفعل لا يصح منه كان محال نحو قولكّ تكلم الحجر و طار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام و لا الفرس يوصف بالطيران إلا أن تريد مجازا"[3] . و قد ذكر الشريف ميهوبي أن البلاغيين قد تحدثوا عن هده القضية تحت اسم تجوز في الاسناد أو المجاز العقلي مقابل الحقيقة العقلية و نجد نحن أكثر الذين تحدثوا في ذلك من البلاغيين هو عبد القاهر الجرجاني الذي خصص فصلا تحت عنوان(دلالة الكلام ضربان لقضية أولية و معنوية ثانوية) و هذان الضربان هما ما صار يعرفان عنده ب " المعنى" " و معنى المعني" و يجمل ذاك بقوله : و إذا قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة و هي أن تقول المعني و معنى المعنى نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ و الذي تصل إليه بغير واسطة و بمعنى المعني نعني أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذاك المعنى إلى معنى آخر"[4]

من خلال المفاهيم السابقة التي وردت عن الجرجاني ووجهة نظر الدارسين المحدثين كثنائية اللغة و الكلام بوصفه نظاما كامنا في الأذهان و الكلام تحقيقيا فعليا لذلك النظام و الاهتمام بكفاءة المتكلم اللغوية و محاولة وصفها و كعدم نظر إلى اللغة بوصفها سلسلة من الظواهر المنفصلة و لكن نظاما عضويا معلقا ببعضه ببعض و كمسألة الانحراف الدلالي أو التجاوز في المعنى و نجد في هده المفاهيم

[1] – الشريف ميهوبي، نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] – محمد حماسة، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[3] – سيبويه، مصدر سبق ذكره، ص37.

[4] – ابن يعيش، مصدر سبق ذكره، ص 75.

مقارنة مع الجرجاني أنه لا يكاد يختلف عن أعلام الدرس اللساني الحديث قيمة ما قدمته الدراسات البلاغية للنحو العربي في الدرس اللساني الحديث .

ثانيا/ النظم وفعل التخاطب عند عبد القاهر الجرجاني.

1/ الإسناد بين الكفاية النحوية والكفاية التخاطبية البلاغية:

من الصعوبات التي يلاقيها الباحث لدى ولوجه عالم الدرس اللغوي العربي القديم ، ذلك التمييز بين البلاغة و النحو و سائر العلوم الأخرى ، و هو ما يظهر لنا عند عبد القاهر الجرجاني في مزاوجته بين النحو و البلاغة ، إذ حاول تقوية خيوط التواصل و التعلق بين هذين العلمين بفهم خاص منه و دقيق لمكانة النحو من علم الأدب بشكل عام ، و ذلك بالنظر في علاقة الكفاية النحوية أو ما أسماه– معاني النحو– بالكفاية البلاغية التواصلية و التي تظهر من خلال كيفية الأداء البليغ للمعاني النفسية ، و من هذه المصنفات كتابه دلائل الاعجاز و الذي حاول فيه تقريب الصورة التواصلية بين العلمين وفق ترسيخ مبادئ نظرية النظم [1].

يعتبر مصطلح الكفاية اللغوية والأداء الكلامي من مصطلحات تشو مسكي، ويعني به معرفة المتكلم والسامع للغته" أي معرفته الكامنة بقواعد لغته وقد وضع تشو مسكي هذا المصطلح مقابلا لمصطلح الأداء والذي يعني الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة. قدّم ميشال زكريا تمييزا بين الكفاية اللغوية و الأداء الكلامي و ذلك بحسب ما أورده تشو مسكي " فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية باللغة، في حين أن الأداء الكلامي هو الاستعمال الآتي للغة ضمن سياق معين" لكن ما يهمنا في هذا المقام هو كيفية ربط الكفاية اللغوية بالكفاية التخاطبية ، ما دامت هي مرحلة انجاز الكفاية اللغوية .[2]

يعرّف محمد يونس علي الكفاية التخاطبية" بقوله" هي القدرة على استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها، فبينما يمكن أن ينظر إلى الكفاءة اللغوية على أنها المعرفة المتطلبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة ، أو فهمها ، فإن الكفاءة التخاطبية قد ينظر إليها على أنها المعرفة المتطلبة لتحديد ما تعنيه مثل هذه الجمل عندما يتكلم بها بطريقة ما في سياق معين" فالقدرة التخاطبية تشمل

[1]–أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، دار غريب للطباعة و النشرو التوزيع– القاهرة–مصر، 1978، ص 112.
[2]–حسين جمعة، في جمالية الكلمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب–دمشق–لبنان، 2002، ص 73.

الأداء الذي يعكف عليه المتكلم من أجل انجاز المعنى في سياق معين ، و لا يقتصر على المتكلم فحسب و إنما تتصل بالمخاطب باعتباره مفسرا للكلام و مؤولا له.

تنبه عبد القاهر الجرجاني إلى أن الكفاية النّحوية معطى أولي و مكوّن أساسي في العملية التخاطبية و يتجسّد فيما بعد في الأداء الذي يحتويه ، لهذا فإن الكفاية النّحوية أسبق من الكفاية التخاطبية ، و في حديث محمد يونس عن الكفايتين اللغوية و التخاطبية، رأى بأن الكفاية اللغوية تتعلّق بكفاية المتكلّم اللغوية وفقا لمفهوم المواضعة [1]، و يتوقّف فهم الكفاية التخاطبية على استنتاج المتكلم و مدى إلمامه بعادات العرب و ثقافتهم ، و كل ما يتعلق بالسياق الخارجي ، و كذا استعمال اللغة وفق السياق ، و هذا يدخل ضمن البحث التخاطبي ، و كأن هذه الكفاية التخاطبية تعمل بمثابة معرفة قبلية يستند إليها كل من المتكلم و المخاطب في إنتاج و تأويل الملفوظ على التوالي ، و قد انتهى إلى بيان" أن الكفاية لا تعدو أن تكون معاني ينشئها الانسان في نفسه (المعاني النفسية) و يصرفها في فكره و يناجي بها قلبه ، [2]و يراجع فيها عقله و توصف بأنها مقاصد و أغراض " فهي رصيد يستند إليه المتكلم في بناء المعاني النفسية و إيصالها إلى المخاطب محملة بالأغراض و المقاصد التي تحيل إلى العملية التواصلية بينه و بين مخاطبه وفق ثنائية (إنتاج، تأويل) و ذلك بالاهتمام بدور السياق باعتباره معطى تواصليا يمكّن من الانتقال من الكيفية النحوية إلى الأداء التخاطبي البلاغي ، ليساهم في تحديد البنية النحوية المنجزة ، و ذلك بتجسيد مقولة (لكل مقام مقال) فالمقام بحسب الجرجاني هو مكوّن أساسي للبنية النحوية ينعكس فيها ، أما البنية النحوية فتفسر بمراعاة المقام الذي تنشأ فيه و هو ما يتشكل في الأخير فيما سماه عبد القاهر بالنظم " بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما " [3].إن مكمن ارتباط البلاغة بالاتصال راجع إلى دراستها للغة حال الاستعمال" لأنه لا يكفي أن يكون لدينا فكر ، لكن المهم في ذلك أن يطبق جيدا " و في ذلك يرى عبد الكريم الكواز أن ما ما قام به الجرجاني في بحثه في الفروق و الوجوه بين هذه الأبواب التي جعلها مدار حديثه عن التواصل بين النحو و البلاغة في النظم ليس نظرا في النحو من حيث هو علم الاعراب أو قواعد جاهزه ، و إنما هو بحث في معاني العبارات و في إدراك الفروق الدقيقة التي تظهر بين استخدام و آخر ، فلم يكن هدف الجرجاني النظر في القاعدة النحوية ، و إنما كان همه هو دلالتها على المعنى ، و أما اللغة فإنها

[1]–المرجع نفسه، ص 79.

[2]–المرجع نفسه، ص 93.

[3]–حافظ إسماعيل علوي، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية –بيروت–لبنان، ط1، 2009، ص 25.

تعرف بالإحساس و الدوق قبل معرفتها بحفظ القواعد و هنا تظهر كفاءة مستخدم اللغة في استعمال القواعد[1] ، مع مراعاة كل ما يدخل في عملية الإبلاغ و التواصل و منها المتكلم ، المخاطب، الخطاب و المقام و على هذا الأساس فإن إنتاج الخطاب يتعلق بوجود كفايتين ، فالأولى هي المعرفة اللسانية التي تسمح بإنتاج الرسالة الحوارية المناسبة و تسبقها الكفاية المعرفية التي تسمح لممثلي الخطاب باستخدام إجراءات إدراكية معرفية في إنتاج مكونات الحوار لذلك أصبحت البلاغة مدار الدرس الحديث ، و في خضم ما يعرف بالبلاغة الجديدة ، و في ذلك يقول هنريش بليت" إن سبب هده النهضة البلاغية يرجع في مجال التنظير إلى الأهمية المتزايدة للسانيات التداولية و نظريات التواصل و السيميائيات و النقد الأيديولوجي و كذا الشعرية اللسانية في مجال وصف الخصائص الإقناعية للنصوص و تقويمها" و هذا ما يجعل البلاغة نقطة اشتراك بين العلوم المتطلعة إلى قصدية التواصل و بناء فعل الإبلاغ و الاقناع.[2]

2/ الاسناد وفائدة الخبر:

يظهر الاسناد عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن التعليق و النظم ، وقبل التطرق للتفصيل في هده القضية و تبيان علاقتها بفائدة القول ، علينا أن نؤكد امرا متعلقا بالخلفية الابستمولوجية التي ينطلق منها الجرجاني ، ذلك انه جعل الخبر أصلا في الكلام و هو في ذلك ملتزم بمذهبه العقدي الأشعري مما جعله يبني الفائدة من القول على مدار ثنائية الاثبات و النفي ، و هو لديه أصل من الأصول التي ينبغي أن تعرف في صدر كل قول ، بالنظر في التعليق الوارد فيه ، فلا كلام بغير إسناد ، و في ذلك قام الجرجاني بذكر أنواع الاسناد في القول و منها : إسناد الاسم للاسم ، و إسناد الفعل للاسم...[3]

إن انتماء الجرجاني لمذهب الاشاعرة هو الذي جعله يحتفظ بمبادئهم في دراساته بحيث جعل مدار الكلام على الخبر (الأسلوب الخبري) ، من جهة ربطه بفعلي الاثبات أو النفي ، لأن الاثبات هو المعنى الذي يقتضي مثبتا و مثبتا له و كذلك حال النفي لأنه يقتضي منفيا و منفيا عنه " فالإثبات و النفي هما المعنيان النحويان الاساسيان للجملة في شكلها الأساس المجرد ..فالإثبات و النفي هما المعنيان الاساسيان اللذان تتمحور عليهما سائر معاني النحو و هما المولدان الاساسيان للفائدة في البنية التركيبية

[1]-حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث-عمان- الأردن، ط1، 2011، ص 221.

[2]-هنريش بليت، البلاغة والاسلوبية، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق-الدار البيضاء-المغرب، 1999، ص 109.

[3]-مصطفى ناصف، اللغة و التفسير و التواصل، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، 1995، ص 39.

الدلالية الدنيا المجردة ، و ذلك باعتبارهما يمثلان حكم المتكلم و يجسدان اعتقاده" . هذا الرأي يحيلنا إلى الحكم بأن الجرجاني قد جعل النفي شكلا من الاثبات مادام أنه إثبات ينشئه المتكلم إنشاء صادرا عن اعتقاده، لهذا يكون عمل المتكلم منطلقا من الاثبات كما يلي:

– في حال إثبات يكون هناك إثبات وجود شيء معين من خلال التلفظ بالقول وإنجاز لغرض كلامي معين يرتبط بسياقات إثبات فعل النفي.

–في حال النفي يكون هناك إثبات عدم وجود ذلك الشيء المنفي وبالتالي فهو إنجاز لغرض كلامي معين يرتبط بسياقات إثبات فعل النفي.

ففي كلتا الحالتين يقع الاثبات وهو محل انطلاق الجرجاني في دراسته للقول وما يتلفظ به المتكلم. ويعد المتكلم عند الجرجاني عنصرا محوريا في عمل القول بحيث لا يكون للكلام معنى دون نسبته إلى ذلك المتكلم، لأنه هو من يقوم بإنجاز فعل الاثبات او فعل النفي، وهي تتضح كأفعال كلامية ينطلق منها المتكلم لينجز بها أغراضا تتصل بالقصد.[1]

3/ الاسناد ومقام التلفّظ:

يقيم لجرجاني الخطاب على قاعدة الاسناد و التي تحصل باجتماع ثلاث أطراف في عملية الإبلاغ و هي: المسند، المسند إليه، و ناقل الاسناد، و يظهر العنصر التداولي في عامل المقام بكل ما يشتمل عليه من مكونات الزمان ، المكان ، المتكلم ، لمخاطب و حالهما و ما يصل بينهما من علاقات و ما يتصل بهما من أوضاع و مواقع) و بمعزل عن المقام تكون الدلالة النحوية مجرد دلالة متكونة من المستويات الصرفية ، المعجمية ، الإعرابية، لهذا فإن إنتاج الدلالة في القول يكون بإعطاء عنصر المقام أهمية في إنجازه [2].

يعتبر الاسناد من بين المعاني التي ينشئها المتكلم في القول ، فهو ينطلق من المعاني النفسية التي تسيرها مقاصده، ثم يبني عليها النظام المنجز ضمن بنية القول بمراعاة السياق ، و هو ما يستدعي خروج القول إلى أغراض و أفعال كلامية تستفاد من السياق ، و تختلف باختلاف المعاني النفسية لدى المتكلم و هو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في مواضع كثيرة من دلائل الاعجاز ، ففي فصل التقديم و

[1]–عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 106.

[2]–المصدر نفسه، ص 227.

التأخير نجده قد أشار إلا تأثير المعنى النفسي (القصد) لدى المتكلم في بروز القول ، كيفية مجيئه على هيئة تراعى فيها العملية التخاطبية ككل (المتخاطبين و السياق التخاطبي) .[1]

4/ الاسناد وعناصر التخاطب:

لا تكتمل العملية التخاطبية إلا بحضور عناصرها: المتكلم، المخاطب، الخطاب (الكلام) والسياق الذي تنجز فيه، فنجاح فعل التخاطب مرهون بالتفاعل الحاصل بين هذه الأطراف، وذلك بحسن استخدام اللغة، وكيفية نجاح ذلك الاستخدام في السياق فتخرج اللغة من حيز النظام اللغوي إلى التجلي " وفق آليات يراعيها المتكلم في كلامه.[2]

أ-المتكلم والمعنى النفسي.

يقول عبد القاهر الجرجاني " مما هو أصل في أن يدقق النظر و يغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت ، أن تتحد أجزاء الكلام و يدخل بعضها في بعض و يشتد ارتباط ثان منها بأول ، و أن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحد، و أن يكون حالك فيه حال الباني الذي يضع بيمينه هاهنا ما يضع بيساره هناك ، نعم و في حال ما يبصر مكانا ثالثا و رابعا يضعهما بعد الاولين ، و ليس لما شأنه أن يجيئ على هذا الوصف حد يحصره ، و قانون يحيط به فإنه يجيئ على وجوه شتى و أنحاء مختلفة" . فالمتكلم هو المتصرف في اللغة و استعمالها و ليس له أن يزيد فيها أو ينقص منها ، لأن ذلك من صلاحيات واضع اللغة و إنما يظهر دور المتكلم في الاستعمال بتسخير مهاراته في التفنن في القول ، فالبلاغة كما يقول أمين الخولي هي فن القول ، و مما يدعم حجتنا هنا أن الجرجاني قام بربط الفصاحة بالمتكلم دون واضع اللغة و ما دام المتكلم – المرسل- هو الذات المحورية في الخطاب فإن اختياره للاستراتيجيات النصية أمر يستوجب البحث في مقاصد الخطاب ، لهذا يتوجب عليه اختيار الاستراتيجيات المناسبة لخطابه ، مادام الخطاب سينتقل من المستوى الذهني المجرد إلى المستوى اللغوي المنجز ضمن السياق ، و من خلاله يستطيع أن يعبر عن قصده و يحقق هدفه.[3]

يعتبر المتكلم عند الجرجاني طرفا فاعلا و أساسيا في تحديد معنى الكلام ، لأن الجرجاني ربط قصدية الكلام بالمعاني النفسية التي تنطلق من داخل المتكلم لتظهر على هيئة خطابية يمكن اعتبارها

[1]-غريب علي علام عبد المعطي، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني، دار الجيل-بيروت-لبنان، 2000،ص56.
[2]-عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد-بيروت-لبنان، 2004، ص112.
[3]-عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 108.

بنية سطحية متولدة من بنية عميقة .إن التصور الذي يلمح عند الجرجاني يؤدي بنا إلى ضرورة التمعن في الملمح التداولي الذي يقف وراء إنجاز المعاني و ذلك بإعطاء أهمية للمتكلم يقول الجرجاني " و إذ عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر و مخبر عنه ، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثلاث ..فلا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه و يحصل من جهته و يكون له نسبة إليه و تعود التبعية فيه عليه و لقد تعددت أشكال الاهتمام بالمتكلم بحسب السياق الذي يتواجد فيه و هو مجال يسمح بفهم قصد المتكلم بالركون إلى حالة أثناء الأداء الخطابي.

و تظهر عناية الجرجاني بالمتكلم من خلال كثرة الألقاب التي خصه بها و منها : المتكلم ، المخبر ، المؤلف ، الشاعر ، الناظم ، المنشئ ، القائل ، وواضع اللغة ، و على هدا يعتبر المتكلم الركيزة الأساسية في عملية الخطاب إلى درجة تقديمه على السامع – المخاطب– في العملية التخاطبية و نستشهد على دلك بمثال من الدلائل يوجه فيه عبد القاهر الجرجاني كلامه للمتكلم دون السامع فيقول " و إذ عرفت هذا في الكناية فالاستعارة في هذه القضية و ذاك ان موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ .إن بيان هذا أن تعلم أنك لا تقول : رأيت أسدا إلا و غرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد في شجاعته و جرأته ، و شدة بطشه و إقدامه ...ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد و لكنه يعقله من معناه و هو انه يعلم أنه لا معنى لجمعه أسدا مع العلم بأنه رجل إلا أنك أردت أن تبالغ من شدة مشابهته للأسد ... مبلغا يتوهم معه أنه أسد حقيقة "[1]

ب–المخاطب (السامع) وفعل التدبر:

نظر عبد القاهر الجرجاني إلى عملية التواصل أنها نشاط لغوي يتأسس وفق تفاعل تواصلي بين طرفين متكلم ومخاطب. ويعتبر المخاطب طرفا فاعلا في عملية التواصل، وقد استعمل الجرجاني لفظ (السامع) بكثرة للدلالة على المخاطب ونادرا ما يذكر لفظ (المخاطب) ولا فرق عنده بين اللفظتين.[2]

و من النصوص التي تؤكد اهتمام الجرجاني بالمخاطب (السامع) قوله عن المزية أنها " ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، و تستعين بفكرك و تعمل رويتك و تراجع عقلك و تستنجد في الجملة فهمك و بلغ القول في ذلك أقصاه إلى مداه". فقد أسند الجرجاني للمخاطب فعل التدبر في القول

[1]– المصدر نفسه، ص 113.

[2]–عبد الكريم الكواز، البلاغة و النقد المصطلح النشأة و التجديد، دار الانتشار العربي–لبنان–بيروت، 2006، ص 107.

وهو فعل كلامي يحصل عنه فهم الخطاب وتأويله بالاستناد إلى الاستدلال. و حجتنا على الحاح الجرجاني على فعل التدبر من طرف المخاطب هو كثرة المصطلحات التي تحيل إلى التدبر كفعل ينتج عنه أفعال كلامية، و من تلك المصطلحات يظهر: (العقل، التروي، الضمير، الفكر، الذهن، البديهية) ، و عندما يوضع الخطاب بين يدي القارئ أو السامع فإنه يتعامل معه بطريقته الخاصة في الفهم مستعينا في ذلك بثقافته و تجاربه و أحواله الخاصة التي ينفرد بها عن غيره ، و إن كانت معظمها مشتركة بين أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه لغويا.[1]

و يضيف الجرجاني إلى دلك ضرورة أن يتحلى المستمع بمواصفات و شروط حتى يؤدي وظيفة الفهم و هي شروط تواصلية : الاستعداد للتواصل مع الغير ، عدم الوقوف على ظاهر الخطاب و إنما لا بد من القيام بعمليات تأويل من أجل التأويل المناسب و الفهم الجيد يقول الجرجاني" و اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب – يقصد باب اللفظ و النظم – موقعا من السامع و لا يجد له قبولا حتى يكون من أهل الذوق و المعرفة ، و حتى يكون ممن تحته نفسه لما يومئ إليه من الحسن و اللطف أصلا ، و حتى تختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، و يعرى منها أخرى ، و حتى إدا أعجبته عجب ، و إذا نبهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كانت الحالان و الوجهان عنده أبدا على السواء ، و كان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، و إلا إعرابا ظاهرا ، فما أقل ما يجدي الكلام معه".[2]

ت–الكلام بوصفه ملفوظا:

انطلاقا من مقولة النفس بنى الجرجاني حديثه عن الكلام بكونه انطلاق المعاني من النفس بقصد يرومه المتكلم ، و يبني وفقه أغراضه متجها بها في بنية قولية إلى المخاطب ، فالكلام هو وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الابلاغي من المتكلم إلى المخاطب ليظهر بنية متماسكة و متناسقة قوامها الإسناد في الكلام ، و هو ما أشار إليه الجرجاني بالتعليق و الذي يظهر محور نظرية النظم ، مما جعل أي محاولة لفصل أجزائه تؤدي إلى تغيير في معناه أو إخلال فيه ، و هنا يظهر التماسك النصي و ترابطه ، و هو ما تحدث عنه الجرجاني حين أدرك خصوصية المتكلم في ملفوظه ، حيث شبه واضع الكلام بمن يأخذ قطعا من الذهب إلى الفضة ، فينيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة "[3]

[1] – غريب علي علام عبد المعطي، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[2] –عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 117.

[3] –حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب أسسه و تطوره ، منشورات الجامعة التونسية–تونس، 1981، ص 49.

ث-الفصاحة والبلاغة وسياق التلفظ:

استهل الجرجاني حديثه في الفصول الأولى من كتابه دلائل الاعجاز عن قضية الفصاحة والبلاغة كما أنه ختم الكتاب بفصول طويلة نوعا ما تحدث فيها عن البلاغة والفصاحة والاعجاز، وبذلك تظهر هذه القضية ذات أهمية بالغة في الكتاب إن لم نقل أنها عموده الرئيس، و من الملاحظ أنه قام بربطها في غالب الأحيان بأمثلة من القرآن الكريم، لأن أول ما تحدى به العرب هو الإتيان بنص فصيح معجز مثله.[1]

اهتم الجرجاني بلحظة إنجاز الكلام انطلاقا من المعاني النفسية التي تنطلق من نفسية المتكلم وفق قصد تتعلق به، و يتحدد لاحقا في الأغراض التواصلية التي يضمرها تارة و يصرح بها تارة أخرى ، فاعتبر أغراض المتكلم محددة لانجاز ما يناسبها من معاني النحو التي توصف عند الجرجاني بكونها خواص تراكيب الكلام التي تقتضيها الأحوال و الأغراض ، و بذلك يكون تركيب الكلام (القول) عند الجرجاني هو انجاز لمعاني النحو ، و يظهر المزية و الفضيلة في حسن استخدام تلك المعاني النحوية بحسب مناسبتها لمقام القول و في ذلك يقول الجرجاني " فلا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو و معنى من معانيه ، ثم إذا ترى هده كلها موجودة في كلام العرب ، و نرى العلم بها مشتركا بينهم.[2]

كما ان الجرجاني قد نبه إلى أهمية القصد الذي يبني وفقه المتكلم كلامه ، و هو ضروري في بناء الكلم فيقول في معنى القصد إلى معاني الكلم " أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلم بها (...) و إنما جئت بها لتتفيذه وجوه التعلق (...) و الأحكام التي هي محصول التعلق " تنبه الجرجاني إلى أهمية معاني النحو في القول و أثرها في معاني الكلام بحسب الأغراض التي تحملها لذلك بين أن المعاني النحوية منتظمة في نظام مجرد يكون العلم به مشتركا بين العرب و هو نظام تختزله نفس المتكلم بحيث يكون كالمرآه تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التفت حتى رآها في مكان واحد ، و هذه المعاني النحوية المجردة هي المعاني الأولى ، و هي معاني نحوية تتوخى في معاني الكلم بحسب نظم و تأليف و تركيب و ترتيب يطابق الأغراض و المقاصد في علاقتها بمختلف المقامات المعينة و ما يتصل بها من

[1]-خالد ميلاد، المرجع سبق ذكره، ص 251.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 119-120.

مقتضيات الأحوال ، فتكون معاني الكلام من معاني النحو ، و تسمى لدى نظمها و إنجازها للمعاني الثواني باعتبارها مولدة من المعنى الأول مع مطاوعة مراد المتكلم و ما يتصل به من أحوال و مقامات.[1]

ربط الجرجاني الفصاحة والبلاغة بالكلام والممارسة وعلاقته بالأغراض و المقاصد و هدا ما عنون به فصوله كتابه إذ يقول " في تحقيق القول على البلاغة و الفصاحة و البيان و البراعة و كل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا و تكلموا و أخبروا السامعين عن الأغراض و المقاصد و راموا أن يعلموهم في نفوسهم و يكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم". يظهر من خلال القول التوجه الجديد الذي صاحب نظرة الجرجاني إلى ثنائية الفصاحة و البلاغة إذ ربطهما بالسياق و ما به يحصل النظم في الكلام مما يؤدي إلى إنجاز الأغراض و المقاصد فيه، و في ذلك إشارة منه إلى دور السياق في نشوء التأليف بين الملفوظات و ما به تتحقق الفصاحة و البلاغة في الكلام عن طريق الصياغة التي ينفرد بها المتكلم ، مما يجسد حضوره في خطابه ، و هنا تظهر الذاتية في الخطاب نظرا لتعلق استعمال اللغة بالمتكلم دون واضع اللغة ،و هذا ما ألح عليه الجرجاني " لأن الفعل الفردي لامتلاك اللغة يدخل المتكلم في كلامه و هو اعتبار جوهري في تحليل الخطاب " و في دلك يقول الجرجاني " " نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع و نراها بعينيها فيما لا يحصى من المواضع و ليس فيها من الفصاحة قليل و لا كثير " [2]و هي رؤية تحيلنا إلى امتلاك اللغة في الاستعمال بمعنى أنه يعكس كفاءة المتكلم في الأداء ، ليكون ملمحا يعود على جانب ذاتي في تفرد المتكلم بالأداء.

ثالثا / دينامية المعنى في النظم وعدول القول:

1/ دينامية المعنى في القول المجازي:

من المعروف أن صلة الانسان باللغة تبدأ مند سن مبكرة أين يتعلم معاني الكلمات المتواضع عليها وكذا التعبيرات اللغوية ومع مرور الوقت يبدأ في تداول اللغة عبر استعمالها بحسب المقام ومقتضى التخاطب، مما يفرض عليه إحداث نوع من الانتقال في طريقة صياغة المعنى. تظهر المزية في الكلام بتعدد أنماطه الخطابية ،بحيث يكون بمقدور المتكلم اختبار النمط الذي يتلاءم و سياق تلفظه ، مما يحقق الإرادة الاستعمالية في ظهور القول المتجز ، و ذلك بالاستناد إلتى قصد المتكلم ، و الذي يعمل

[1]–الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر–بيروت–لبنان، 1980، ص 77.

[2]–عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 124..

على التحكم في أنماط إنجاز قوله بحسب معطيات السياق ، انطلاقا من عمليات الاختبار "[1] يعد ملاحظة توافقها معه و اختصاصها به ، و يحتكم إلى الفكر كوسيلة لتجميع الدوال داخل حقولها الكلية" و غالبا ما يحدث و أن ينزاح القول عن الأصل المتواضع عليه إلى ما يعرف بالعدول و في دلك يقول الجرجاني "و إنما تكون المزية و يجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر " و هو إشارة منه إلى العدول في القول و ما يحدثه من مزية في النظم من جهة الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى الثاني المرتبط بالسياق ، و هدا لانتقال يكون بحسب الدينامية و الحيوية التي يكسبها المتكلم لملفوظه حتى يكون وعاء للمعنى المقصود ، لأن " الدينامية هي التي تنشئ التغيير في المعرفة اللسانية ،بل تتعداه إلى المعرفة عن العالم ، و ذلك بشكل طبيعي ، لأن التغييرات الطارئة على المعرفة اللسانية ، تؤثر على الكفاية الموسوعية أي مجموع أنظمة التقويم و التأويل " [2] الذي يجعل المتكلم يشحن لغته بطابع الذاتية " بحيث تصبح الكلمة ملتصقة و مقرونة بتجاربه و ميوله و نزعاته و رغباته و انفعالاته الخاصة " فينضاف إلى ذلك المعنى بالمتواضع عليه معنى آخر مرتبط بمقام التخاطب و ظروف إنتاجه ، و هو ما يظهر فيما سماه عبد القاهر بمعنى المعنى مما يستدعي حصول تأويل من طرف المخاطب من أجل إدراك سيرورة المعنى في الملفوظ و اكتشاف معنى المعنى – في نظر الجرجاني– هو أهم مرحلة من مراحل الفهم و التأويل في النصوص و الخطابات " خاصة إذا كانت سمة العدول مهيمنة عليه ، ووفق هده السمة بنى عبد القاهر تصوره المقاصدي في الدلائل ، و في دلك يقول محمد العمري " أما التصور المقصدي في الدلائل فقد حاول استيعاب المادة و تهذيبها بجعلها مشروطة بالنظم و تابعة له برغم الاضطراب الواقع في ذلك" فقد لاحظ هذا الباحث أن مدار كتاب الدلائل واقع على العدول في الكلام و ذلك ما يتعلق باستعمال اللغة مما يخرجنا للبحث عن المجال التداولي .

جعل الجرجاني الكلام على ضربين " ضرب أنت تتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وبذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: (خرج زيد) وبالانطلاق عن (عمرو) فقلت: (عمرو منطلق)، وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن بذلك اللفظ معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الامر على الكناية والاستعارة والتمثيل. تنبه الجرجاني إلى وجود ضربين من

[1]–شكري المبخوت، النص و متقبله في التراث النقدي، منشورات المجمع التونسي للعلوم و الآداب و الفنون– تونس، 1993،ص29.

[2]– حمادي صمود ، مرجع سبق ذكره، 102

الكلام قاده كما رأينا إلى التمييز بين نوعين من المعنى، وهنا نجد أن الكلام مرتبط بالمعنى مادام أنه يقتضي حصول الفائدة، وهذين النوعين من المعنى سماهما عبد القاهر بالمعنى ومعنى المعنى – نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي ذلك المعنى إلى معنى آخر – [1]

2/ دينامية المعنى في المقولات البلاغية و عدولها :

مما يشهد لعبد القاهر الجرجاني أنه قام بربط اللغة بالممارسة ، و ذلك من خلال متابعته للفروق في الاستعمال و التي تعرض الكلام في نظم خاص متعلق بالقصد ، و مرتبط بالغرض أو المعنى المتضمن فيه و الذي يرام إيصاله إلى المخاطب ، و هذا ما رأى فيه عبد القاهر إهمالا من العلماء لأنهم وقفوا عند مسائل قواعدية تتعلق بالبنية ، و أهملوا العدول و الأغراض التي من شأنها أن توسع في دلالة القول و تربطه بالمقام التخاطبي و ذلك من منظور الاستعمال ، و مما نمثل له في هدا المقام استشهاد عبد اقاهر بتلك الحادثة التي وقعت بين الكندي و المبرد . فأول ما يلفت الانتباه في تلك الحادثة هو دلك الوعي المبكر باللغة ، و الذي يتضح من خلال إدراك اختلاف المعنى بحسب السياق التخاطبي و ذلك بحسب الكفاءة التي يتمتع بها من المتكلم و المخاطب (كفاءة لسانية و تداولية) فيقول : " و اعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن هاهنا فروقا خفية تجهلها العامة و كثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها في موضع و يعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ، و لا يعلمونها في جملة و لا تفصيل)" و هذا ما قاد عبد القاهر إلى تتبع خواص التراكيب القولية و ربطها بالسياق الذي ترد فيه ، ليكون القول حاملا لفائدة تتعلق بالعملية التخاطبية و لا تتعداها.[2]

هذا و يستعين المتكلم بآليات مختلفة في إنتاج ملفوظه – إلى جانب الآليات البيانية– و دلك بحسب السياق الذي يربطه بمخاطبه حتى تكتمل العملية التخاطبية ، ما دام التخاطب مبنيا على الفهم و الافهام و تلك الآليات يعتمد فيها تقديما و تأخيرا ، حذفا و إضمارا ، تعريفا و تنكيرا، فصلا ووصلا ...بحسب الحاجة و الضرورة ، حيث يترجم من خلالها مقاصده " و لهذا الاعتبار كان القصد عند البلاغيين هو مدار البحث ...و كذلك كان عند الجرجاني في نظرية النظم ، فهو من أكثر العلماء الذين ردوا مصطلح

[1]– حمادي صمود ، مرجع سبق ذكره،ص 108

[2] – محمد عبد المطلب ، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية للنشر –القاهرة–مصر، 1995، ص 87

القصد ، بل كان محور نظريته بوصف سبب العدول عن التركيب الأصل هو لبيان قصد المرسل ، بالاستجابة للسياق تداوليا " [1]

لقد حاول عبد القاهر الجرجاني أن يبين مهام المتكلم أثناء التلفظ بخطابه انطلاقا من الوسائل التي تمكنه من بلوغ هدف التواصل و ذلك بتجسيد أغراض كلامية بحسب السياق ، و يعني مبدأ الغرض تلك الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب و قصده منه ، و هي تقابل مفهوم القصدية عند المعاصرين و على هدا الأساس ينطلق لمتكلم في بناء في بناء جديد للغة في محور الاستعمال ، فعملية بناء اللغة و بناء التواصل أمر يحتاج إلى حسن التصرف و سرعة البديهية ، و نباهة المتكلم ، و لا شك أن ذلك إيماء و تصريحا بقيمة هذه الفروق و الآليات في التعبير التي تعد ثمرة دراسات جادة في الجملة العربية خاصة و القول عامة "

يظهر انتباه الجرجاني و حرصه على تبيان الفروق بين الكلم ، فلا شك في أن هذه الفروق في الاستخدام الجملي ترتبط ارتباطا وثيقا للأغراض التي يوضع لها بهذا الوضع ، و هو أشبه ما يكون بألعاب اللغة عند فنجشتاين " فاستعمال اللغة كما يقول فنجشتاين شبيه بلعبة علينا أن نتعلم قواعدها بممارسة اللعبة ذاتها ، فنحن لا نصبح ممتلكين للسان ما بداية بتعلم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفية التي تتحكم في استعماله في كل حالة و لكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغوية المختلفة التي ترتبط كل واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص و محدد عبر مواضعات اجتماعية مخصوصة " [2]و هكذا يكون توظيف الآليات المختلفة في القول ، من تقديم و تأخير ..هي ممارسة لألعاب اللغة بحسب سياق الاستعمال ليظهر بذلك الضمني و الصريح في خطاب المتكلم و يتعدى مجرد النقل ليكون مبلغا و هذا ما تحدث عنه طه عبد الرحمان في مصطلح التبليغ فيقول " التبليغ هو عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار و الاضمار" [3]

أ-التقديم والتأخير:

ناقش عبد القاهر مقولات بلاغية منها التقديم والتأخير حيث يقول " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، لا يزال يقدر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا بروقك

[1]-محمد عزام ، اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب إلى المكبوت، الهيئة العامة السورية للكتاب-دمشق-لبنان، 2008، ص66.

[2]- نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة و آليات التأويل، المركز الثقافي العربي- المغرب، ط6، 2001، ص 108.

[3]-طه عبد الرحمن، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي- الرباط، المغرب، 2000، ص 215.

مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان، ليكون آلية في القول يتم فيها تقديم ما أريد التنبيه عليه والالتفات إليه، ويتأخر ما يبدو أقل شأنا من الموضوع المقدم ".كما رد الجرجاني التقديم إلى فعل النية و هو مصطلح نتخذه مرادفا لمصطلح القصد، و في ذلك يقول " و اعلم أن تقديم الشيء على وجهين :[1]

تقديم يقال إنه على نية التأخير، و ذلك في كل شيئ أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، و في جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ و المفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: (منطلق زيد) و (ضرب عمرا زيد)، و تقديم لا على نية التأخير، و لكن على تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، و تجعله له بابا غير بابه، و إعرابه غير إعرابه، و ذلك أن تجيئ إلى إسميين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك و أخرى على هذا " . تتضح رؤية الجرجاني لآية التقديم و التأخير و كيفية تواجده في القول أنها رؤية تواصلية مرتبطة بالقصد ، و ذلك أن تقديم لفظ على آخر يكون بمراعاة معاني النحو أولا و المتمثلة في التعليق على مستوى البنية اللسانية لينطلق منها المتكلم و يبني أغراضه بحسب السياق التخاطبي و ما يستلزمه المقام ، و يكون هذا المعنى المراد متعلقا بالدلالة الثانية " و هي دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال " و مثاله عن التقديم و التأخير و الغرض منه تحليله لجملة : (قتل الخارجي زيد) فالمتكلم يبادر بذكر المفعول به بدلا من الفاعل ، [2]و في ذلك عدول منه عن القاعدة (فعل ، فاعل، مفعول به) و هو عدول مرتبط بالقصد ضمن السياق و الغرض المقصود " فالبلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز ، و هذه الإرادة شيء زائد عن التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال و موافقة لمقتضاه ، فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته حسب ، و إنا في خواصه " ففي المثال (قتل الخارجي زيد) يكون المخاطب على شغف لمعرفة خبر مقتل الخارجي و ليست الفائدة في معرفة القاتل و إنما في معرفة المقتول ، و ذلك بالنظر إلى السياق ، و السياق هذا يمثله مكانة الخارجي عند الناس و نفورهم منه نظرا لسوء سيرته، لها كان الأولى قول (قتل الخارجي ظيد) و لا يقول (قتل الخارجي زيد) ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيد) جدوى و فائدة ، فيغنيهم ذكره و يهمهم و يتصل بمسيرتهم ، و يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له و متطلعون إليه متى يكون ،

[1]– عبد القاهر الجرجاني ، مصدر سبق ذكره، ص 128

[2]– عبد القاهر الجرجاني ، مصدر سبق ذكره ،ص 133.

وقوع القتل بالخارجي المفسد ، و أنهم قد كفوا شره و تخلصوا منه" فالتقديم و التأخير يتعلق بالإخبار المستلزم مقاميا و كيفية صياغته و نقله للمخاطب و كذا الطريقة التي بالإمكان إقناعه بها ، كي يفهم و يؤول الخطاب و هكذا ينطلق البلاغي من النظر إلى التراكيب على أساس صورتها الظاهرة المنجزة في إطار من التفاعل بينها و بين مقتضيات المقام " إدراك هده القيمة و جمالياتها في التراكيب يستلزم استحضار الأصل و استصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما و كيفا" لهذا فإن التقديم و التأخير من بين آليات الإقناع الموظفة من طرف المتكلم يشحنها بقصده ، و توخى فيها أسلوبا مؤثرا في المخاطب.[1]

و من الفروق التي تنبه إليها عبد القاهر الجرجاني نجد حديثه عن القصد و العدول في استعمال همزة الاستفهام في القول و هو ما ربطه بهيأة التقديم و التأخير ، فيقول : " و من أبين شيئ في ذلك (الاستفهام بالهمزة) فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت (أفعلت) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، و كان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده .و إذا قلت (أأنت فعلت) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو ، و كان التردد فيه" فهيئة الاستعمال تكون من منطلق ظروفه العملية التخاطبية ، و حالة المخاطب التي تستدعي النظر في كيفية الأداء ، و تعلقه بالمعنى المستلزم في السياق ، و مثاله على ذلك أنك تقول "[2] أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟) ، (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله) ، تبدأ في هذا و نحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه و الشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل و انتقائه مجوّز أن يكون قد كان ، و أن يكون لم يكن . و تقول: (أأنت بنيت هذه الدارّ)، (أأنت قلت هذا الشعر) ..فتبدأ في ذلك كله بالاسم ذاك لأنك لم تشك في الفعل ؟انه كان كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولا والكتاب مكتوبا، وإنما شككت في الفاعل من هو؟ّ فهذا يكون إنجاز البنية اللسانية السطحية للقول وفق نظم معين بالإسناد إلى القصد من القول ، و هو ما ينطلق كما رأينا عند عبد القاهر من المعاني النفسية للمتكلم ، و قصدية الخطاب التي تربطه بحال المخاطب و ذلك ما يمكن ربطه بفعل القول و الفعل المتضمن فيه

يرى محمد عبد المطلب في هذا الصدد أنه على المبدع "أن يحدد الإطار الدلالي الواسع الذي سوف يتحرك فيه ، و يتبع ذلك اختيار الطريقة الملائمة التي ينظم بها مفرداته لكي تكون قادرة على نقل أفكاره

[1]-المصدر نفسه، ص 149.

[2]-المصدر نفسه، ص 151.

على النحو الذي تكونت عليه في عملياته النفسية" كما يجب أن يدرك المخاطب وضعية النظم التي أتى عليها القول ليعرف كيفية التأويل و الإجابة ، أو غير الإجابة بحسب ما يحتاجه المقام ، بحيث تتعلق الفائدة من القول بفنية المتكلم " و هذه الفنية المتشابكة مع حسه الشعوري و اللاشعوري هي التي تدخل في التركيب اللغوي للعبارة " مما يجعل القول حاملا لأفعال كلامية تستفاد من السياق الذي يرد فيه، فالنظم هو الذي يحدد الفعل الكلامي الذي يضمر في القول، و ذلك بفعل تدخل معاني النحو في الكلم .[1]

ركز الجرجاني في تحليل القول الذي يحتوي على الخبر المثبت على النظر إلى العملية التخاطبية و التي يكون فيها متكلم يتلفظ بقول يحمل خبرا مثبتا و مخاطب يوجه إليه أقول ، بحسب طبيعة السياق الذي يتواجدان فيه ، فيقول " فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تتحدث عنه بفعل فقدمت نكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت : (زيد قد فعل) و (أنا فعلت) و (أنت فعلت) اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا الصد ينقسم إلى قسمين " و يتعلق القسمان بحسب الغرض الذي يريد حصوله لدى المخاطب (السامع) و بذاك فإن إنجاز القول يكون بمراعاة المخاطب و نوعي الخبر الذي يوجهه له المتكلم ، و هنا يخرج القول إلى أغراض متضمنة فيه بحسب حالة المخاطب ، و هو ما يظهر انطلاقا من نظم القول و هيئة وروده من المتكلم بقصد التواصل مع المخاطب و تحقيق الفهم و الافهام.[2]

و من نماذج القرآن الكريم التي حللها الجرجاني قوله تعالى " و إذا جاؤكم قالوا آمنا و قد دخلوا بالكفر و هم قد خرجوا به"سورة المائدة الآية 61. . فقد حلل الآية بالإسناد إلى الغرض الذي تتضمنه رادا إياه إلى طريقة النظم، فرأى أن التقديم الوارد في الآية يكون بحال تأكيد الخبر بتقديم المحدث عنه و في الآية نجد تقديم الضمير (هم) عن الفعل، و يرى أن ذلك يكون بحال السياق و المقام الذي تستدعيه الآية ليكون منطلق تأكيد الفعل الكلامي المتضمن في القول مبنيا على جهة الحجاج الوارد في القول و هو حجاج متعلق بالبنية اللسانية مادام الخطاب يعرف على أنه " كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا " .

لقد تنبه الجرجاني إلى تنوع الأفعال الكلامية المتضمنة في القول، حينما يكون هناك تقديم للمتحدث عنه، ومنها الوعد والضمان، المدح، دفع الشك. ومن الواضح أثر القصد في نشوء القول، فالقصد يبني المعاني النفسية لدى المتكلم، لتصاغ في بنية القول الظاهرة بحسب النظم الذي يستند إلى تلك الآليات

[1] – محمد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] – غريب علي علام عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، 259.

(التقديم، التأخير، الفصل والوصل...) ليكون فهم القول مرتبط بالقصد وبالنظم، فإما نفي وإما إثبات، وكل دلك يجعل المتكلم يخرج إلى أغراض متضمنة في القول بحسب الوضعية التخاطبية.[1]

إن تغير الفعل المتضمن في القول يكون بحسب تغير النظم وذلك مرده إلى تأثير سياق التخاطب " ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: (أقلت شعرا قط)، (أرأيت اليوم إنسانا) فيكون كلاما مستقيما. و لو قلت: (أأنت قلت شعرا قط) ، إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى الفعل مخصوص نحو أن تقول : (من قال هذا الشعر؟) و (من بنى هذه الدار) و (من أتاك اليوم) و ما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين" فالهمزة يختلف الغرض الذي تستفهم عنه بحسب طريقة النظم المرتبط بقصد المتكلم، و هذا ما يجعل استعماله متعلقا بعقد التعاون بين أطراف التخاطب من أجل إقرار التفاعل القائم على عقد التعاون" و كذا الانسجام داخل الخطاب.[2]

ب-الحذف ومضمرات القول:

يظهر الحذف من مظاهر الكفاءة و الاقتدار اللغوي لدى المتكلم و التنبه له يكون من جهة المخاطب ، حيث يعمد المتكلم إلى إضمار أو انتزاع أجزاء من الكلام يزداد بها المعنى تأثيرا و تزداد الرابطة التواصلية ظهورا من حيث أن المخاطب يسعى إلى فك شفرات الحذف و مضمراته بسيرورة من الافتراضات المسبقة و الاستدلالات التي من شأنها أن تساعده في التأويل المناسب للقول ، و في ذلك يقول الجرجاني عن الحذف «هو باب دقيق المسلك لطيف المآخذ عجيب الامر شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر و الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، و تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطلق ، و ألتم ما تكون بيانا إذا لم تبن" فمن الملاحظ أن عبد القاهر قد تنبه إلى مزايا و أسرار النظم ، بدليل أنه توسّع في الحديث عنه في كتاب دلائل الاعجاز[3].

هذا و يعد الحذف أقرب وسيلة لتحقيق الإيجاز في القول ، و قد يؤدي من الدلالات ما لا يؤديه الذكر و التوسع ، لذلك نجد المتخاطبين يميلون إلى اختزال الأداء الخطابي و ذلك بحذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للمخاطب فهمه اعتمادا على قرائن مصاحبة تكون مرشدا له لتفضي للمعنى من الخطاب الموجه له، لأن " القرينة شرط في صحة الحذف لأنه مقترن بها أي غرض

[1]- محمد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، 112

[2]- محمد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، 134.

[3]- غريب علي علام عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص209.

من أغراض أسلوب الحذف في المسند إليه و المسند و الفضلة" يقابل الحذف عند القدماء ما سمي في الدرس التداولي بمضمرات القول ، و الذي يظهر في الخطاب الذي يجري بين أطراف هي المتكلم و المخاطب ضمن العملية التواصلية في مجراها التداولي ، لكون هذه الآلية الخطابية لا تفهم حمولتها الدلالية إلا باقترانها بالسياق التخاطبي التداولي و الذي يضم أطراف الترسيمة التواصلية (المتكلم ، المخاطب و السياق الذي ينشأ فيه الخطاب) .[1]

مما مثل به عبد القاهر للحذف هو حذف المبتدأ و حذف المفعول فيقول " فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية ، فهم يذكرونها تارة ، و مرادهم أن يقصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين" و قد مثل لذلك بمثال(هو يعطي الدنانير) إشارة منه إلى إثبات العطاء في حد ذاته دون أن نحصر ذلك في نوع معين من الأشياء " ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعني على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها ، و كان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله العطاء ، لا الإعطاء في نفسه ، و لم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير فأعرف ذلك ، فإنه أصل كبير عظيم النفع" فحذف المفعول يكون بالنظر إلى الأغراض و المقاصد و ذلك بإثبات الصفة ، فيكون الإثبات فعلا كلاميا حاملا لحجة المتكلم نحو المخاطب .[2]

ويعرج عبد القاهر الجرجاني على العدول بالحذف في القول بالنظر إلى سياقاتها الخطابية وفقا للاستعمال اللغوي محدثا تغييرات دلالية وتركيبية على مستوى البنية اللسانية، وذلك من خلال التمييز بين مقامات التخاطب اليومي والشعري والقرآني الناشئ بين المخاطب والمخاطب عبر الآليات الخطابية، محللا إياها في ضوء المعطيات التداولية التي تدرس " العلاقة الأكثر عمومية بين المتلفظ والمخاطب" فقد حلل نصوصا شعرية كثيرة بشأن حذف المبتدأ وإضماره أبرزها الشاعر: بكر بن النطاح:

العين تبدي الحب و البغضا و تظهر الابرام و النقضا

درة ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الجسد المنضى

[1]–مختار عطية، التقديم و التأخير و مباحث التراكيب بين البلاغة و الأسلوبية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر– القاهرة–مصر، 2005، ص 47.

[2]–منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي– دمشق–لبنان، 2001، ص 341.

غضبي ولا والله يا أهلها لا أشرب البارد أو ترضى

ركز الجرجاني على دور نفسية المخاطب وفكرة المخاطب في فهم دقات الشعر والوقوف عند أسراره وهذا ما يمثل المعرفة الخلفية في التأويل، متخذا من النص منفذا لإبراز العناصر التداولية وهذا ما بينه في قوله" يقول في جارية كان يحبها وسعي إلى أهلها فمنعوها منه والمقصود قوله (غضبي) وذلك ان التقدير (هي غضبي) أو (غضبي هي) لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره؟ و ترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به " فقد جعل الجرجاني المتكلم هو الفيصل و القطب الأول في نصوصه المحللة ، لأن المخاطب " [1]يقوم بعملية التركيب أي صياغة المفاهيم و التصورات المجردة في نسق كلامي محسوس ينقل عبر القناة الحسية بواسطة الأداة اللسانية " إلى المخاطب ليثير انتباهه و يعطي الخطاب جمالا فنيا و بلاغيا ، و هدا ما تحقق في هذا النص ، لأن الموقف موقف غزل وحال الشاعر دال على الحب و اللوعة ، وبما أن الموقف موقف غزل ، فالاختزال بواسطة الحذف هو أفضل من الذكر ، فمن " جمالية الحذف أنه متى ظهر المحذوف زال البهاء من الكلام و اندثرت بهجته و صار إلى ما يشبه الغث"[2]

إن حديث عبد القاهر الجرجاني عن مقاصد المتكلم الفكرية و الثقافية و الاجتماعية و العاطفية كامن في انتقال مقصديته في الخطاب إلى المخاطب بفعل كلامي معين ، و هو الأمر الذي يجعل عبد القاهر الجرجاني وثيق الصلة بتحليلاته مع التداوليين ، و ذلك يتجلى في إظهار العناصر التواصلية التداولية التي تكون سببا جوهريا فيّ إحداث العدول في الخطاب و سبيلا لفهمه و إعادة إنتاجه عن طريق تأويله[3] ، لأن التداولية غايتها تتمثل في دراسة كيفية إنتاج الفعل التواصلي أو الفعل الكلامي و كيف يتم استيعابه و فهمه بالنظر إلى المواقف و سياق الحدث الكلامي الذي ينشأ فيه . تتضح هذه الرؤية التداولية بجلاء في موضع آخر عند الجرجاني وذلك في تحليله لنص شعري آخر. حدث فيه عدول القول بحذف عنصر المبتدأ، وقد ربط هذه الحالة العدولية بموقف خطابي عام يكمن في الوقوف على الأطلال وذكر الديار، إذ الشعراء في مثل هذا الموقف المشحون بالعاطفة الجياشة والانفعال القوي لا يتمتع مجالهم الفكري والعاطفي بذكر العنصر الثاني المثير لمشاعر هم ومشاعر مخاطبه وهو (الخبر) الذي

[1]-المرجع نفسه، ص 353

[2]-عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص158

[3]-المصدر نفسه، ص 117-118.

غاليا ما يكون دالا على ذكر اسم الحبيبة أو ديارها أو ما ينوب عنهما تعبيرا عن لوعته وشدة شوقه إليها، فهذا هو حال قول الشاعر عمروبن أبي ربيعة:

هل تعرف اليوم رسم الدار والطلا كما عرفت بجفن الصيقل الخللا

دار لمروة إذ أهلي وأهلهم بالكانسية نرعى اللهو و الغزلا

بقوله: " كأنه قال: تلك الدار (...) والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور. وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل". يتسع مفهوم العدول الخطابي عند الجرجاني ليشمل القدرة على بيان الأسرار الدلالية والجمالية التعبيرية المتصلة بالعلاقات الاسلوبية التي ينشئها المتكلم بين المفردات في خطابه استنادا إلى حذف بعض العناصر في السياق. لقد ربط الجرجاني الأنماط الخطابية التي انتقاها وحللها بالغرض والقصد الذي يؤمها فتبرز فيها القصدية والتأثير وعلاقتها بوضعية المخاطب وموقفه الخطابي، إذ يعد المتكلم ذات المحورية في إنتاج الخطاب وتوظيفه لإيصال مقاصده اللغوية المخزونة في ذهنه إلى المخاطب ومن الشواهد القرآنية التي أوردها الجرجاني عن العدول بالحذف قوله تعالى في سورة الزمر:" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"سورة الزمر الآية 9مفسرا إياه بقوله: " هل يسوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم " فهيئة السؤال في هذه الآية تدفع المخاطب إلى التفكير لمعرفة المستوى الذي يكون عليه العالم و الجاهل ، فقد تم حذف المفعول لإثبات معنى الفعل في نفس المخاطب من غير النظر إلى درجة العلم (المفعول) التي لم يرم السياق القرآني إلى تحديدها ، لأن الكلام لا يهدف إلى التركيز على طبيعة العلوم أو تفاضلها بل يقتصر على بيان منزلة العلماء عموما و تميزهم عن الجهلاء ، لهذا يكون المرسل " ملزما بمراعاة ما يقتضيه مجاله السياقي ، و كذلك المرسل إليه لا يجد له بد من مراعاة ذلك بالبحث عما يجسد ملائمة الملفوظ للسياق المعهود " و لقد ركز الجرجاني على بيان المواقف الخطابية القائمة بين المتكلم و المخاطب و الغرض الذي يقتضيه من الحذف بدليل قوله : " و هكذا كل موضع كان القصد فيه أن نثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، و أن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، فإن الفعل لا يتعدى هناك ، ، لأن تعديته تنقض الغرض و تغير المعنى."[1]

[1]- محمد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 140

نستنتج من خلال هذا النص إشارة الجرجاني إلى المتكلم القائم بعملية تشفير الخطاب والمخاطب الذي يقوم بفك الخطاب من خلال عملية التخاطب حين قال: " أن تثبت المعنى في نفسه وأن تخبر بأن من شأنه" " ففي أحيان كثيرة لا يعني الكلام بذلك الجانب التصريحي بل يعني حمل المتلقي على التفكير في أمور تم التلميح إليها وليست بأمور غيبية لأنها متضمنة في الأقوال المصرح بها"[1] وهذا ما يستحضر نقطة التلاقي بين الفعل من المتكلم الذي يقوم بالفعل ويستحضر الصياغة، ومثال الجرجاني عن الحذف الخفي قول البحتري:

شجو حسادّه وغيظ عداه أن يرى مبصر ويتسع واع

فقد انتبه إلى أثر الحذف في هذا البيت و تمام المعنى بالنظر إلى الهيئة التي أتى عليها و في ذلك يقول : " المعنى لا محالة ، أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع لأخباره و أوصافه و لكنك تعلم على ذلك أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه و يدفع صورته على وهمه ليحصل له معنى شريف و غرض خاص و ذلك أنه يمدح خليفة و هو المعتز و يعرض بخليفة و هو المستعين ، فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز و ففضائله يكفي فيها أن يقع عليها بصر و يعيها سمع حتى تعلم أنه المستحق للخلافة و الفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها فأنت ترى حساده و ليس شيء أشجى لهم و أغيظ من علمهم بأن هذا مبصرا يرى وسامعا يعي ، حتى ليتمنون أن لا يكون في البغيا من له عين تبصر بها و أذن يعي معها ، كي يخفى مكان استحقاقه لتشرف الامامة فيحبوا بذلك سبيلا إل منازعة إياها " إن التمعن في هذا التحليل الذي وضعه الجرجاني لبيت البحتري يظهر أهمية النظر إلى السياق الذي أنجز فيه القول ، من أجل التأويل المناسب و اكتشاف المضمر من القول . فانطلاقا من كونه خطاب مدح (البحتري في مقام مدح المعتز) يمكن رسم الواجهة الخفية من القول، وهذا ما قام به الجرجاني بمراعاة لقصد المتكلم (وفي البيت هو البحتري) من أجل إثبات الحجة من القول، فإثارة المتكلم لفكر المخاطب واستجابة الأخير للخطاب بشكل الموقف الخارجي. [2]

إن العملية التخاطبية بهذا المفهوم متعلقة بما يرمي إليه المتكلم من معان تتعدى المعنى الدلالي للكلمات التي هي معان ينشئها بحسب الأغراض والمقاصد وهو الامر الذي تنبه إليه الجرجاني في تحليل النماذج والنصوص الخطابية بالنظر إلى العدول الحاصل في القول وذلك من أجل خلق جو خطابي مؤثر

[1]-حافظ إسماعيل علوي، مرجع سبق ذكره، ص232

[2]- حافظ إسماعيل علوي، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

يتلاءم مع أحوال المتخاطبين مما يؤدي إلى انسجام الخطاب خاصة وأنه يأخذ انسجامه وفق النظام الذي يضبط كيانه.[1]

ت-الفصل والوصل:

جعل الجرجاني إتقان الفصل و الوصل علما على البلاغة و أمارة على جودة الكلام و سرا من أسرارها فيقول : " اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها و المجيئ بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى ، من أسرار البلاغة و مما لا يتأتى إتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخاص ، و إلا قوم طبعوا على البلاغة و أتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد" فقد جعل مبحث الفصل و الوصل حدا للبلاغة حتى أصبحت تنعت به ، و مما يؤكد ذلك أن الجاحظ أورد في البيان و التبيين قولا للفارسي سئل عن : (ما البلاغة؟) فقال: (معرفة الفصل من الوصل) ويحيل لفظ (معرفة) إلى الاقتدار والكفاءة في التمييز: [2]

ث-الوصل واتساق القول:

يستعمل المتكلم آلية الفصل و الوصل من أجل تمام المعنى و القصد الذي يدور عليه كلامه بمراعاة معاني النحو مما يؤدي إلى اتساق الكلام، و في مرحلة تالية منسجما، فيقول الجرجاني مثلا في الضرب الثاني من أنواع العطف الجملي : "... و ذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الاغراب جملة أخرى كقولك : (زيد قائم، و عمرو قاعد) و (العلم حسن و الجهل قبيح) لا سبيل لنا إلى ان ندعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه . و إذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من ذا العطف و المغزى منه و لم لم يستو الحال بين أن تعطف و بين أن تدع العطف فتقول : " زيد قائم ، عمرو قاعد) بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف المشرك بين الأولى و الثانية فيه " فالمتكلم ينشئ الكلام بمراعاة القصد المرتبط بالمعنى النفسي باتجاه مع معاني النحو و هذا الترابط بين القصد و النظم هو ما جعل الجرجاني يبحث في مواضع استعمال الواو دون غيرها من الحروف و هو بحث في الحرف (الأداة) معزولة عن سياق استعمالها و هو ما أكده محمد خطابي حين اعتبر عمل الجرجاني مبنيا على الأساس النحوي " و نقصد بالأساس النحوي انطلاق الجرجاني من مجموعة من

[1]-المرجع نفسه، ص 244.

[2]-عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 167

القواعد و القيود النحوية التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف" و نقف عند لفظ (الضبط) لنؤوله على أنه يحيل إلى مراعاة موضع الأداة بحسب الاستعمال و هو ما يتناسب مع مصطلح الضبط "[1] و اعلم أنه إنما يعرض الاشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف و ذلك لأن ذلك يفيد مع الاشراك معاني مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير ها من حروف العطف و ذاك لأن ذلك تفيد مع الاشراك معاني مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ و (ثم) توجبه مع تراخ و (أو) ترتد الفعل بين شيئين و تجعله لأحدهما لا يعنيه ، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة .فإذا قلت (أعطاني فشكرته) ظهر بالفاء أن الشكر كان معقبا على العطاء و مسببا عنه و إذا قلت (خرجت ثم خرج زيد) أفادت (ثم) أن خروجه كان بعد خروجك و أن مهلة وقعت بينهما و إذا قلت (يعطيك أو يكسوك) دلت(أو) على أنه يفعل واحدا منهما لا يعنيه" فالمتكلم يراعي السياق الذي يتواجد فيه من أجل إيصال المعنى إلى المخاطب " [2]و بحيث إذا عرف السامع حال الأول عداه أن يعرف حال الثاني) و قد تنبه الجرجاني إلى طريقة ارتباط أجزاء القول لحصول المعنى ، و هو ارتباط يتعلق بالفعل المتضمن في القول ، و ذلك يستدعي إمعان قفي القول و في دلك يقول الجرجاني " اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها و لكن تعطف على جملة بينها و بين هذه التي تعطف جملة او جملتان ، فالوصل ينظر اليه من جهة الفائدة التي يحقها القول برمته .[3]

خ–الفصل وانسجام القول:

تنبه الجرجاني إلى المواضع و الأمثلة التي يظهر فيها الاستئناف و ترك العطف و هو ما يعرف بالفصل فهي " علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر سطحيا " و مثال عبد القاهر عن ذلك تحليله لآيات من القرآن الكريم – و قد ركز على سورة البقرة – محللا الآيات الأولى من سورة البقرة بالنظر الى التلاحم و التضام الكائن بين ملفوظاتها فرأى أن كل جزء يكون مربوطا بالجزء السابق ربطا ظاهريا او معنويا عن طريق الغرض المستفاد من الملفوظ ذاته[4] ، و كأن هناك سيرورة بين الملفوظات تجعل هناك تماسكا نصيا فيقول : " و مثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) سورة البقرة الآيتين 1–2 و قوله : (لا ريب فيه) بيان و توكيد و تحقيق لقوله (ذلك الكتاب) و زيادة تثبيت له

[1]– حافظ إسماعيل علوي، مرجع سبق ذكره ص 269.

[2]–اعبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره ص 165.

[3]–المصدر نفسه ، ص186.

[4]–جان سيرفوني، الملفوظة، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب د–مشق، سوريا،.1998، ص 173.

، و بمنزلة أن تقول : (هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب) فتعيده مرة ثانية لتثبيته ، و ليس تثبيت الخبر غير الخبر ، و لا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه و عاطف يعطفه عليه و مثل ذلك قوله تعالى " (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم و على سمعهم و على أبصارهم غشاوة و لهم عذاب عظيم)سورة البقرة الآيتين 6-7 ، فقوله تعالى (لا يؤمنون) تأكيد لقوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و قوله تعالى (ختم الله على قلوبهم و على سمعهم) تأكيد ثان أبلغ من الأول لأن من كان حاله إذا مثل حاله إذا لم تنذر كان في غاية الجهل و كان مطبوعا على قلبه لا محالة فقد نظر عبد القاهر إلى التلاحم الحاصل بين الآيات بحسب المعنى الذي يراد منها و إثباته أو إثبات نفيه من جهة التعليق الوارد في القول[1]

قدم عبد القاهر الجرجاني مثالا بين فيه أثر الفصل في بلاغة القول بالرغم من إمكانية وجوب العطف فيه والمثال الذي حلله عبد القاهر من سورة البقرة، ويتمثل في الآية (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون. الله يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون)البقرة الآيتين 14-15 فيقول عنها عبد القاهر مشيرا إلى بلاغة النظم في الآية بالرغم من عدم إيراد أداة العطف " هذا وههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف وترك العطف وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما تصنع بهم وأنزل بهم النقمة عاجلا أم لا تنزل ويمهلون وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك[2]. وإذا كذلك كان هذا الكلام الذي هو قوله (الله يستهزئ بهم) في معنى ما صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين. وإذا كان مصدره كذلك كان حقه ان يؤتى به مبتدأ غير معطوف ليكون في صورته إذا قيل: (فإن سألتم قيل لكم: (الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون) وكأن هناك حذفا وإضمارا في القول لا من جهة المتكلم وإنما من جهة التساؤل الذي يثيره المخاطب أثناء تلقيه للقول، وهذا ما أثبته له الجرجاني من تداوله في كلام العرب.[3]

[1]-عبد القاهر الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 224.

[2]- المصدر نفسه، ص 269.

[3]

خاتـــــــمة

من خلال ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

-تعرضت الجملة لعدة مفاهيم سواء في النّحو العربي أو في النّحو المعاصر جعل دراستها متعددة المصطلحات.

-اختلاف في بنية الجملة وتعدد أشكالها من الاسمية والفعلية وتعدد الجملة الفعلية في حد ذاتها كدراسة بنية الفعل اللازم والفعل المتعدي والفعل المبني للمجهول والمبني للمعلوم

-تعتبر النظرية التركيبية نظرية وظيفية تعتمد طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة كوسيلة لتحليل التراكيب اللغوية ، و منه فهي تنظر إلى الجملة كبناء متدرّج في مستويات متتالية بدءا من الوحدة التركيبية (الجملة) ووصول إلى الوحدات الدنيا الصيغم حيث أنّ جميع الوحدات في المستويات المختلفة مؤلفات للجملة ، و تقوم هذه النظرية على ضرورة الفصل بين مستويات التحليل المختلفة مما يجعل التركيبة موضوعها المستقل و مجالها الخاص، فهي تركز على بحث العلاقات الرابطة بين مؤلفات الملفوظ في المستويات المتدرّجة و لا تهتم بالبحث عن العناصر اللّغوية المستترة أو غير الظاهرة على المستوى الشكلي .

-أما دراسة أهم الأسس والمعايير التي تصنّف بها الجملة هي الإفادة والاستقلال والإسناد، مما يؤسس لمفهوم نظري كان يمكن أن يكون لو طبق لمفردات النّحو العربي بحيث تبدأ منه وإليه تعود.

-دراسة البلاغيين عامة والجرجاني بصفة خاصة من خلال نظرية النظم، ركزّت على الاسناد والنظر إلى كل عناصر البناء اللغوي، وقد رأينا هذه الدراسة قامت على المعاني النّحوية لأنها في رأييهم هي المحرك الأساسي للعملية الكلامية، فهم يضعون في حسابهم المتكلّم والسامع معا لفهم العملية الكلامية فهما صحيحا، وبالتالي فهم يلتقون مع ألّلسانيات الحديثة وهي النظرية التوليدية التحويلية التي نرى أن الدراسة اللغوية ينبغي أن تستقى مادتها اللغوية من المتكلم والسامع معا.

وعليه يظهر لنا بوضوح مدى تعمّق القدماء في دراسة بلاغة الجملة وبيان حيثياتها المعرفية بحيث تدرّج تحديدهم لها إلى ان وصل الامر إلى وضع تعريفات متعددة للجملة، ما أدى إلى حدوث التقاء بين مفهوم الجملة القديم والحديث، ولا سيما التركيز على مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وتعيين العناصر

المشاركة في عملية التخاطب عند القدماء عموما (المتكلم، المخاطب، السياق) وهذا ما شكل نقطة التقارب والالتقاء بين البلاغة والتداولية.

كما تظهر قصدية عبد القاهر الجرجاني في فعل التواصل، من خلال الطريقة التي عرض بها خطابه، خاصة أننا نجده قد راعى كيفية نقل الخبر إلى مخاطبه للوصول إلى المقصدية في الأخير، وهي معالجة ثنائية الوضع والاستعمال وفق نظرية النظم ضمن أسلوب كتابة، مال فيه إلى طريقة المحاججة من أجل التأثير في المتلقي.

تنبه الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز إلى التكامل القائم بين العلوم (علم النحو، وعلم المعاني)، الذي يمثل الجانب البلاغي، وذلك ما يظهر في عنايته بالتركيب والمعنى منظورا إليه من جهة تداولية، مما يجعلنا نحكم أن كتاب دلائل الاعجاز هو بمثابة كتاب في تحليل الخطاب، وندحض بذلك الآراء التي علقت كتاب دلائل الاعجاز على علم المعاني فقط.

عالج الجرجاني الأنماط الخطابية ضمن نظرية النّظم، كما ظهرت جهوده في تبيان الفروق بين الأقوال و التي يظهر فيها دينامية في المعنى ، عن طريق الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى ، و ذلك بإيراده لنماذج خطابية مختلفة ضمن الكلام اليومي المتداول و النصوص القرآنية و الشعر، و قد تمعن هيئاتها السياقية و التغييرات التي طرأت عليها و أثر ذلك في تغيير بناها الدلالية و ذلك ما يظهر من خلال انتقاله من قول لآخر، ليجعل المتمعن في القول يدرك الفرق انطلاقا من تغير البنية اللسانية وصولا إلى تغير المعنى الضمني فيها بفعل استغال القصد المتعلق بالتظم ، و هذا استنادا إلى مقصدية المخاطب و طبيعة الموقف الخطابي المؤطر للمخاطب و خلفياته الاجتماعية نظرا لأهمية هذه المحاور في إنتاج الخطاب . إن طبيعة تحليلات الجرجاني وكذا العناصر التي اهتم بها في تحليل النماذج المدروسة تحيلنا إلى القول بتداخل تحليلاته مع تحليلات التداولين المعاصرين.

يأتي هذا المجهود من طرف الجرجاني بعد تفطنه إلى جميع الأركان الضرورية في إنتاج كلام – خطاب–بليغ وهذه الأركان تتمثل في (المخاطب والسامع والخطاب والموقف الخارجي) أثناء عملية التخاطب، إضافة إلى تركيزه على وظيفة الكلام و المقصدية التي لا بد أن تتوفر لتحقيق عملية التأثير، خصوصا و أنه قد ركّز على طريقة الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى بالنظر إلى عامل الكفاءة لدى كل من المتكلم و المخاطب – المتلقي–و هذا ما يظهره حديثه عن النظم و الدوق، و هما يجسّدان كفاءة

لغوية و كفاءة موسوعية. هذا الاهتمام بالكفاءة على مستوى المتكلم والمخاطب جعل عبد القاهر الجرجاني يلح على استقصائها وتبيانها في خطابات متباينة (قرآن، شعر، كلام عادي)

يعد المتكلم سيد الموقف الخطابي، وهو المسؤول والأخير عن الخطاب ويتصرف فيه بحسب الموقف الاجتماعي، ووضعية المخاطب وخلفياته الاجتماعية عموما والمخاطب هو مكمل ومتمم للخطاب، فلولاه لا يكتمل الموقف الخطابي، وهو المسؤول عن تأويا الخطاب حسب مناسبته الاجتماعية. أما الخطاب فهو الجسر الرابط بين المخاطب والمخاطب ضمن لحظة إنجازه وفق سياق معين يتعلق بالأوضاع الخارجية، وهذا ما عرف في البلاغة العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال أو وجوب وجود مقال ملائم لكل مقام، وبهذه الطريقة تبرز أهمية هذه الأقطاب الجوهرية في العملية التواصلية لتحقيق غرض التفاعل والتواصل الفكري والذهني. وهذا ما تتولى البلاغة والتداولية معالجته والبحث في أغواره.

التفت الجرجاني الى أهمية العدول في الخطاب، مما يؤدي إلى سيرورة المعنى وانتاجه وذلك ما يتم بإنتاج دلالات مستحدثة تشارك في إضفاء القيمة التعبيرية والميزة الجمالية المتفردة للخطاب في هيكله البلاغي والأدبي، وهو ما تظهره أولا طريقة نظمه وسيرورة تأويله، ثانيا تماشيا مع قصدية التخاطب وتوفر الكفاءة بين الأطراف المتخاطبة.

إن أهم عدول أطر عمل الجرجاني هو العذول التوسعي الانتقالي ، و الذي يعطي الوظيفة الثانوية الإضافية للخطاب ، قصد التأكيد و التثبيت و تقوية الحكم ، و هي تظهر بمثابة أفعال كلامية متضمنة في الخطاب المنزاح متماشية مع قصد المتكلم من العملية التخاطبية ، و إحداث التغيير في الوظيفة السياقية داخل الخطاب، لأن هذا العدول لا يحدث في المعنى المعجمي للملفوظ بل يحدث في حكمية الاسناد ، لذا يعد العدول أداة الانتقال و التوسيع و العبور باللفظ في علاقته السياقية الحقيقية إلى دلالة علائقية مجازية مضمرة فيه ، بتغيير مجرى حكمه السياقي و الوظيفي، لهذا فإن العدول الطاغي في دلائل الاعجاز هو المعنى الثاني او القصر المضمر أو معنى المعنى كما يسميه عبد القاهر الجرجاني نظرا إلى تعالقه مع البنية اللسانية – الخطاب– و كذا تعالقه مع ظروف السياق التخاطبي، و ذلك ما يجعل عدول الخطاب إلى معنى مضمر يتعلق بالقصد و الغرض من إنجازه .

لم يقتصر الجرجاني على تحليل النصوص و تفكيك هيئاتها السطحية و بيان تفسيراتها الدلالية ، بل تعمق أكثر فيها ، و ذلك بتحديد جميع العناصر المؤثرة في تحديد تلك التفسيرات الدلالية كدور المتكلم و مقصديته الذهنية المنطلقة من المعنى النفسي في تعيين مسلك الخطاب ، اعتمادا على وضع المخاطب

و الموقف الخارجي الجامع بينهما و مما لا شك فيه اندراج هده العناصر ضمن التحليلات التداولية التي تبين المقاصد و الأغراض الكلامية انطلاقا من هذه الأقطاب الجوهرية في عملية التخاطب، و قد طبق الجرجاني هذه النظرية التداولية على النماذج التي حلّلها كما اعارها اهمية كبيرة لكونها تشكل الارضية الأساسية لإنتاج دلالات ثانوية عبر نوافد و مداخل بليغة تخالف النماذج الخطابية العادية.

انصب اهتمام الجرجاني على الدلالة الثانوية (معنى المعنى) المرادة و المشتغلة في الخفاء، من وراء الدلالة الحقيقية، و هذا الصنف الدلالي اصبح من ابرز المجالات الدلالية عند البلاغيين و التداوليين ، لان الأغراض البلاغية و المكونات الدلالية تتحقق عبر تلك الدلالة بحدوث العدول في الخطاب لتظهر مختلف الأفعال الكلامية داخل الخطاب . وقد اهتم بإعطاء فرصة للمخاطب في البحث عن المعنى المقصود المضمر داخل الخطاب، فضلا عن بيان كفاءته في التأويل والتي غالبا ما ربطها عبد القاهر الجرجاني بفعل التدبر.

لقد كان مسعانا من خلال هذا البحث هو تقديم مفهوم الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة، والتأكيد على وجود فرص التفاعل والتكامل بينهما مع البحث في علاقة تجعل هناك قابلية لتحيين كتاب دلائل الاعجاز مع الدرس التداولي المعاصر وربما استطعنا الوصول الى نقاط اتصال وامتداد للبلاغة القديمة بتحيينها من منظور معاصر. فنأمل ان نكون قد وفقنا ولو بالقليل.

قائـــــــمة المصادر والمـــــــراجع

-القرآن الكريم

1- الشريف ميهوبي، بناء الجملة العربية في شعر أبي فراس الحمداني، جامعة عين شمس، مصر، 1988.

2- القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ترجمة محمد هاشم دويدري، مكتبة لبنانن، لبنان، 1998.

3- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية للنشر، مصر، 1995.

4- محمود أحمد نحلة، وظيفة المسند إليه، دار النهضة للطباعة والنشر-القاهرة-مصر، د ط، 1986.

5- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي-المغرب، ط6، 2001.

6-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة-مصر، ط6، 1978.

7-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مكتبة الأجلو المصرية-القاهرة-مصر، د ط، 1937.

8-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب-تحقيق مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، 1972.

9-ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق محمد حسين شرف، عالم الكتب-بيروت-لبنان، 1973.

10-أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1978.

11-الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، لبنان، 1980.

12-الشريف ميهوبي، الرتبة والتطابق العددي في الجملة الفعلية، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.

13-الشريف ميهوبي، المسند والمسند إليه في اللغة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية-جامعة باتنة- الجزائر، 2003.

14-الشريف ميهوبي، المصطلح، مجلة علمية أكاديمية-جامعة أبو بكر بالقايد، الجزائر، 2005.

15-الشريف ميهوبي، دراسة في التطور والتأصيل، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، دار هومة، الجزائر، 2002.

16-الشريف ميهوبي، نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته، رسالة دكتورة-جامعة قسنطينة-الجزائر، 2003-2004.

17-براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي-القاهرة -مصر، د ط، 1929.

18-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة-مصر، ط2، 1979.

19-جان سيرفوني، الملفوظة، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب د-مشق، سوريا،1998

20–حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث–عمان–الأردن، ط1، 2011.
21–حافظ إسماعيل علوي، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية –بيروت–لبنان، ط1، 2009.
22–حسين جمعة، في جمالية الكلمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب–دمشق–لبنان، 2002.
22–حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره، منشورات الجامعة التونسية–تونس، 1981،
23–حورية سرداني، الجملة بنيتها أسلوبها ودلالتها في سورة أل عمران–رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001.
24–خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها–منهج وتطبيق–دار الفكر للطباعة والنشر–عمان–الأردن، 1984.
25–سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديث، مكتبة لبنان–بيروت–لبنان، د ط، 1997.
26 –سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة–مصر، د ط، 1975.
27–شكري المبخوت، النص ومتقبله في التراث النقدي، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون–تونس، 1993.
28–صالح القرمادي، دروس في الألسنية العامة لدى دوسوسير، الدار العربية للكتاب–تونس، د ط، 1975.
29–صبري إبراهيم السيد، لغة القرآن الكريم في سورة النور، دار النهضة العربية للطباعة والنشر–الإسكندرية–مصر، 1981
30–طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي–الرباط، المغرب، 2000.
31–عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر–جامعة ورقلة–الجزائر، 2003.
32–عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعدّيه، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة بسكرة–الجزائر، 2004.
33–عبد الحميد دباش، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن الكريم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2003.
34–عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة، مصر، ط2، 1995.
35–عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات–بيروت–لبنان، د ط، 1984.
36–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعرفة للطباعة والنشر–بيروت–لبنان، دط، 1982.
37–عبد الكريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح النشأة والتجديد، دار الانتشار العربي–لبنان، 2006.
38–عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004.
39–عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، منشورات عويدات–بيروت–لبنان، د ط، 1983.

40–علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية للجملة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع –عمان، 2002.
41–غريب علي علام عبد المعطي، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني، دار الجيل، بيروت، 2000.
42–فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر–عمان، ط1، 2002.
43–فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، مكتبة لبنان–بيروت–لبنان، د ط، 1983.
44–كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، 1979.
45–محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الأرقم للطباعة والنشر–الكويت، ط1، 1982.
46–محمد حماسة، النحو والدلالة، الهيئة المصرية العامة للكتاب–القاهرة–مصر، ط1، 1983.
47–محمد عزام، اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب إلى المكبوت، الهيئة العامة السورية للكتاب، لبنان، 2008.
48–محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، د ط، 1983
49–محمود سليمان ياقوت، المبني للمجهول في الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 189.
50–مختار عطية، التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر–القاهرة–2005،
51–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط، دار القلم –الكويت، ط2، 1979.
52–مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، 1995.
53–منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، لبنان، 2001

قائـــــــمة المحتـــــــــويات

مقـــــدمة 3

الفصل الأول :في مفهوم الجملة وبنيتها.....9

المبحث الأول : مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين.....10

أولا :.مفهوم الجملة عند القدامى.....10

ثانيا : مفهوم الجملة عند المحدثين.....12

3-المفهوم التركيبي الذلالي.....14

المبحث الثاني : بنية الجملة.....16

أولا : بنيتها عند القدامى.....16

ثانيا : بنيتها عند المحدثين.....25

المبحث الثالث: معايير التصنيف.....34

أولا: البساطة والتركيب.....34

ثانيا-التّمام الدلالي و النقص من حيث أصل المسند و الاسناد.....36

ثالثا-الاستقلال و عدم الاستقلال الجملة الكبرى و الصغرى.....39

رابعا-التركيب الداخلي للجملة -أسمية- فعلية- وصفية- جملية.....40

خامسا-الترتيب و إعادة الترتيب 47

سادسا-الدلالة العامة للجملة : جملة خبرية- جملة إنشائية 52

سابعا-نوع العلاقة بين المحدث و المحدث إليه.....58

الفصل الثاني: النحو العربي في الدّرس اللّساني الحديث.....61

المبحث الأول: نظم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني.....62

اولا: تعلق الاسم بالاسم.....62

ثانيا: تعلق الاسم بالفعل.....63

ثالثا: تعلق الحرف بهما.....63

المبحث الثاني : مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني في ميزان الدرس اللساني الحديث.....65
أولا : عبد القاهر الجرجاني و دلائل الاعجاز.....65
ثانيا : النظم و فعل التخاطب عند عبد القاهر الجرجاني.....70
ثالثا : ديناميكية المعنى في النظم و عدول القول.....78
خاتمة.....93
قائمة المصادر و المراجع.....98
قائمة المحتويات.....101